

تلخيص



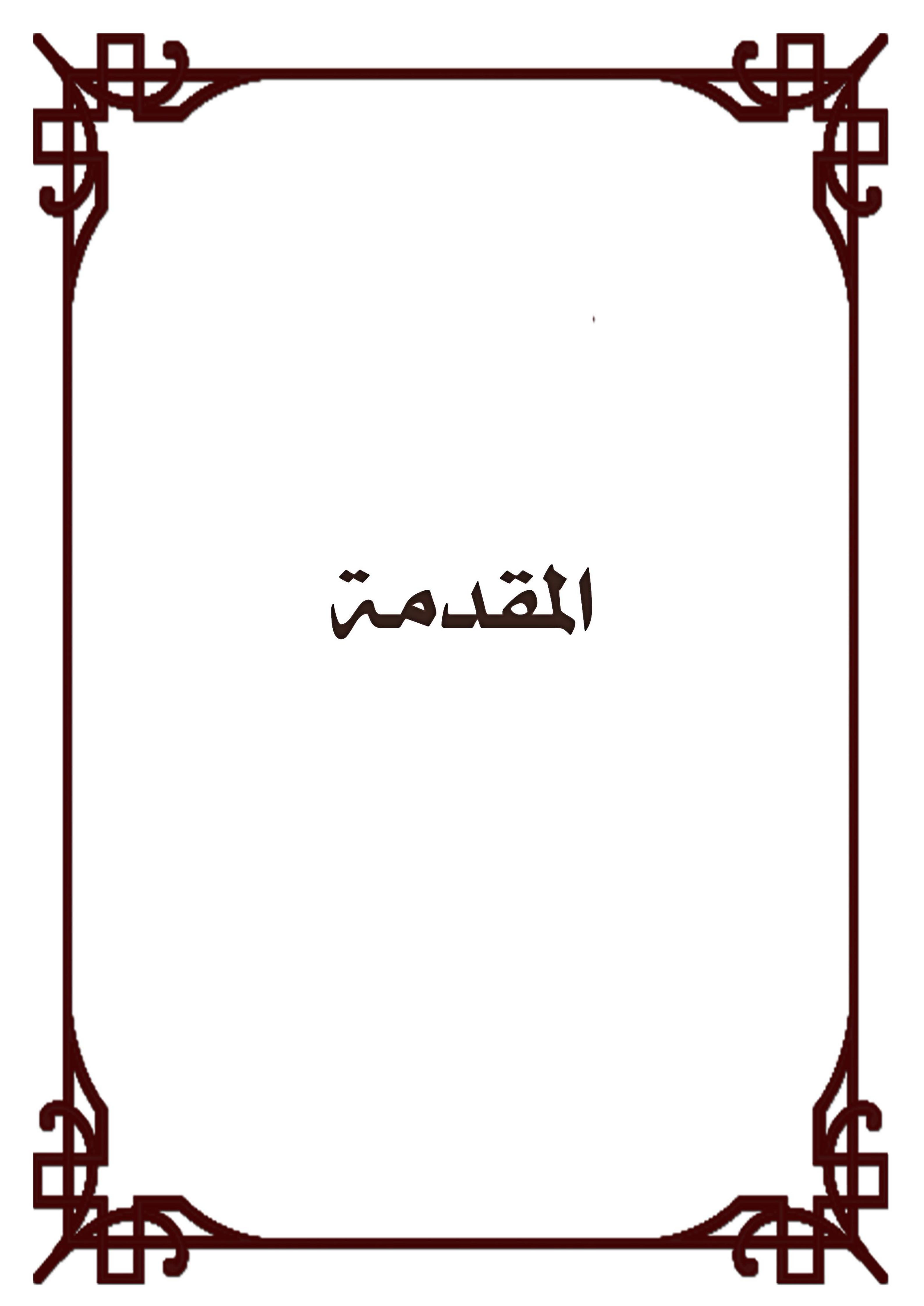
شرح لغة المحدث

الشيخ: طارق بن عوض الله

إعداد:

فاطمة عجين — فاطمة الشربيني
أمل رفعت — بشرى بنت ماجد
بيان الحميدان — عائشة أحمد علي
خلود جلال — سبأ عبدالرحيم
ندى علي — غادة العتيبي

 tsunnah.com  /tsunnah/  @tasheelalsunnah



المقدمة

مسائل في مصطلحات الحديث

١. قد تتداخل نفس ألفاظ المصطلحات بين علم الحديث وعلوم أخرى ولكنها تختلف في المعنى بين علم الحديث وغيره، إذ لكل علم اصطلاحه مثال: "لفظ "الخبر"، استعماله مختلف في علم النحو عن علم الحديث.

٢. المصطلح الواحد في علم الحديث يختلف باختلاف القائلين وتختلف استعمالاته بينهم، مثال: (منكر الحديث) مصطلح يستخدمه البخاري بمعنى غير الذي يعنيه غيره من علماء الحديث.

٣. تختلف دلالة المصطلح في العلم الواحد، باختلاف:
- الزمان.
- المكان.
- استعمالات العالم الواحد للمصطلح الحديثي.

١/ باختلاف الزمان	٢/ وباختلاف المكان	٣/العالم الواحد
اختلاف المصطلحات بين المتقدمين والمتأخرين؛ مثال: ▪ مصطلحات: (الشاذ، الحسن، المنكر، التدليس، صدوق، ثقة). ▪ مصطلح "عن" يستعمله المتأخرون في الإجازة أي رواه عنه بالإجازة،(قرأت على فلان عن فلان).	إذ يستعمل المصطلح أهل بلد دون غيرهم. مثال: "حدثنا" عند الشاميين والمصريين تستعمل من غير صحة السماع إنما في موضوع العنعنة.	العالم قد يستخدم المصطلح الواحد لأكثر من معنى.

س/ ماذا يجب على دارس علم مصطلح الحديث إزاء اختلاف دلالة المصطلح في العلم الواحد (اختلاف بتغير الزمان / وبتغير المكان / ومعنى المصطلح الواحد عند نفس العالم)؟

- عليه الربط بين المصطلح وقائله والمعنى الخاص الذي أراده.
- مراعاة اختلاف دلالة المصطلح من زمان إلى زمان إذا تغيرت دلالته.
- مراعاة اختلاف دلالة المصطلح من مكان إلى مكان.

س/ ما نتيجة إغفال اختلافات استعمال المصطلح الواحد في علم الحديث باختلاف الزمان والمكان، بل وعند العالم نفسه؟

الوقوع في أخطاء تكبر أو تصغر بحسب الأهمية المنهجية للمصطلح.

٤. يُعرف تفسير المصطلح الحديثي من أهل الحديث أنفسهم لا من غيرهم من أصوليين أو غيرهم.

س/ كيف يمكن معرفة معنى أو دلالة استعمال المصطلح الحديثي عند أهل الحديث ؟

- **نص إمام متخصص بمعنى هذا المصطلح المستخدم عنده أو عند غيره من أئمة الحديث**. **مثال**: نص الإمام الترمذي في كتاب العلل لمعنى الحديث الحسن عنده **((الحديث الذي حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذا ويروى الحديث من غير وجه فهو عندنا حديث حسن))**.

نص الإمام عن معنى المصطلح الحديثي عنده:

- يعد مرجعا أساسياً لفهم المصطلح إذا اطلقه.
- لا ينبغي فهم المصطلح على غير ما أطلقه هذا الإمام.

- **الاستقراء والتتبع للمواضع التي ورد فيها هذا اللفظ كيف نعرفه بالاستقراء ؟**
  - معرفة معناه من خلال السياق.
  - مقارنة المواضع التي ورد بها اللفظ بعضها ببعض.

س/ من الذي يقوم بالاستقراء والتتبع ؟

العا لم بالحديث المتخصص به.

٥. حتى في علم الحديث نفسه هناك تخصصات، وكل عالم مختص بفرع منها؛ ففي غريب الحديث،

كان أبو عبيد القاسم بن سلام من أهل الاختصاص في هذا الفن في عصر الإمام أحمد بن حنبل، ولما سُئِل الإمام أحمد عن أمر في غريب الحديث كره أن يقول رأيه بها وأشار إلى سؤال من يختص بها.

٦.**عدم الخلط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لنفس المصطلح:** هناك علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، لكنهما لا يتوافقان من كل الجهات، **أمثلة:**

أ. مصطلح الحسن:

اتفق المعنى اللغوي مع المعنى الاصطلاحي فيه بقدر، وهو: ما يكون ضد القبيح من الأشياء.

المعنى الاصطلاحي أطلق على ما يستحسن في الرواية سواء كان الحسن في الثبوت أم لا علاقة له بالثبوت.

إطلاق الحسن على شيء مستحسن في الإسناد أو المتن ولا علاقة له بالثبوت:

- **((الحديث العالي/ رواية الأقران عن بعضهم/ حسن في المتن / وهي لا علاقة لها بالثبوت وعدمه)).**
- **الغرابة** ((استحسانها أكثر من الأحاديث المشهورة، وأطلق عليها الفوائد))**. وكان الاستحسان في الغرائب:**
  - إما طلباً للإغراب على الأقران عند من لم يكن من أهل الحديث.
  - أو أن العلماء أنفسهم كانوا يطلبون الغرائب للحكم على رواتها.

ب. مصطلح الثقة:

مصطلح الثقة يطلق على:

- الراوي الذي اجتمعت فيه صفات العدالة والضبط والإتقان،((هذا المعنى متداول بين أهل العلم لكنه ليس الوحيد)).
- الراوي إذا وجد فيه صفة العدل وإن لم يكن من أهل الضبط.((هنا لا يقتضي ثبوت الحديث حسب هذا المعنى)).
- أطلقه المتأخرون على من صح سماعه وثبت حضوره لمجلس السماع وإن لم يتصف بالعدالة والضبط، بل قد يكون ممن لم يسلم من قوادح العدالة.((هنا لا يقتضي الثبوت حسب هذا المعنى)).

٧. **المصطلحات الحديثية، فحين يتناولها العلماء يتناولونها من جهتين:**

- المعنى الاصطلاحي.
- الأحكام المترتبة على هذا المعنى.

فتنوع المعنى الذي يطلق على المصطلح يترتب عليه تنوع الحكم على الحديث أو الراوي الذي أطلق عليه هذا المصطلح بحسب المعنى المراد.

مثال: مصطلح الثقـــــــــة له عدة معانٍ فإذا كان:

المعنى:	أن الراوي **عدل ضابط**.	أن الــراوي **عــدل** فقــط ولــيس ضابطًا.	**ثبـوت سـماع** الـراوي أو **ثبـوت حضوره** مجلس السماع.
الحكم:	**قبـول** حـديث الـراوي أو كونـه في حيز القبول.	لن يكون الحديث من قسم المقبول لاختلال شرط الضبط.	عدم قصد قبول حديثه أو كونه مما يحتج به.

مثال: مصطلح الحســـن: تعددت الإطلاقات على الحديث الحسن، ولذا اختلف الحكم عليه:

١/الحسن داخل نطاق الحجة

بمعنى:	الحديث **الصحيح**.	الحديث **المقبول** الذي دون الصحيح.	الحديث **الضعيف** وهو الذي انضم إليه ما يقويه ويعضده فارتقى إلى مصاف الحجة.
الحكم:	حكم الحديث الصحيح سواء بسواء.	مقبول، ولكن حين تعارضه مع ما هو أقوى منه يقبل الأقوى منه(الصحيح).	في منزلة أقل من منزلة الصحيح والمقبول.

٢/الحسن خارج نطاق الحجة

بمعنى:	**إطلاق الحسن هنا من باب معنى المصطلح، فيه من حسن المعنى وجزالة اللفظ، حتى لو كان الحديث غريبًا أو منكرًا أو موضوعًا.**
الحكم:	**لا يقبل، وهو قسم من أقسام المردود.**

ملاحظات حول إطلاقات لفظ الحسن على معانٍ متعددة:

- أطلق المتأخرون لفظ الحسن بمعنى الحديث الذي هو دون الصحيح، وأنه مما يحتج به، لذا لا يمكن أن نفهم من إطلاق لفظ الحسن عند المتقدمين أن الحديث مما يحتج به.
- لم يحصر المتقدمون معاني الحسن كمصطلح حديثي بالمعنى الذي حصره به المتأخرون.
- لابد من فهم مصطلح الحسن حيث أُطلق وفهم كلام كل إمام على مقتضى ما عُرف من اصطلاحه؛ فلا يُنسب لإمام قوله على حديث أنه حسَّنه وكان يعني الإمام النكارة لا الثبوت.



مبادئ علم الحديث

مبادئ علم الحديث

١. تعريف علم الحديث:

ابن جماعة: **علم بقوانين** يعرف بها أحوال السند والمتن.

ابن حجر: **معرفة القواعد** التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي.

وفيما بين التعريفين تقارب؛ لأن السند يتناول الراوي، والمروي يتناول السند مع المتن.

الشيخ طارق عوض الله: **العلم بالقواعد المعرِّفة بحال المتن والإسناد وصفتهما:**

- **صفات المتون:** كالرفع والوقف والقطع.
- **صفات الأسانيد:** كالتسلسل والعلو والنزول.

٢. علم الحديث يشمل:

عند المتأخرين: علم الرواية وعلم الدراية.

عند المتقدمين: علم الرواية يدخل فيما يسميه المتأخرون علم الدراية، وهما معاً علم الحديث وعلم النقل أيضا.

والدليل على صنع المتقدمين: كتاب (الكفاية في علم الرواية)/ للخطيب البغدادي، وكتاب (المحدث الفاصل)/ للرامهرمزي: "عقد فيه باباً في فضل الجمع بين الرواية و الدراية".

٣. موضوع علم الحديث: السند والمتن (الراوي والمروي).

٤. غاية علم الحديث: معرفة المقبول من الأخبار فيعمل به والمردود فلا يعمل به، والغاية الأخروية هي مقصد كل علم شرعي.

٥. وظيفة المحدث:

- **التحقق من كون الإسناد صحيحا أم غير صحيح:**
  1. هل الراوي الذي رواه أخطأ فيه أم لا.
  2. التحقق من سماع الراوي عن الشيخ في الحديث.
  3. هل الإسناد صحيح النسبة في كل الطبقات أم لا.

- **التحقق من المتن إن كان صحيحا أم لا:**
  1. هل المتن رواه النبي صلى الله عليه وسلم أم أنه خطأ الراوي.
  2. هل المتن صحيح النسبة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أم هو كذب من الراوي.

المتكلم في علم الحديث ليس شرطا أن يكون فقيها وإن كان من يجمع الأمرين أعلى مكانة. ولا يعني هذا أن عالم الحديث لا ينظر في المتون بدليل أن علماء الحديث وصفوا أحاديث بالشذوذ والنكارة لمخالفتها أحاديث صحيحة ثابتة حيث لا يمكن للأحاديث الصحيحة أن تتعارض، وهذا عمل المختصين من أهل الحديث وليس لآحاد الناس، ولا لأهل البدع والأهواء إنكار أحاديث لأنها استشكلت عليهم.

٦. واضع علم الحديث: علماء الحديث والرواية.

٧. حكم علوم الحديث: فرض كفاية.

٨. علاقة علم الحديث بالعلوم الشرعية الأخرى ومنزلته منها :

هو أكثر العلوم دخولا في العلوم الشرعية وهو السبيل للنظر في باقي العلوم الشرعية:

- **كالتفسير**: لان هناك احاديث ثابتة فسرت كلام الله تعالى، ويجب على من يفسر القران أن يتأكد من استعمال الاحاديث الثابتة و ترك ما لا يثبت (انظر باقي أقوال العلماء ص **٥٩** إلى ص **٦١**).
- **والحديث**: علاقة واضحة.
- **وللفقه**: لأن الفقيه يحتاج حين الاستدلال إلى الاستدلال بأحاديث ثابتة وترك مالا يثبت .

قال الخطابي [1](ما معناه): أن أهل الحديث وأهل الفقه يكملون بعضهم بعضا ويحتاجون إلى علم كل منهما للفريق الآخر ويجب أن يكون بينهما التعاون لا التركيز على احد العلمين وعدم الاهتمام بالعلم الآخر.

١ راجع الكتاب ص٦١:٥٩



السند وأنواعه

السند وأنواعه

تعريفه: هو حكاية طريق المتن أو الإخبار عن طريق المتن.

- **السند والإسناد والطريق معان مترادفة عند المحدثين.**

تعريف شائع غير صحيح وهو أن السند (هو سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن)، سبب عدم صحة هذا التعريف:

- يشمل الإسناد جزأين ((الرجال وأدوات الأداء)) وهذا الأخير غير موجود في هذا التعريف. القول بان لفظ سلسلة يدخل فيه أدوات الأداء فهي أيضا يدخل فيها الاتصال ولكن ليست كل الأسانيد متصلة. ((فيكون التعريف السابق بذلك غير جامع)).
- أن هناك من الأسانيد ما تكون الواسطة في إحدى طبقاته "الكتاب" لا "الرواة" مثل (الوجادة).

أنواع الأسانيد

أولاً: الإسناد المسلسل

تعريفه: هو الذي توارد رجاله واحداً فواحداً على حالة واحدة أو صفة واحدة، سواء كانت الصفة للرواة أو للإسناد وسواء كان ما وقع منه في الإسناد في صيغ الأداء أم متعلقاً بزمن الرواية أو بالمكان وسواء كانت أحوال الرواة أو أوصافهم أقولا أو أفعالا أو هما معا.

أولا: المسلسل بأحوال الرواة أو أوصافهم أقوالا أو أفعالا أو هما معاً:

المسلسل بأحوال الرواة :

المسلسل بأحوال الرواة القولية	المسلسل بأحوال الرواة الفعلية	المسلسل بالأحوال القولية والفعلية
سمعت فلاناً يقول: أشهد بالله لقد حدثني فلان...	دخلنا على فلان فأطعمنا تمراً...	حدثني فلان وهو آخذ بلحيته، قال: آمنت بالقدر"

المسلسل بأوصاف الرواة:

المسلسل بصفاتهم القولية	المسلسل بصفاتهم الفعلية
المسلسل بقراءة سورة الصف.	المسلسل بأسماء الرواة: المسلسل بالمحمدين. المسلسل بصفات الرواة: المسلسل بالفقهاء والمحدثين. المسلسل بنسبة الرواة: كالمسلسل بالدمشقيين أو المصريين.

ثانياً: ما وقع منه في الإسناد :

- في صيغ الأداء.
- أو زمن الرواية
- أو مكان الرواية.

صفات الرواية المتعلقة بصيغ الأداء	صفات الرواية المتعلقة بالزمان	صفات الرواية المتعلقة بالمكان
المسلسل بـ سمعت فلانا حدثنا فلانا أو غيرها.	المسلسل بروايته يوم العيد.	المسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم.

التسلسل قد يكون:

- **في معظم الإسناد**، أي من أول الإسناد إلى أخره.
- **في بعض الإسناد**، (**كحديث المسلسل بالأولية**):

سفيان بن عيينه عن عمرو بن دينار عن أبي قابوس عن عبدالله بن عمرو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((الراحمون يرحمهم الرحمن)):

انتهى التسلسل فيه إلى سفيان بن عيينه عن عمرو بن دينار وانقطع التسلسل في سماع عمرو بن دينار عن أبي قابوس.

"وقل ما تسلم المسلسلات من ضعف في وصف التسلسل لا في أصل المتن" (قول لأبن الصلاح**).**

فوائد الإسناد المسلسل:

- تسلسل إسناد الحديث بصيغ السماع في كل طبقات الحديث يدفع شبهة تدليس التسوية عن الراوي المعروف بها إذا كان أحد رواة الحديث.
- أحد فوائد التسلسل زيادة الضبط.

فالمسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريباً يجعل خبر الأحاد يفيد العلم وهو أحد القرائن التي ذكرها ابن حجر، **مثال**: حديث رواه أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك بن أنس رواه راو آخر عن الشافعي وراوه آخر عن مالك.

ثانياً: الإسناد العالي والنازل

١. الإسناد العالي

الإسناد العالي: يرجع إلى قسمين رئيسين: (علو الصفة/علو مسافة بقلة الوسائط).

أولا: علو الصفة:

1. **العلو بتقدم وفاة الراوي:**

صورته: أن يتقدم موت الراوي الذي في أحد الإسنادين على موت الراوي الذي في السند الآخر فيكون الإسناد الأول أعلى وإن كانا متساويين في العدد ، **مثاله:**

- حديث **عبدالله بن وهب** (ت **١٩٨**) عن **مالك** .
- نفس الحديث رواه **قتيبة بن سعيد** (ت **٢٤٢**)عن **مالك**.

حديث عبدالله بن وهب مقدم على حديث قتيبة.

2. **العلو بتقدم السماع من الشيخ:**

فمن سمع قديماً من الشيخ أعلى ممن سمع أخيرا، يتأكد هذا العلو : إذا اختلط هذا الشيخ، وأحيانا يرجح بالعكس إذا صار الشيخ يحدث من كتبه أخيراً فلا يخطئ وقد كان يخطئ قديماً ،مثال (همام بن يحيى).

ثانيا: علو مسافة بقلة الوسائط:

- **القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم** بإسناد صحيح قوي لا ضعف فيه وهذه أعظمها.
- **القرب من أحد الأئمة مثل**: **(شعبة ومالك والأعمش وابن جريج)**، مع صحة الإسناد إليه حتى لو كثر عدد الرواة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.
- **العلو بالنسبة إلى إحدى الكتب المعتمدة كالكتب الستة أو الموطأ أو المسند**، **صورته**: أن تأتي إلى حديث رواه البخاري فترويه بإسنادك إلى شيخ البخاري أو شيخ شيخه، بإسناد عال مما لو **رويته** عن طريق البخاري.

٢. الإسناد النازل

الإسناد النازل: عكس العلو فكل قسم من أقسام العلو يقابله النزول.

فوائد في الإسناد العالي والنازل:

١– استعمل الإمام **أبو داود** لفظ أو مصطلح (**العالي**) بمعنى **المرفوع** أو **الصحيح**.

٢– عبر الإمام **ابن المبارك** عن العلو بلفظ (**قريب الإسناد**).

طريقة الإمام مسلم إذا احتاج أحيانا للوصول إلى علو السند:

- إذا وجد رواية محفوظة من أوجه أخرى وكانت هذه الأوجه نازلة الإسناد؛ فإنه يخرجها في الصحيح بطرق أخرى عن بعض الضعفاء إذا كانت روايته عنهم عالية الإسناد ولكنه يتحقق من أن الراوي الضعيف لم يخطئ، وأن أصل الحديث معروف من رواية الثقات.
- كما أن روايته هذه عنهم ليست من باب أن هذا الراوي الضعيف محتج به عنده.
- وهذه الروايات لا تكون من باب المتابعات والشواهد، ود رجته تقصر عن درجة رجال "**الصحيح**" عند **الإطلاق**.
- **رواة ضعفاء خرج لهم مسلم:(أسباط بن نصر/قطن بن نُسير/أحمد بن عيسى)**



المتن وأنواعه

المتن وأنواعه

تعريفه: هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام سواء انتهى إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أو إلى غيره، وسواء كان الكلام مؤلفا من جملة واحدة أو عدة جمل.

قول ابن تيمية في حدّ الحديث الواحد:

- الحديث الواحد ما رواه الصحابي متصلًا بعضه ببعض وإن حوى جملا كثيرة، **مثل**: حادثة الإفك وحديث توبة مالك بن كعب.
- الحديث الواحد وإن حوى جملا كثيرة، قل ألا يكون بينهم تناسب.
- إذا روى الصحابي كلاما ثم فرغ منه، وروى غيره وكان بين الكلاميين فاصل، فهذان حديثان.
- الحديث الواحد ليس كالجملة الواحدة، فهو قد يحوي جملاً كثيرة تشبه الآيات المتصلة بعضها ببعض.
- يمكن أن يسمى الحديث حديثًا واحدًا وإن حوى قصصا متعددة؛ لأن الصحابي حدّث به متصلًا فاعتبر حديثا واحدًا، **مثال**: حديث جابر الطويل.
- قد يكون الحديث طويلًا ويفرقه بعض الرواة، فيجعلونه أحاديث، كفعل البخاري في كتاب أبي بكر للصدقة، وهو جائز.

أقسام المتن

١.بحسب من أضيف إليه

ينقسم المتن بحسب من أضيف إليه، إلى: ((مرفوع/موقوف/مقطوع))

أولاً: المرفوع: ما أضيف للنبي صلى الله عليه وسلم، تصريحًا أو حكماً، من قول أو فعل أو تقرير، أو وصف، وهذا ليس حكما عليه بالصحة والاتصال.

ثانياً: الموقوف: ما أضيف إلى الصحابي، وهذا ليس حكما عليه بالصحة أو الاتصال.

ثالثاً: المقطوع: ما أضيف إلى التابعي، إذا كان متصل السند يتم تقييده بأنه متصل إلى فلان، **ومثاله قولهم** : **متصل إلى سعيد بن المسيب.**

أ/ المرفوع حكمًا:

تعريفه: متون موقوفة على الصحابي لفظًا ومرفوعة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم حكمًا؛ بسبب قرينة انضمت إليها تبين أنها لا يمكن أن تكون من قول أو اجتهاد الصحابي.

أمثلة: المرفوع حكماً:

١. **الغيبيات التي يخبر بها الصحابي: ومنها**: الأمور المتعلقة بالأمم السابقة، والأمور المتعلقة بأشراط الساعة، أو وصف الجنة والنار، أو ذكر ثواب معين لفعل معين. ويتحقق هذا بشرط: ألا يكون الصحابي ممن عرف عنه الأخذ من الإسرائيليات، وإن كان يأخذ منها فلا يحكم بالرفع لحديثه.

٢. **قول الصحابي فعلنا أو قلنا بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا ولم ينكر.**

٣. **قول الصحابي كنا نفعل كذا أو نقول كذا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يكن في حضرته**؛ لأنه زمان وحي وتشريع، فأي فعل أو قول مخالف للشرع، سيتنزل به وحي، مثال: كنا نعزل والقرآن ينزل.

٤. **أن يذكر الصحابي حال روايته للحديث لفظ يدل على أنه أخذ الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن لم يصرح بذلك، مثاله:**

- **من السنة كذا** فهو لفظ إذا أطلق يعني سنة الرسول صلى الله عليه وسلم.
- قول الصحابي **أمرنا** أو **نهينا**.
- **يروي الراوي عن الصحابي فيقول**: رفعه/ يبلغ به/ يرويه.

٥. **ذكر الصحابي لأحكام لا مجال للاجتهاد فيها، مثاله:** قول أبي هريرة عن رجل خرج من المسجد بعد الأذان: (أما هذا فقد عصى أبا القاسم).

٦. **تفسير الصحابي مما له علاقة بأسباب النزول**، أما التفسير الذي لا علاقة له بأسباب النزول، الراجح أنه ليس له حكم الرفع؛ لأنه راجع إلى اجتهاد الصحابي، ولا يحكم له بالرفع إلا مع قرينة.

القرائن السابقة التي تحكم للموقوف بحكم الرفع هي للموقوف، وأما ما دونه فلا يحكم لها بالرفع إلا في بعضها.

عبر بعض المتقدمين؛ (كالشافعي والطبراني) عن المنقطع بالمقطوع، ووجد عكسه أيضا.

فوائد:

- **إذا أخبر الصحابي عن شهرة أمر وتقريره وأنه مما لا يخفى على أهل المدينة المنورة؛ فإن ذلك يكون كرفعه وهذا مما يراه البخاري، مثال:** حرمة رفع الصوت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم عده عمر رضي الله عنه مما لا يخفى على أهل المدينة، ولما قام به اثنان تجاوز عنهما؛ لأنهما ليسا من أهل المدينة.
- **في الحديث الذي رواه أيوب عن أبي قلابة أن مالك بن الحويرث صلى بهم ليريهم كيف يصلي الرسول صلى الله عليه وسلم، و فيه انه يجلس بعد السجدة الثانية ثم يقوم،** وقولهم أن صلاة عمرو بن سلمة تماثل صلاة مالك وأن صلاة مالك تماثل صلاة الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فإن هذا التصريح لا يعني أن جميع حركات الصلاة مرفوعة في هذا الحديث؛ لأن لفظ المماثلة لا يعني به التماثل من كل وجه.
- **المرفوع تصريحا مقدم على المرفوع حكما إذا تعارضا ولم يمكن جمعهما، مثال:** حديث عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع أمهات الأولاد، وقال: **((لا يُبعن ولا يُوهبن...))**، هذا الحديث أولى بالعمل من حديث أبي سعيد الخدري: **((كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم))** ؛ لأن هذا الحديث لا تنصيص فيه على أنه من قوله صلى الله عليه وسلم.
- **من المرفوع حكمًا ما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص؛** هذا إذا خرج مخرج الإخبار لا مخرج الدعاء والطلب، **مثال:** قول أبي الدرداء: **((إذا زوقّتم مساجدكم، وحليتم مصاحفكم، فالدمار عليكم))** هذا خرج مخرج الدعاء وليس الإخبار؛ فلا يأخذ حكم المرفوع.

٢.الحديث والخبر والأثر

أولاً: الحديث: ((تعددت الآراء)):

- **هو المرفوع.**
- **هو المرفوع والموقوف والمقطوع، مثاله:** قول البخاري:**((أحفظ مائة ألف حديث صحيح))** فإن هذا يشمل الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، كما أن الحديث الواحد المروي بإسنادين يُعدُّ حديثين.
- **يكون الحديث مرادفًا للخبر** إذا كان الحديث يطلق على ما هو مرفوع أو موقوف أو مقطوع.
- **لا يطلق الحديث على غير المرفوع إلا بشرط التقييد،** ولاشك أنه إذا لم يقيّد فإنه يعني بالدرجة الأولى المرفوع.

ثانيًا: الخبر: ((تعددت الآراء)):

١. مرادف الحديث.
٢. **الحديث**: ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، **والخبر**: ما جاء عن غيره.
٣. بين الحديث والخبر **عموم وخصوص**؛ فكل حديث خبر ولا عكس.

ثالثًا: الأثر: ((تعددت الآراء)):

- يطلق على المرفوع والموقوف والمقطوع.
- وعند فقهاء الخراسانيين:
  - يُطلق على **المرفوع** ← **الخبر**.
  - ويُطلق على **الموقوف** ← **الأثر**.
- عند ابن حجر: يقال **للموقوف** و**المقطوع** ← **الأثر**.

٣.السنة

- **مدلولات الأحاديث الثابتة هو السنة.**
- **إطلاق السنة على ألفاظها من باب المجاز أو الاصطلاح.**

تعريفها:

السنة لغة وشرعا تطلق على:

- **ما ابتدأه رجل فتبعه فيه غيره**،(من سن في الإسلام سنة حسنة..)، وعلى هذا المعنى فإن كل أمر من أمور النبي، المتعلقة بالدين من قول أو فعل أو كف أو تقرير؛ سنة بالمعنى الأول.
- **السيرة العامة**: وهي سنة النبي صلى الله عليه وسلم، التي تقابل الكتاب، وتسمى الهدي، (وخير الهدي هدي محمد..)، فهي مجموع أمور الدين قولا وفعلا وكفا وتقريرا من الرسول صلى الله عليه وسلم.

٤. الحديث القدسي

تعريفه: هو ما أضيف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وأضافه هو إلى ربه عز وجل.

الفرق بين القرآن والحديث القدسي:

القرآن: معجز، متعبد بلفظه، جاء من طريق التواتر، **والحديث القدسي** ليس كذلك، بل قد يكون ضعيفًا.

٥. المسند

١. **تعريف ابن حجر:** مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال.

مرفوع صحابي	بسند ظاهره الاتصال
قوله (صحابي): ▪ يخرج به ما رفعه التابعي لكونه مرسلا. ▪ وما رفعه دون التابعي لكونه معضلًا أو منقطعًا.	**قوله (ظاهره الاتصال):** يخرج به ما ظاهره الانقطاع(الجلي)، ويدخل فيه ما منه احتمال الانقطاع، ويدخل المتصل من باب أولى.

- **تعريف الحاكم موافق لتعريف ابن حجر، وهو أصح التعاريف وهو المعتمد.**

٢. **ورأى آخرون أن المسند هو:** المتصل وإن لم يكن مرفوعًا.

٣. والبعض اطلقه على المرفوع وإن لم يكن متصلاً.

المسند في كتب العلل عند المتقدمين:

- استعمال المسند بمعنى المتصل حين مقابلتهم له بالمرسل(غير المتصل) في **الأحاديث المرفوعة**، فيقال: رواه فلان مسندًا؛ أي متصلًا، ورواه فلان مرسلًا.
- **وأما في الموقوفات:** استعمال المسند بمعنى المتصل حينما يقابلوه بالمرسل(غير المتصل)، فيقولون: رواه فلان مسندًا (متصلًا).
- وغالب المقارنات تكون في الأحاديث المرفوعة ولا تكون في غير المرفوعة.

٦.الإسرائيليات

تعريفه: كل ما جاء عن بني إسرائيل؛ سواء في كتبهم أو رواية منهم ، سواء صرح الراوي بالأخذ أو لا، **وهو ما يرويه الصحابي أو التابعي ممن عُرِفوا بالأخذ عن أهل الكتاب:**

- **الإخبار عن الأمور الماضية:** كبدء الخلق.
- **الإخبار عن الأمور الآتية:** كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة مما لا مجال للرأي فيه.

- **لذا اشترط للمرفوع حكما مما أخبره الصحابي، ولا مجال للاجتهاد فيه إلا أن يكون الصحابي معروفاً بالأخذ عن بني إسرائيل.**



المتواتر والآحاد

المتواتر والآحاد

انقسام الأخبار في حقيقة أمرها إلى قسمين:

خبر صدق: ما جاء مطابقًا للواقع بغض النظر إن كانت نية المحدث مخالفة أو مطابقة الواقع.

خبر كذب: ما جاء مخالفًا للواقع بغض النظر إن كانت نية المحدث تعمد مخالفة الواقع أم أنه أخطأ فجاء الخبر مخالفًا للواقع.

أئمة الحديث فيما يخص صدق وكذب الأخبار:

- **أئمة الحديث يرون صدق الخبر إن كان مطابقا للواقع دون النظر إلى نية المخبر.**
- **أئمة الحديث يرون كذب الخبر إن كان مخالفا للواقع دون النظر إلى تعمد المخبر الكذب أو أنه صدر خطأ منه.**
- **يطلق أئمة الحديث على الخبر الكذب عدة مسميات: ((كذب / منكر / باطل /لا أصل له)) وكلها ألفاظ للدلالة على أن الرواية خطأ أو مخالفة للواقع.**
- **نظر الأئمة في كيفية إثبات صدق الخبر وكذبه فتبين أن الأخبار:**

1. إما أن تأتي بطرق مستفيضة في كل طبقة من طبقات الخبر يرويها رواة كثر يستحيل تواطؤهم على الكذب وأن يجتمعوا عليه.
2. وإما أن يروي الأخبار عدد قليل ممكن أن يتسرب إليهم التواطؤ على الكذب.

وبذلك يختلف الحكم على الخبر بحسب: عدد الناقلين له وإمكانية التواطؤ على الكذب من عدمه.

قسم العلماء الأخبار إلى متواتر وآحاد.

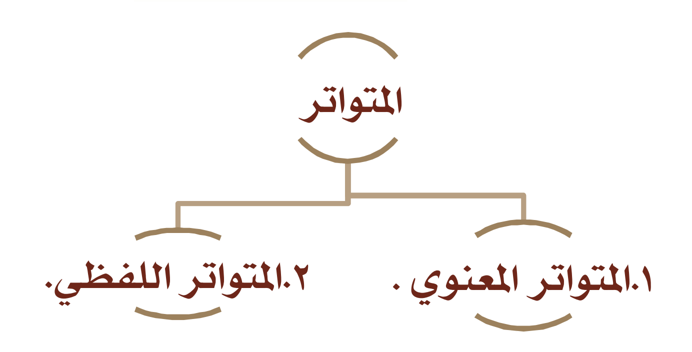
أولاً: المتواتر

تعريفه: هي الأخبار التي رواها العدد الكثير الذي يستحيل في العادة على مثل هؤلاء الرواة الذين كثر عددهم أن يتواطؤوا على الكذب، أو أن يتفقوا على اختلاق الكذب وافترائه.

س/ ماذا نسمي المتواتر اذا اختل فيه احد شروط التواتر؟

المشهور (المستفيض)، وهو خبر تحقق فيه كثرة عدد الرواة و لكنهم: **(لم يبلغوا من الكثرة حد التواتر أولا يمتنع في مثل هؤلاء الرواة الاتفاق على افتراء الخبر)**، فالخبر هنا يسمى "**مشهورا**" وهو أحد أنواع الآحاد، وإن كان من أفضل أنواع الآحاد.

أقسام المتواتر



أولا: المتواتر اللفظي:

تعريفه: اجتماع روايات كثيرة متعددة استحال تواطؤ رواتها على الكذب، وكان اجتماع هذه الروايات على معنى واحد مصرح به في هذه الروايات وتواردت عليه هذه النصوص دون اشتراط اتفاق اللفظ. ((ومعنى هذا التعريف للخطيب البغدادي وهو أولى التعريفات)).

ملاحظة: لا يشترط التواتر في الرواية الواحدة إنما اجتماع الروايات التي رويت من طرق متعددة يحقق هذا التواتر.

بعض الأمثلة التي أوردها الخطيب البغدادي للمتواتر اللفظي:

- هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة.
- وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة ودفنه بها.
- عدد الصلوات وأركانها وترتيبها.
- فرض الزكاة والصوم والحج.

الاختلاف في المتواتر اللفظي:

بعض العلماء اعتبر المتواتر اللفظي ما جاءت رواياته بلفظ واحد ولكن هذا فيه تقييد للمتواتر اللفظي حتى أنكر ابن الصلاح وجوده إلا في حديث (**من كذب عليّ متعمدًا**).

تعريف الخطيب البغدادي يوّسع الدائرة وهو أولى التعريفات.

ثانيًا: المتواتر المعنوي:

تعريفه: هو وجود روايات مختلفة النصوص لا رابط بينها واستنباط معنى واحد مستخرج منها غير منصوص عليه في هذه الروايات لكنه معنى متفق عليه بينها. ((**هذا هو مفهوم التواتر المعنوي عند الخطيب البغدادي**)).

أمثلة على التواتر المعنوي:

- قبول الصحابة خبر الواحد والعمل به، ورد هذا بمواقف متباينة، وهذا المعنى المستنبط ربط بينها.
- المعجزات الحسية عند رسول الله صلى الله عليه وسلم.

تنبيه: في موضوع المتواتر بنوعيه (اللفظي والمعنوي):

حكم الأئمة على باب من الأبواب تواردت فيه الأحاديث الكثيرة على تواتر هذا الباب لا يعني أن حديثاً بعينه متضمن فيها أنه صحيح أو متواتر؛ لأن هذا حكم على فرد منها والأئمة حكموا على مجموعها بالتواتر.

مثال: من المتواتر، رفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه عند الدعاء بناء على روايات صحيحة تضمنت لهذا، فهذه الروايات بالإضافة إلى تواتر رفع اليدين، تضمنت قسما زائدا كهيئة الرفع أو مكانه مثلا، هذه الزيادة لا تأخذ حكم المتواتر.

وأيضا قد يرد روايات ضعيفة فيها رفع اليدين وفيها زيادات أخرى وتفاصيل، وفي هذه الحالة لا تصحح هذه الروايات لأن الجزء المتواتر منها هو صحيح في ذاته ولا يدل على صحة بقية الرواية.

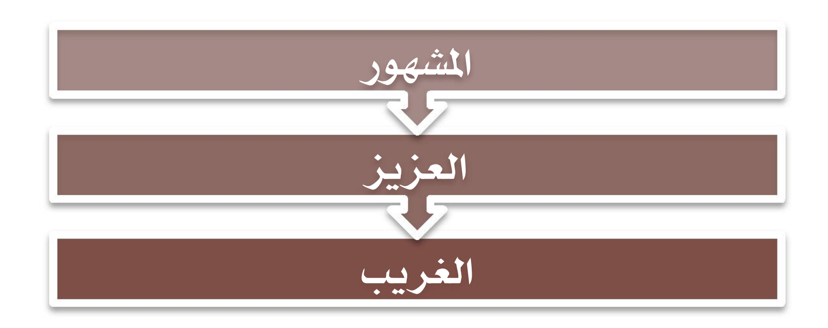
ثانيًا: الآحاد

تعريفه عند الخطيب البغدادي: هو ما قصر عن صفة التواتر ولم يقع به العلم وأن روته الجماعة.

- **أغلب الأحاديث آحاد والمتواتر بالنسبة للآحاد قليل، فمن أنكر قبول الآحاد فقد ترك أغلب السنة.**

أنواع الآحاد

أخبار الآحاد على مراتب بعضها أقوى من بعض:



أولا: المشهور والمستفيض:

تعريف المشهور: هو ما رواه عدد كثير من الرواة ولم يبلغ التواتر، ولم يقع به العلم. كل متواتر مشهور من غير عكس.

عدد رواة المشهور:

١. رأي: ما يرويه **ثلاثة** أو **أكثر**.

٢. رأي: ما يرويه **الجماعة**، وممن قال به **الخطيب البغدادي** وهذا التعريف أولى.

الخبر المستفيض هو مثل المشهور عند المحدثين، وهناك رأي أنه غيره.

ثانياً: العزيز:

وهو صفة لما بين الغريب والمشهور، وربما عدوه من الغريب وربما من المشهور، واستعمل المتقدمون قول (فلان عزيز الرواية) **أي قليل الرواية.**

عدد رواة العزيز:

- **عند ابن حجر**: ما رواه الاثنان.
- **عند ابن منده وابن الصلاح والنووي**: ما رواه اثنان أو ثلاثة.
- **والتحقيق**: أن العدد ليس شرطا في ذاته، إنما هو صفة بين الغريب والمشهور.

ثالثًا: الغريب (الفرد/الفائدة/ النادرة):

تعريفه: ما ينفرد بروايته راو واحد.

أنواعه:(الغريب المطلق / الغريب النسبي):

١. **الغريب المطلق:** إذا روى الحديث من طريق راو واحد وليس له طرق أخرى.

٢. **الغريب النسبي:** إذا روى من غير وجه، ورواه من أحد الوجوه راو واحد كان غريبا بالنسبة إلى هذا الوجه.

الغريب له تسميات أخرى: الفرد والفائدة والنادرة:

- **الفرد:** **الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحًا**، ولكن تم التفريق بينهما **من حيث كثرة وقلة الاستعمال**:
  - أ. **من حيث الاسم**: الفرد المطلق يسمونه فردا، والفرد النسبي يسمونه غريباً.
  - ب. **من حيث الفعل**: فالمطلق والنسبي يطلقون عليهما أغْرب أو تفرّد ولا فرق.
- **الفائدة:** هذا أيضا يطلق على الغريب ومن ذلك قولهم في جرح الرواة (**كأن أحاديثه فوائد**)، وقد استعمل هذا اللفظ ابن عدي والإمام أحمد.

كتب الفوائد: الأحاديث التي يظن الراوي الذي جمعها أنها ليست عند غيره من أقرانه، وقد تشمل الغرائب ومنها المعجم الصغير للطبراني.

- **النادرة:** **أطلقها الإمام أحمد في مسنده بموضعين.**

أكثر الغرائب ضعيفة، قال الإمام أحمد: ((إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون هذا حديث غريب أو فائدة فاعلم أنه خطأ..**))، ولكن قد يكون الغريب صحيحًا.**

مثال الغرائب الصحيحة:

- **حديث**: "إنما الأعمال بالنيات"، **رواه يحي بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب.**
- **حديث**: "نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وهبته" **رواه عبد الله بن دينار عن ابن عمر.**
- **حديث**: " أنه دخل صلى الله عليه وسلم وعلى رأسه المغفر"، **وهو في صحيح البخاري ومسلم، رواه مالك عن الزهري عن أنس.**

وقد كره الإمام أحمد تتبع الطرق الغريبة الشاذة المنكرة، أما الطرق الصحيحة المحفوظة؛ فإنه كان يحث على طلبها.

فـوائـد:

- مصطلح غريب، استعمله البخاري بمعنى أن الراوي مقل.
- قد توصف الرواية الواحدة بأنها متواترة ومشهورة وعزيزة وغريبة في نفس الوقت بحسب اختلاف الاعتبار، وإحدى صور تعدد الأوصاف:

(حديث واحد):

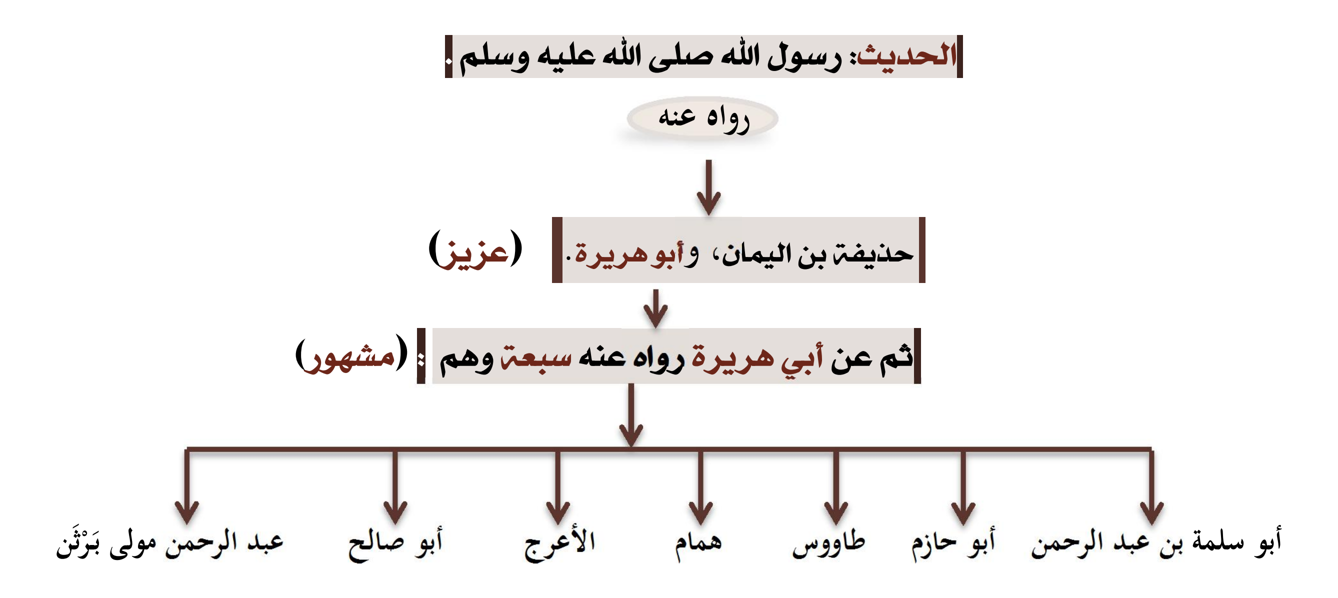
رواه صحابي واحد متفرد به عن الرسول صلى الله عليه وسلم. فسمي غريباً.

رواه عنه تابعين اثنين. فهو عزيز.

عن أحد التّابعَيْن رواه عنه جماعة كثيرون، لكن الراوي الآخر لم يرو عنه رواة كثيرون. فصار مشهورا من جهة من روى عنده عدة رواة.

ثم قد يتواتر الحديث بأن يرويه العدد الكثير الذي يستحيل تواطؤهم على الكذب، فصار متواتراً في طبقة من طبقات الإسناد.

- ليس شرطا إذا وصف بأنه عزيز أن يكون هذا في كل طبقات الإسناد للحديث، مثال: "حديث نحن الآخرون السابقون يوم القيامة"، رواه عن الرسول صلى الله عليه وسلم راويين وهما: حذيفة بن اليمان وأبو هريرة، فهو عزيز، ثم رواه سبعة عن أبي هريرة فهو مشهور:



- إذا وصف حديث بأنه متواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فهو متواتر في جميع طبقات الإسناد.

- الحديث المتواتر النسبي أي: تواتر الحديث بالنسبة إلى أحد رواة الإسناد وإن لم يتواتر عمن فوقه في الإسناد، ومثاله، حديث: "إنما الأعمال بالنيات"، فهو غريب في أصله، ومتواتر عن يحي بن سعيد الأنصاري، فهو متواتر نسبي.

حكم المتواتر والآحاد

- إذا تحققت شروط المتواتر في أحد الأحاديث ووصف بأنه متواتر، فهو مقطوع بصحته ويفيد العلم اليقيني القطعي.
- أخبار الآحاد الأصل أنها لا تفيد العلم اليقيني.
- أخبار الآحاد الصحيح -الذي يتوفر به شروط الصحة الخمسة للحديث- وإن لم يكن مقطوعا بصحته، فلا بدّ من العمل به، وهو حديث حجة، يتدين به، وتبنى عليه الأحكام، ولكنه ليس كالخبر المتواتر.
- خبر الآحاد إذا احتفت به القرائن جعلته بمنزلة الخبر المتواتر من حيث إفادته العلم القطعي اليقيني، ويكون هو والمتواتر سواء بسواء.
- **ما فائدة معرفة الأقسام السابقة ودرجة كل حديث؟**

الترجيح عند التعارض، عند عدم إمكانية الجمع بين الأحاديث.

من طرق الترجيح:

- الخبر المتواتر أرجح من خبر الآحاد.
- وخبر الآحاد المحتف بالقرينة، أرجح من خبر الآحاد العاري من القرينة،

والترجيحات بحسب القرائن هي:

١.تقديم المشهور على:	٢.تقديم حديث أخرجه البخاري ومسلم على:	٣.تقديم ما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما على:	٤.ترجيح أحد الحديثين الذي رواه أحد الأئمة الحفاظ على:
- الغريب.	- خبر أخرجه البخاري فقط. - أو على ما أخرجه مسلم فقط.	- مالم يخرج في الصحيحين.	الحديث الذي رواه رواة لم يعرفوا بالحفظ والإمامة في الدين.



المقبول والمردود من الآحاد

المقبول و المردود من خبر الآحاد

المقبول: هو ما ترجح صدقه و يجب العمل به عند الجمهور.

الخبر المردود: هو الذي لم يرجح صدق المخبر به.

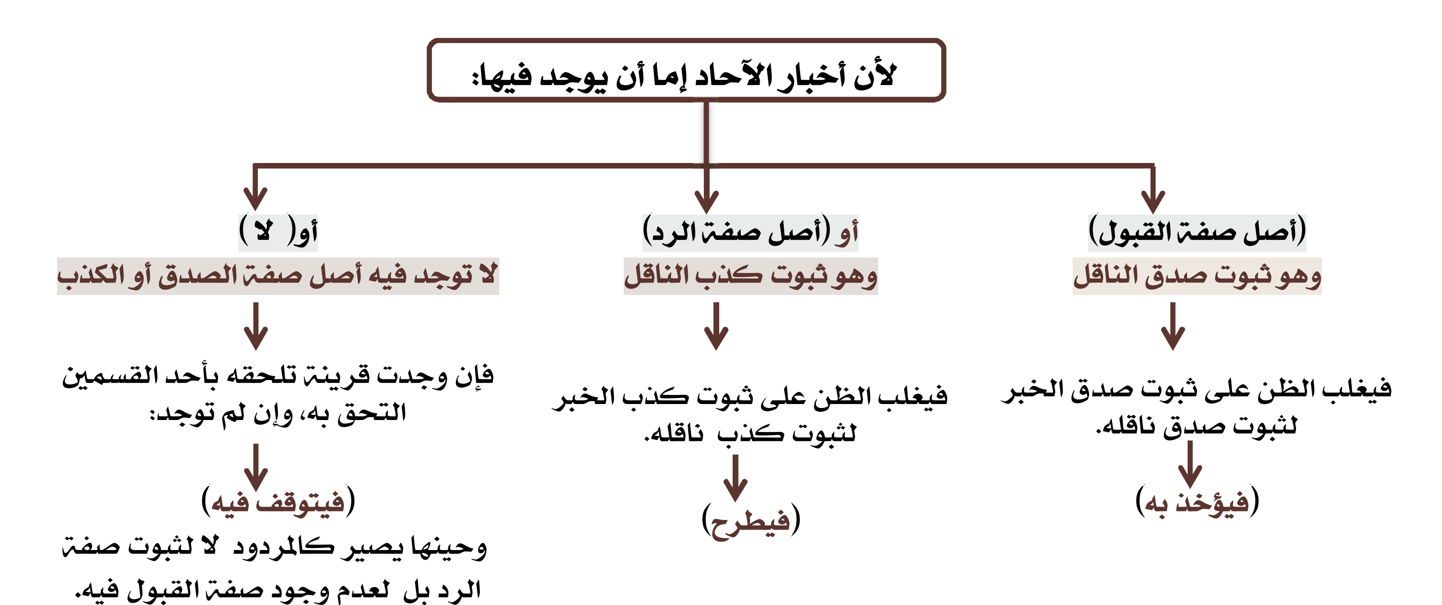
قال ابن حجر: ((المتواتر كله مقبول لإفادته القطع بصدق مخبره بخلاف خبر الآحاد)).

- **وخبر الآحاد (المقبول والمردود) يتوقف الاستدلال به على البحث عن أحوال رواته.**

أولاً: المقبول

- **والمقبول من خبر الآحاد لابد من العمل به.**

س: ما سبب وجوب العمل بالمقبول من خبر الآحاد؟



- **خبر الآحاد اذا احتفت به قرائن صار يفيد العلم مثل المتواتر.**

س: ما هي القرائن التي اذا احتفت بخبر الآحاد صار يفيد العلم؟

القرينة الأولى: ما أخرجه الشيخان في صحيحهما: مما لم يبلغ درجة التواتر، وذلك بسبب:

- جلالة الشيخين في علم الحديث.
- وتقدم الشيخين في تمييز الصحيح على غيرهما من العلماء.
- تلقي الأمة والعلماء لصحيح البخاري ومسلم بالقبول وهذا التلقي أقوى من مجرد كثرة الطرق القاصرة.

واحاديث الصحيحين إذا اتفق عليها الشيخان تفيد العلم اليقيني إلا في حالات:

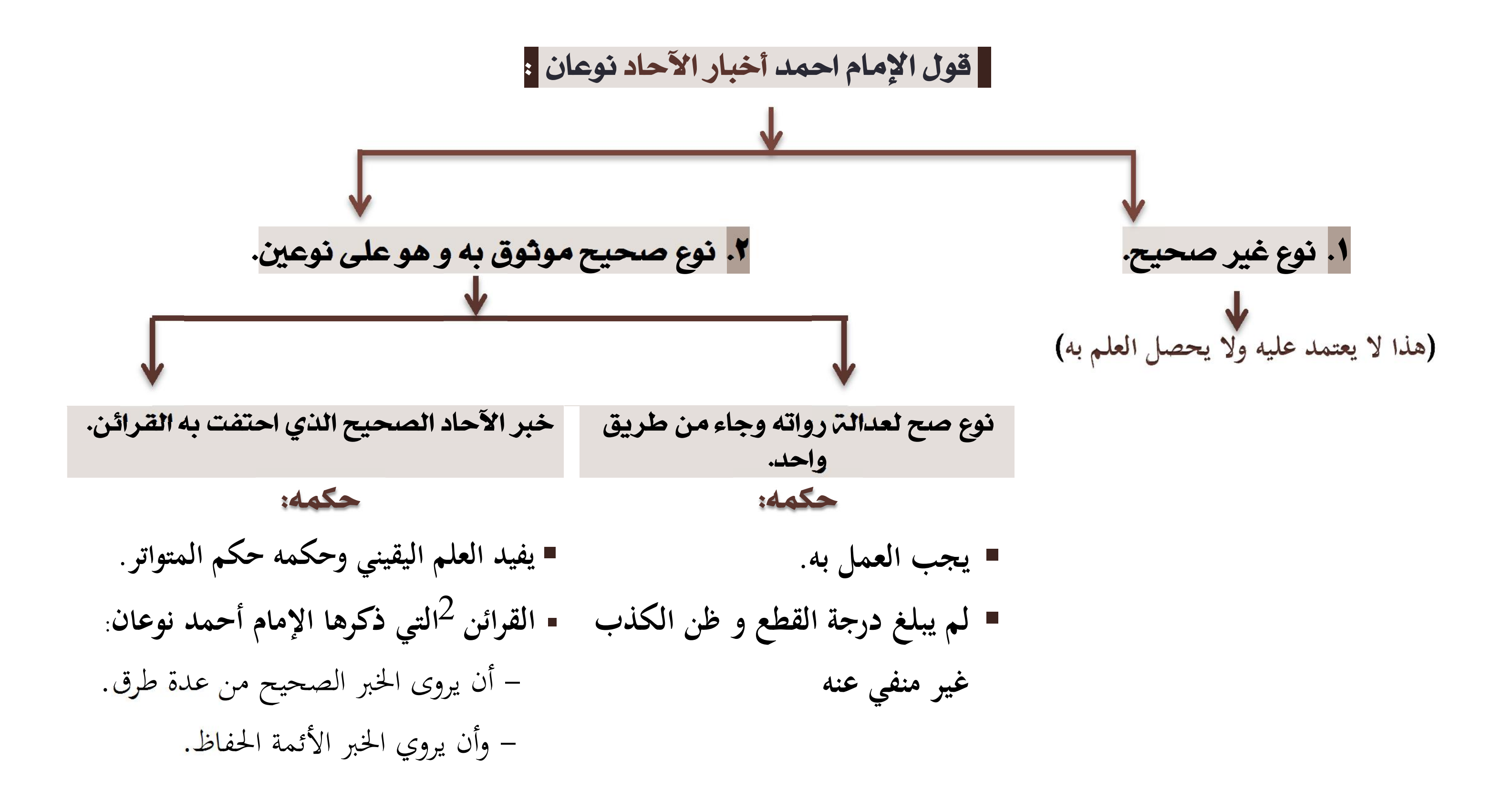
- **الحالة الأولى انتقاد الحفاظ:** ما ينتقده أحد من الحفاظ على الكتابين.
- **الحالة الثانية وقوع التخالف:** أن يقع التخالف بين مدلوليهما مما وقع في الصحيحين حيث لا ترجيح.

القرينة الثانية: ما له طرق متعددة: المشهور اذا كانت له طرق متعددة سالمة من ضعف الرواة والعلل.

القرينة الثالثة: ما راوه الأئمة: المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريباً، مثال: حديث رواه الإمام أحمد ورواه معه راو آخر عن الشافعي، والشافعي يشاركه فيه غيره عن مالك، راو آخر عن مالك بن أنس.

س: لمن يحصل العلم بالقرائن التي اذا احتفت بخبر الآحاد أفاد العلم؟

يحصل العلم بصدق الخبر منها لعالم بأحوال الرواة، والمطلع على علل الحديث، واذا لم يحصل لغير العالم بالحديث صدق هذه الأخبار بالقرائن فلا ينفي هذا حصوله للعالم



شروط صحة خبر الآحاد

أولا: اتصال السند:

تعريفه: هو سلامة الإسناد من سقط راو أو اكثر منه بأن يكون كل راو قد أخذ عمن فوقه بطريقة من طرق التحمل المعتبرة مثل : (السماع/ القراءة على الشيخ أو غيرها)، ويشترط أن تكون الطرق معتمدة و يحكم لها بالاتصال. ويخرج المنقطع و المرسل وغيرهما من الحديث المتصل الإسناد.

٢ وهذه ليست القرائن الوحيدة، فقد ذكر ابن حجر بعضها و زاد عليها.

ثانيا: عدالة الرواة :

التعريف اجتناب كبائر الذنوب و اتقاء الصغائر غالبًا.

ولا يعني عدالة الراوي عدم وقوع الذنب منه، إنما قد تقع المعصية و يتوب منها.

س: ما هو الذنب الذي لا يقبل من مرتكبه رواية الحديث بعده حتى و إن تاب ؟

الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم: من يكذب على رسول الله صلى الله عليه و سلم ولو مرة واحدة فهو ساقط العدالة حتى وإن تاب، فلا يحتج بحديثه أبدا.

س: من هم الرواة الذين تسقط عدالتهم ؟

(الكاذب- المتهم بالكذب -الفاسق-المجهول)

ثالثا: ضبط الرواة:

وهو نوعان:

١/ ضبط صدر.

٢/ ضبط كتاب.

تعريف ضبط الصدر: أن يكون الراوي حفظ المرويات في صدره بإتقان حتى يؤديها من حفظه إلى غيره، ولا بد أن يحدِّث من صدره؛ لأن ضبطه ضبط صدر.

ضبط الكتاب: أن يكون كتابه محفوظا لديه مقابلا مصححا ومراجعا على أصله، وأن يؤدي من كتابه حين يحدِّث لا من صدره؛ لأن ضبطه ضبط كتاب.

س: متى يستوي عند الراوي التحديث من الصدر و من الكتاب ؟

إن كان ضبطه ضبط صدر وضبط كتاب، وإن كان تحديثه من كتابه أولى لبعده عن الخطأ والنسيان.

س: ماهي صفات الراوي التي تخرجه من صفة الضبط؟

(الوهم- فحش الغلط- كثرة الغفلة- كثرة المخالفة- سوء الحفظ).

رابعاً: السلامة من الشذوذ:

الشذوذ: **هو التفرد غير المحتمل، ويكون بسبب:**

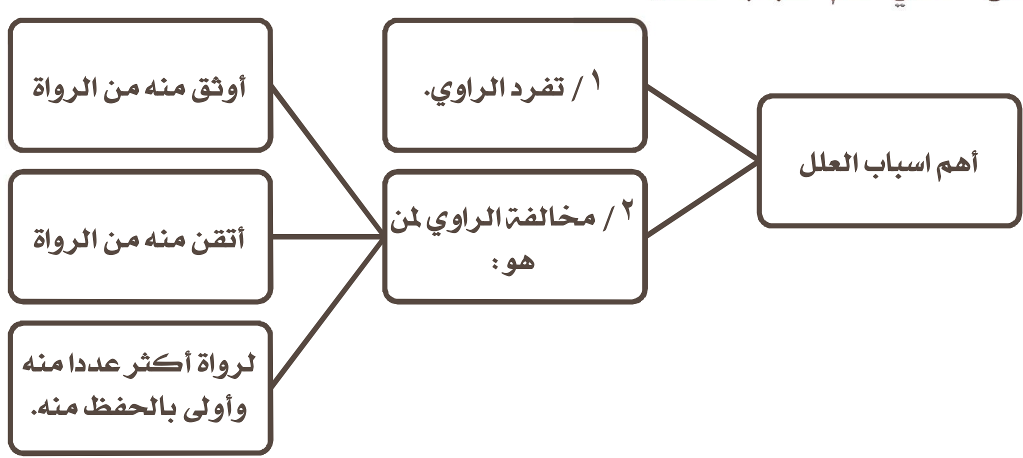
- **المخالفة**: أي مخالفة الرواية الأحاديث الصحيحة الثابتة.
- أو لعدم أهلية الراوي **للتفرد** بهذه الرواية.

السلامة من الشذوذ: هو السلامة من التفرد الذي لا يحتمل.

خامسا: السلامة من العلة:

العلل: هي الأسباب الغامضة الخفية القادحة في صحة حديث ظاهره الصحة فيترجح للناقد خطأ الرواية أو شيء من الخطأ.

س: ماهي أهم أسباب العلل؟



والحكم على الحديث يكون بأنه "معلول"، ويعتمد العلماء في معرفة العلل على قرائن لا حصر لها وفقه في باب العلل.

الشروط الخمسة لصحة الحديث منها شروط متعلقة بالراوي وشروط متعلقة بالرواية:

شروط متعلقة بالراوي:	شروط متعلقة بالرواية:
أ- **اتصال الإسناد**، ويعني: كيف تلقى الراوي الرواية عن شيخه بإحدى الطرق المعتمدة. ب- **عدالة الراوي**. ج- **ضبط الراوي**.	أ- **السلامة من الشذوذ.** ب- **السلامة من العلة.** ▪ ويمكن أن يُردّ هذان الشرطان إلى الراوي أيضا بمعنى أن الراوي قد أخطأ في حديث بعينه، وإن كان في الجملة من أهل الحفظ والإتقان. **الحكم على هذا الحديث:** يكون هذا الحديث الذي أخطأ فيه الثقة مردودًا، ويحكم عليه بأنه شاذ أو معلول.

- **الحكم على الراوي بأنه متقن متثبت يكون حكما عامًا**، فإن أخطأ في حديث معين، فإن هذا الحديث يستثنى من الأحاديث التي أصاب فيها.
- **مهما كان الراوي ثقة فإنه ليس معصوماً أن يخطئ**، ولذا كانت من شروط الحديث الصحيح السلامة من الشذوذ والعلة، يقول ابن معين: (لست أعجب ممن يخطئ وإنما أعجب ممن لا يخطئ).

الحديث الصحيح

١. المعنى الأول للصحيح (الصحيح بالمعنى الاصطلاحي):

هو الحديث الذي اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، ويكون سالما من الشذوذ والعلة.

أنواع الصحة:

١.صحة مطلقة	٢.صحة نسبية
حديث صحيح إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أي أن شرائط الصحة الخمسة قد تحققت في الإسناد كله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.	أي أن الحديث صحيح إلى راو معين من رواة الإسناد وبصرف النظر عن حال الإسناد فوقه، **مثاله**: القول هذا حديث صحيح إلى الزهري.

أمثلة توضيحية:

مثال حديث صحيح صحة مطلقة:

رواة ⟸ ⟸ ⟸ ⟸ ⟸ ⟸ ⟸ ⟸ ⟸ **الرسول صلى الله عليه وسلم.**

شرائط صحة الحديث الخمسة متحققة إلى الرسول ﷺ.

مثال حديث صحيح صحة نسبية:(حديث صحيح إلى الزهري):

رواة ⟸ ⟸ ⟸ ⟸ ⟸ ⟸ الزهري ⟸ ⟸ ✖ ✖ ✖ الرسول ﷺ.

شرائط صحة الحديث الخمسة متحققة إلى الزهري فقط

(**لم تتحقق شرائط صحة الحديث الخمسة**)
فقد يكون حديثا منقطعا أو مرسلا أو به علة.

هذه الصحة النسبية تكثر في كتب العلل: وعلى طالب الحديث أن يفهم معنى هذا، متى تكون الصحة نسبية ومتى تكون مطلقة، في كتب العلل يتم ذكر الروايات مع ذكر الاختلافات بينها في الإسناد أو المتن ويتم الحكم على بعض الأسانيد المختلفة بأنها: **(الأصح/ أصح/أولى بالصحة)**، وكلها تعني الصحة النسبية.

مثال تطبيقي على الصحة النسبية:(حديث رواه الترمذي):

الحديث: ((قال اللّه: أنا اللّه وأنا الرحمن خلقت الرحم....)).

١. **الرواية المتصلة:** معمر بن راشد عن الزهري قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن الرداد الليثي **أخبره** عن عبد الرحمن بن عوف عن الرسول صلى الله عليه وسلم......

٢. **الرواية المنقطعة:** سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: **اشتكى** أبو الرداد الليثي **فعاده** عبد الرحمن بن عوف فقال عبد الرحمن **سمعت** رسول الله صلى الله عليه وسلم.....

- **الراوية الثانية مرسلة لعدم سماع أبي سلمة من أبيه عبد الرحمن بن عوف.**

حكم المحدثين: قال الترمذي والبخاري عن الرواية المرسلة أنها "**صحيحة**" ، والقصد **صحيح إلى الزهري** وليس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، **ونوع الصحة هنا** : "**صحة نسبية**" إلى الزهري وليس المقصود أن "**المرسل صحيح**"، فالنقاد هنا لم يحكموا على الإسناد مما هو فوق الزهري.

(هناك مثال آخر أورده الكاتب صـ١٢٨:١٢٩).

٢. المعنى الثاني للصحيح (صحة المعنى دون الإسناد):

إطلاق اسم الصحيح على ما صح معنى وإن لم يصح رواية وهو وإن وجد؛ لكنه استعمال نادر من قبل الأئمة، مثال:

١. حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: (**هو الطهور ماؤه الحل ميتته**):

- قال عنه البخاري صحيح، ولم يخرجه في مصنفه
- وابن عبد البر أيضا لا يرى أن الإسناد يحتج به أهل الحديث ولكن العلماء تقبلوه وعملوا به.

٢. ذكر الكاتب مثالا آخر لحديث رواه راو ضعيف جدًا، هو كثير بن عبد الله عن تكبيرات العيد أنه صلى الله عليه وسلم كبر سبعًا قبل القراءة وفي الآخرة خمسًا قبل القراءة؛ حكم عليه البخاري بالصحة، وكان المقصود صحة المعنى لا الإسناد.

ملاحظات:

- **صحة الحديث من جهة المعنى لا تعني صحة الحديث من حيث الرواية**، فقد يكون الحديث ضعيفًا من ناحية الرواية.
- **قول ابن الصلاح:** "عمل العالم أو فتياه على وفق حديث ليس حكمًا منه بصحة ذلك الحديث، وكذلك مخالفته للحديث، ليست قدحًا منه في صحته، ولا في راويه".

فوائد ذكرها المؤلف:

- اتفاق العلماء على مشروعية التكبير عقب الصلوات في أيام منى(أيام التشريق)، وليس هناك حديث مرفوع صريح، إنما آثار عن الصحابة ومن بعدهم وعمل المسلمين، مما يدل على أنه مما أجمعت عليه الأمة.
- ورد استعمال (الصحيح) بمعنى التصريح بالسماع، أي أنه يصح كونه مسموعًا.

الحسن

اختلف العلماء في تحرير مصطلح الحسن اختلافا شديداً يفضي إلى الاضطراب.

تعريفات الحسن عند العلماء المتأخرين:

- **الخطابي:** هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء.(وهو تعريف قاصر).
- **ابن حجر:**
  - **الحسن لذاته:** فإن خف الضبط (مع بقية الشروط الأخرى في الصحيح)،فهو الحسن لذاته، وهو مشارك الصحيح في الاحتجاج وإن كان دونه.
  - **الحسن لغيره:** ما في إسناده ضعف هين كسوء حفظ بعض رواته أو إرسال، فإذا انضم إليه إسناد مثله أو أعلى منه صار الحديث حسنًا بالمجموع.
- **ابن الصلاح:** نقل قولًا عن أحد المتأخرين قريب من قول ابن حجر: (الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن ويصلح للعمل به):
  - **تعليق ابن دقيق على تعريف ابن الصلاح:** هذا التعريف ليس مضبوطًا بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره.

تخصيص مصطلح الحسن برواية الثقة الذي خف ضبطه مع توفر بقية شروط الحديث الصحيح الأخرى هو اصطلاح عند المتأخرين.

مصطلح الحسن عند المتقدمين:

١. **الحسن بمعنى الحديث الصحيح الثابت عمن انتهى إليه الخبر** (الصحيح بالمعنى الاصطلاحي)، **أمثلة:**

- **حديث ابن عمر في استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة:** قال الشافعي عنه أنه "حسن"، وبحسب المصطلح فهو حديث صحيح متفق على صحته.
- **حديث:** (**رفع القلم عن ثلاثة**...): قال عنه النسائي: "ليس في هذا الباب صحيح إلا حديث عائشة؛ فإنه حسن" أي صحيح بالمعنى الاصطلاحي. [بقية الأمثلة: ص١٣٩].

٢. **الحسن بمعنى ما هو داخل في نطاق الحجة، وإن لم يكن في أعلى درجات القبول، وهو (الحسن لذاته) بالمعنى الاصطلاحي عند المتأخرين:**

- **وهو الحديث الذي يتفرد به الراوي الصدوق وهو في أدنى درجات الثقة، ويكون سالمًا من الشذوذ ومن العلة وهو حديث يحتج به وتبنى عليه الأحكام.**
- **خرج البخاري ومسلم في الصحيحين لأحاديث من نوع "الحسن لذاته"؛ لأنه ترجح لديهم أن هذه الأحاديث:**
  - **حفظها هؤلاء الرواة وإن لم يكونوا في أعلى درجات الثقات.**
  - **وأن هذه الأحاديث سالمة من الشذوذ والعلة، وأدخل الشيخان هذه الأحاديث في الصحيحين؛ لأن الحسن نوع من أنواع الصحيح.** (الحسن لذاته عند المتأخرين).

٣. **إطلاقه على الحديث الضعيف الذي انضمت إليه قرينة أو رواية أو اكثر ارتقى إلى مصاف الحجة**، وهو عند المتأخرين (الحسن لغيره) بالمعنى الاصطلاحي، وقد عرفه الترمذي في كتابه الجامع، واستعمل الأئمة هنا لفظ "الحسن" للتعبير عن استحسانهم أن الحديث صالح للحجة وأنه داخل في مصاف الاحاديث المقبولة.

٤. **استعمال الحسن بمعنى الغريب والمنكر:**

- **وهو معنى لا يرجع إلى قبول الحديث بل إلى رد الحديث،** وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بعبارة "**الحسن**" لأنهم يستحسنون سماع الغرائب أكثر من استحسان سماع المشهور الذي يعرفونه بعكس الغريب الذي لا يعرفونه. **ومثال استعمال الحسن بمعنى الغريب:**
  - قول الإمام إبراهيم النخعي: (كانوا يكرهون اذا اجتمعوا أن يخرج الرجل احسن حديثه)، والقصد بالأحسن هنا الغريب.
  - قول شعبة عن احاديث عبدالملك بن أبي سليمان لما سئل لم لا يروي عنه وهو حسن الحديث، قال : (من حسنها فررت).

- **اطلاق لفظ الحسن عند عامة رواة الحديث على الغريب ووجه استحسانها عندهم:** ليغربوا بها على الأقران.
- **وأما إقبال الأئمة على الاحاديث الغرائب: من باب تمييز الرواة الذين يكثرون من الغرائب والقدح بهم والتحذير من الغرائب، ومن ذلك:**
  - كتابة الإمام يحيى بن معين لصحيفة معمر عن أبان بن أبي عياش عن انس وهي موضوعة حتى اذا روى راو منها أحاديث وينسبها لمعمر عن ثابت عن انس كذّبه الإمام وميّزها.
  - كتابة الإمام احمد لكتاب زهير عن جابر ليميز احاديثه. (بقية الأمثلة ١٤٤-١٤٥)

٥. **إطلاقهم الحسن على الأحاديث المكذوبة،** (وإن كان هذا المعنى قد يكون موجودًا في الأحاديث الصحيحة والضعيفة)، **ويرجع إطلاق الحسن على الأحاديث الموضوعة للأسباب التالية:**

- **إما لحسن الألفاظ أو المعاني التي اشتمل عليها المتن:**
- **مثال:** حديث معاذ بن جبل- مرفوعًا -: (تعلموا القرآن فإن تعلمه لله خشية ...)، قال ابن عبد البر عنه: أنه حديث حسن ولكن ليس له إسناد قوي.
- **مثال:** حديث ابن عمر-مرفوعًا-: (من قال في يوم مائة مرة لا إله إلا الله الحق المبين...)، قال عنه ابن عبد البر -بما معناه-: أنه منكر، ولكنه حديث حسن ترجى بركته.

- **الحسن بسبب أمر راجع إلى الإسناد ولا علاقة له بالثبوت، فقد يطلق لفظ حسن لاستحسان لطيفة في الإسناد:**
  - يطلق الحسن على حديث من رواية الأقران.
  - أو على حديث مدبج.
  - أو على رواية الأكابر عن الأصاغر.

الخلاصة في الموضوع:

١- إطلاق الأئمة لفظ "الحسن" على ما استحسنوه في الحديث وقد يكون له علاقة بقبول الحديث أو رده، أو ليس له علاقة.

٢- لا بد من معرفة مناهج المحدثين ومعرفة مصطلحاتهم حتى يفهم كلامهم على الوجه الصحيح ولا يساء فهم أقوالهم، فحين يريدون بالحسن الغرابة نفهم كلامهم على الوجه الصحيح، وحين يريدون به الصحيح كمصطلح نفهمه على الوجه الذي يقصدونه.

الاحتجاج بالحديث الحسن

فهم مراد الأئمة بمصطلح الحسن يساعدنا على فهم الحكم المترتب عليه.

الحسن عند الأئمة المتقدمين:

س: كيف نفهم مراد الأئمة المتقدمين من لفظ الحسن؟

- إما من خلال سياق الكلام والنظر فيما تقدمه وما تأخر عنه.
- وإما من خلال معرفتنا بمصطلح هذا الإمام، فإنه قد يكون من الأئمة الذين لا يطلقون الحسن إلا على إرادة معنى ما.

الأئمة المتقدمون يختلف معنى استعمالهم الحسن:

- فقد يريدون به الصحة والقبول.
- وقد يريدون به الشذوذ والنكارة والغرابة.

الحسن عند المتأخرين:

إذا أطلقوه غالبًا يعني عندهم الحجة، فإذا قال ابن حجر، مثلا عن حديث أنه حسن، فالقصد أنه عنده يعني حجة.

أقسام الحسن

١.الحسن لذاته وشرائطه

١. تعريفه: هو حديث اجتمعت فيه شروط الحديث الصحيح سوى شرط واحد (وهو شرط لم يختل تماما إنما ضعف) وهو شرط ضبط الراوي.

في الحديث الصحيح يكون الراوي من أعلى درجات الثقة، وفي الحديث الحسن يكون الراوي من أدنى درجات الثقة.

٢. شروطه:(لابد من توفرها كلها مجتمعة)

١. الراوي يكون ثقة ولكن خف ضبطه.(العدالة + خفة الضبط).
٢. اتصال السند.
٣. السلامة من الشذوذ.
٤. السلامة من العلة.

نتيجة توفر الشروط السابقة كلها مجتمعة للحسن لذاته:.

- **الحكم على الحديث الحسن هنا أنه حجة.**
- **إنَّ بعض العلماء يعتبرونه هو والصحيح سواء:** فيدخل الحسن لذاته في كتب الصحاح، **وقد وجد في الصحيحين أحاديث من نوع الحسن لذاته؛** لأن البخاري ومسلمًا قبل التخريج لهؤلاء الرواة الثقات الذين خف ضبطهم ترجح لديهم أن هذه الأحاديث بعينها مما حفظه هؤلاء الرواة ولم يخطئوا فيها.

ملاحظات فيما يخص الحسن لذاته:

١. الحديث الحسن إذا كان شاذا أو معلولا فهو من الاحاديث المردودة لا المقبولة.
٢. الحديث الحسن لذاته وإن تسامح الأئمة بدرجة ضبط الراوي، فلم يشترط أن يكون في أعلى درجات الثقة؛ فإنه لا بد من توافر جميع شروط الحديث الصحيح الباقية.
٣. **من أخطاء بعض المشتغلين بالعلم النظر إلى حال الراوي فقط:**

فإذا كان الراوي في مرتبة الحديث الحسن، حكم على الحديث أنه حسن دون النظر إلى أقوال العلماء في علم العلل حول هذا الحديث للتأكد من خلوه من الشذوذ والعلة،(وهذا خطأ).

مثال على حكم العلماء حول حديث راويه ثقة وحكموا عليه بأنه حديث خطأ أو باطل:

اسم الراوي: الربيع بن يحيى (وهو راو ثقة).	
الإسناد الخطأ الذي أورده:	عن سفيان الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم،
حكم العلماء على الحديث:	■ **قال أبو حاتم الرازي:** حديث باطل، مع أنه وثق هذا الراوي وعده ثقة. ■ **قال الدارقطني –بما معناه–:** أن خطأه من النوع الفاحش جدا، وكان ذلك سبب نزوله من أعلى مراتب الثقات إلى درجة أدنى.

٢. الحسن لغيره وشرائطه

١. تعريفه: ما في إسناده ضعف هين كسوء حفظ بعض رواته أو إرسال فإذا انضم إليه إسناد مثله أو أعلى منه صار الحديث حسنا بالمجموع

٢. صورته: أن يكون هناك حديث ضعيف، قد وجد فيه سبب يوجب رده وعدم الاحتجاج به، وينجبر هذا النوع من الأحاديث بتعدد الطرق والروايات والمتابعات والشواهد، سواء كانت مرفوعة أو موقوفة ولا بد من اتفاق هذه الروايات بالمعنى –وليس شرطا باللفظ– وعندها يصير المعنى المتضمن في هذه الروايات باجتماعها إلى بعض تصبح حجة.

وقد أشار الترمذي إلى الحسن لغيره بالتعريف التالي:

الحديث الحسن: ما حسن إسناده عندنا، أي: كل حديث يروى ولا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن.

٣. شروطه:

الشرط الأول: أن يكون الحديث سالمًا من أن يكون أحد رواته متهما بالكذب:

فإما أن يكون الراوي من أهل الثقة والصدق، أو أن يكون ضعيفًا، فإن كان كذلك فلا يبلغ به الضعف إلى حد يكون: (متهما بالكذب، أو متروك الحديث، أو ضعيفا جدا)؛ فإن هؤلاء أحاديثهم ساقطة لا ترتقي لدرجة الحسن لغيره.

الشرط الثاني: سلامة الرواية من الشذوذ: أي عدم مخالفة الأحاديث الصحيحة الثابتة؛ لأن الشاذ والمنكر لا يُقوِّي بعضه.

- لأن شذوذ ونكارة الرواية يدلان على وجود خطأ فتكون الرواية مردودة.
- قال الإمام أحمد: " **الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقت، والمنكر أبدا منكر**".
- **من المقرر في علم مصطلح الحديث:** أن الشاذ منكر مردود؛ لأنه خطأ والخطأ لا يتقوى به، فوجوده وعدمه سواء.

- الشذوذ والنكارة قد يكون في الإسناد وقد يكون في المتن:-

الشذوذ والنكارة في المتن	الشذوذ والنكارة في الإسناد
- **إذا كانت المتون في غاية النكارة والشذوذ فهي غير صالحة أبدًا وسقطت إلى غير رجعة.** - **في تعريف الترمذي للحسن لغيره قصد بالدرجة الأولى الشذوذ في المتون.**	- **قد يخطئ الراوي في الأسانيد وقد يخطئ في المتون.** - **أخطاء الأسانيد أكثر من أخطاء المتون من ناحية الكثرة العددية لا الأهمية.** - **الرواية التي بها إسناد حكم عليه بالشذوذ لا تُقوّى رواية أخرى.** - **الروايات التي تقوي بعضها بعضا هي التي فيها احتمال الصواب واحتمال الخطأ.** - **مثال على الأسانيد التي تقوى لاحتمالها جانب الصواب وجانب الخطأ:** ١. إسناد اشتمل على راو ضعيف تارة يصيب وتارة يخطئ ٢. إسناد فيه إرسال فالمرسل منه الصحيح ومنه غير الصحيح.

- **الرواية التي فيها احتمال جانب الصواب وجانب الخطأ إذا انضم إليها رواية أخرى من الشواهد والمتابعات، فإن هذا الانضمام يُقوِّي جانب القبول على جانب الرد.**
- **رجحان الخطأ في الرواية والحكم عليها بالشذوذ والنكارة ليس مرتبطًا بحال الراوي دائمًا**، ولكن باعتبار الرواية والنظر إلى نوع الضعف فيها؛ هل هو من النوع المحتمل أم لا، فقد يكون الراوي ضعيفًا وروايته صالحة للاعتبار، وقد يكون الراوي ثقةً أو صدوقًا وروايته غير صالحة للاعتبار؛ لكونها رواية شاذة ومنكرة.
- **قد يروي الراوي الواحد حديثين بإسنادٍ واحدٍ، وقد تكون إحداهما خطأ وإحداهما صالحة للاعتبار.**

- مثال على رواية منكرة لا تصلح للتقوية، وإن كان الراوي الذي رواها صالح للاعتبار:

الحديث:

عبد الله بن بُديل عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب جعل عليه أن يعتكف في الجاهلية ليلة أو يومًا عند الكعبة فسأل النبي ﷺ فقال: (اعتكف وصم):

- الرواية صحيحة دون ذكر الصوم.
- عبد الله بن بُديل راوٍ ضعيف.

عدّ العلماء رواية ابن بُديل منكرة للأسباب التالية:

١. تفرد راو ضعيف – وهو عبد الله بن بُديل – عن بقية أصحاب عمرو بن دينار، وهو تفرّد غير محتمل؛ لأن عمرو بن دينار من المكثرين في الرواية والأصحاب، والمتفرد ضعيف.

٢. زاد ابن بُديل زيادة في المتن أنكرها عليه العلماء.

س: ما الخطأ الذي أقدم عليه بعض المشتغلين بالحديث في الحكم على هذه الرواية أنها صالحة للاعتبار؟

أ. **حكم على الرواية أنها صالحة للاعتبار بالنظر في الراوي فقط**؛ فهو ليس متهمًا بالكذب، ولا متهمًا بفسقٍ، ولا شديد الضعف، ولم ينظر على حكم الأئمة على الرواية بأنها منكرة.

ب. اعتبر برواية أخرى لتكون شاهدًا لرواية عبد الله بن بُديل، **الرواية الثانية التي جاءت شاهدًا للرواية الأولى:**

((سعيد بن بشير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر))

(الراوي سعيد بن بشير ضعيف الحفظ)

رواية سعيد بن بشير التي جاءت شاهدًا للرواية الأخرى حكم عليها العلماء أيضًا بالنكارة لأن:

- راويها ضعيف، وتفرد عن أصحاب عبيد الله بن عمر من الثقات، وعبيد الله بن عمر من المكثرين.
- جاءت هذه الرواية أيضًا بزيادة منكرة؛ وهي الصوم: (أن عمر بن الخطاب نذر أن يعتكف وأن يصوم)، والرواية الصحيحة ورد فيها الاعتكاف فقط.

ولا يمكن للرواية الثانية(رواية سعيد بن بشير) أن تُقوّي الأولى لأنها:

- منكرة والمنكر لا يُقوّي المنكر، بل لا يُقوّي حتى الحديث الصحيح.
- رواية عبد الله بن بُديل لم تتفق مع الأخرى في المعنى؛ فلا تصلح إحداها شاهدًا على الأخرى.

- **فالمعنى في الرواية الأولى**: (رواية عبد الله بن بُديل): هو اشتراط الصوم لمن أراد الوفاء بالنذر.
- **والمعنى في الرواية الأخرى**: أن عمر نذر الصوم والاعتكاف، فأمره صلى الله عليه وسلم بالوفاء بنذره كما عقده، وهذا معنى مختلف.
- فالروايات التي يُقوّي بعضها بعضًا لابد من اشتراك الروايتين في المعنى.

الشرط الثالث: أن يروى من غير وجه: (عند الإمام الترمذي)

أن يكون هناك روايات أخرى تنضم إلى الرواية الأولى فتقويها وتعضدها لتُشكِّل بمجموع الروايات حُجّة مع توافر شروط في هذه الروايات العاضدة.

س: ما هي الشروط الواجب توافرها في هذه الروايات التي تعضد رواية الحديث الضعيف ليرقى إلى مقام الحسن لغيره؟

أن تأتي الرواية الثانية مثل الرواية الأولى من حيث القوة والمعنى، وهو قول الترمذي:" أن يُروى نحوه من غير وجه" :

- **ومعنى أن تأتي بنفس المعنى**: أن تكون متضمنة نفس المعنى الذي تضمنته الرواية الأولى. (شرح في النقطة السابقة)
- **ومعنى أن تأتي بنفس القوة**: أن تكون الرواية الثانية أيضًا فيها نفس شروط الحسن لغيره لتكون مقوية للأولى وهي:
  1. أن يكون الراوي سالمًا من التهمة بالكذب.
  2. وسلامة الرواية من الشذوذ والنكارة، وإلا لا تصلح للاعتضاد.

س: هل الرواية العاضدة يجب أن تكون مرفوعة كالرواية الأولى؟

لا يشترط الترمذي هذا- مما يظهر من كلامه- فلم يذكر أن الأوجه لابد أن تكون مرفوعة فيدخل إذًا الموقوفات أيضًا في قوله: " من غير وجه".

نلاحظ التشابه بين الترمذي و الإمام الشافعي في المرسل و الاحتجاج به ، إذ ذكر الشافعي أن من ضمن العواضد التي تنضم إلى المرسل فيكون حجة، أن يكون المرسل قد أفتى بمقتضاه أو بمثل معناه احد الصحابة أو عامة أهل العلم.

جواب الإمام ابن رجب الحنبلي على استشكال بعض المتأخرين لمصطلحات جمعت بين الحسن وغيره من الأوصاف التي تدل على الصحة والضعف مثل: ((حسن صحيح/ حسن غريب/ حسن صحيح غريب)):

شروط الحديث الحسن عند الترمذي:

١- ألا يكون الراوي متهما بالكذب

٢- ألا تكون الرواية شاذة

٣- أن يُروى نحوه من غير وجه؛ أي يُروى من طريق آخر يعضده بشروط.

الشرط الأول: **الظاهر من هذا الشرط أن لا يكون الراوي متهمًا بالكذب، ولا يستلزم من ذلك إذًا أن يكون الراوي ضعيفًا؛ فقد يكون الراوي ثقة أو صدوقا.**

مع تحقق الشرط الأول وبقية الشروط السابقة (السلامة من الشذوذ، وأن يُروى من غير وجه):

- **إذا روى الحديث الرواة الثقات العدول، فهو "الصحيح الحسن".**
- **إذا روى الحديث الرواة الثقات العدول وكان سالمًا من الشذوذ ولكن لم يرو من غير وجه؛** فهو: **"الصحيح المجرد"**. (وعلى هذا فإن الحسن الصحيح أقوى من الصحيح المجرد).
- **إذا روى الحديث راو من أهل الصدق الذين فيهم وهم وغلط مع تحقق الشروط السابقة التي ذكرها الترمذي، فهو "الحسن المجرد".**
- **وإذا تحققت الشروط السابقة في الحسن ورواه راو من أهل الصدق الذين فيهم وهم وغلط ورُوي من غير وجه، واتفقت الرواية مع الشاهد بالمعنى، ولكن اختلف اللفظ، وانفردت هذه الرواية بهذا اللفظ، فهو "حديث حسن غريب لا نعرفه من غير هذا الوجه".**

ملاحظات:

- هناك رأي آخر أن الحسن هو الذي يجب أن تتحقق به شروط الترمذي، وأما الصحيح فلا يحتاج إلى الاعتضاد والرواية من غير وجه. والله أعلم.
- من أمثلة الحديث الغريب باللفظ مع كثرة الشواهد التي تؤيده في المعنى؛ حديث (إنما الأعمال بالنيات) انفرد لفظًا، وكثير من الشواهد في السنة تُبيِّن أن الجزاء يقع على العمل بحسب نية الشخص.
- فسّر ابن الصلاح معنى كلام الترمذي في شروط الراوي ألا يكون متهما بالكذب، وزاد أن لا يكون من رواية مغفل كثير الخطأ، وهذا أُخِذَ مما ذكره الترمذي قبل هذا.

مصطلحات عند المحدثين لا تستلزم الصحة

- **له أصل:** لا يلزم منه الحكم على الحديث بالصحة أو بالاتصال؛ بل قد يكون ضعيفًا، ومنه إطلاق الصحة على الكتب الخمسة. ما المقصود به؟ المقصود هو صحة أصول الكتب الخمسة، ولا يلزم صحة كل الأحاديث فيها.
- **أصح شيء في الباب:** لا يلزم منه صحة الحديث؛ بل قد يكون ضعيفًا، ومرادهم أنه قد يكون أرجح ما في الباب أو أقله ضعفًا، ونحو ذلك قولهم: " أحسن ما في الباب كذا" ، " أجود" ، " أقوى" ، " أشبه" ، " أسند" ونحوه.
- **ألفاظ مستعملة عند أهل الحديث في المقبول، وبعضها يُطلق على معنى خاص:**

١- **المحفوظ:** يغلب إطلاقه في مقابل الشاذ، إذا كان الشاذ مما عرف بالمخالفة.

٢- **المعروف:** يغلب إطلاقه في مقابل المنكر، إذا كان المنكر مما عرف بالمخالفة.

قد يطلق المحفوظ على المعروف والعكس.

٣- **المتفق عليه:** هو ما اتفق البخاري ومسلم على تخريجه في صحيحيهما من حديث صحابي واحد.

إذا أخرج البخاري أو مسلم حديثا بمتن من حديث صحابي وأخرجه الآخر من حديث صحابي آخر مع اتفاق لفظ المتن أو معناه، الظاهر أنه لا يُعدّ من المتفق عليه.

٤- **"المستقيم" - " المستوي" :** ما جاء على وفق أحاديث الثقات من غير مخالفة في المتن أو الإسناد.

٥- **"الجيد"- "القوي" - "الثابت" :** الحديث القريب من الصحيح.

ملاحظة:

- قد يطلق الجيد على الغريب والمنكر.
- المجود غير الجيد؛ فالمجود من أسماء المردود. قولهم جوّده فلان أي: أسند الحديث أو رفعه إذا كان غيره يرويه مرسلًا أو موقوفًا؛ سواء أصاب الراوي في الزيادة أو لم يصب

٦- **المشبّه:** يطلق على الحسن وما يقاربه.

٧- **الحجة:** لفظ يشمل كل ما يصلح لإقامة الحجة ولو كان دون الصحيح؛ فهو لفظ أعم من المشبه. والاحتجاج هو الاستشهاد والاستئناس.

٨- **الصالح:** ما يصلح لإقامة الحجة ولو كان دون الصحيح، وقيل: ما يصلح للاعتبار والاستشهاد.

٩- **على شرط البخاري ومسلم :** إخراج أحاديث على شرط الشيخين لم يخرّجاها:

- **لم يكن هذا المصطلح معروفا قبل البخاري ومسلم ولا في عصرهما، وإنما عرف بعد عصرهما.**
- **أول من استخدم هذا المصطلح هو:** الإمام الدارقطني في كتاب (الإلزامات) حيث ألزم الشيخين إخراج أحاديث لم يخرّجاها وهي على شرطهما؛ **اشتهر هذا المصطلح بعد ذلك، واستخدمه الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتابه المستدرك على الصحيحين وجعله أصل موضوع كتابه.**

فيما يخص ما هو على شرط البخاري ومسلم:

كتاب الإمام الدارقطني	كتاب الحاكم النيسابوري
١.لا يشترط أن رواة الحديث الذي أخرجه على شرط الشيخين هم نفس رواة الكتابين إنما يكتفي أن يكون هؤلاء مثل رواة أخرج لهما الشيخان من حيث الثقة. ٢.يشترط السلامة من العلة في الأحاديث التي أخرجها على شرطيهما.	١.لا يشترط هذا أيضا فهو متفق مع الدارقطني فيه لكنه لم يلتزم بشرطه هذا فأخرج أحاديث لرواة ضعفاء وهلكى وأحاديث منكرة وموضوعة. ٢.لم يشترط السلامة من العلة فكثرت الأحاديث المعلولة في المستدرك.

تقسيم الحافظ ابن حجر للمستدرك :

القسم الأول	القسم الثاني	القسم الثالث
أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه الحاكم في مستدركه: ▪ محتجًا برواته في الصحيحين أو أحدهما. ▪ على صورة الاجتماع. ▪ سالما من العلل. **وجوده في المستدرك:** **لا يوجد حديث بهذه الشروط إلا القليل.** **حتى وإن وجدت أحاديث بهذه الشروط فقد وهم الحاكم حين استدرك هذه الأحاديث ظنا منه أنهما لم يخرِّجاها.**	**أن يكون إسناد الحديث الذي أورده الحاكم لم يخرج الشيخان لرواته احتجاجا وإنما متابعات وشواهد أو خرَّجا لهذا الراوي وانتقيا من أحاديثه، فلم يخرِّجا له ما انفرد به أو خالف.** **وجوده في المستدرك:** هذا القسم هو عمدة كتاب المستدرك.	**أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه الحاكم في مستدركه لم يخرِّجا له، لا احتجاجا ولا في المتابعات.** **وجوده في المستدرك:** –هذا أكثر منه الحاكم في مستدركه، يخرِّج أحاديث عن رواة ليسوا في الصحيحين ويصححها وإما : ▪ لا يدعي أنها على شرط أحدهما. ▪ أو يدعي هذا وهي ليست على شرطهما. **و قل أن تجد في هذا القسم حديثا يلتحق بدرجة الصحيح فضلا أن يرتفع إلى درجة الشيخين.**

قال الشيخ اليماني عن الحاكم في المستدرك: ((ولم يصب في هذا فإن الشيخين ملتزمان أن لا يخرجا إلا ما غلب على ظنهما بعد النظر والبحث والتدبر أنه ليس له علة قادحة)).

- **لم يصرح الشيخان بشرطهما في الصحيحين، وإنما تم معرفة هذا من خلال استقراء كتابيهما.**

- **وقد ذكر الإمام مسلم في مقدمة صحيحه شرطا في مسألة عنعنة المعاصر:**

1. أن يكون الراوي غير مدلس.
2. أن يكتفي بالمعاصرة مع إمكانية اللقاء.

- **شرط الصحة عندهما بشكل مجمل هو نفس شروط الحديث الصحيح الخمسة، ولكن العلماء المحققين ذكروا شرائط الحكم على الحديث بأنه على شرط الشيخين أو شرط أحدهما وهي:**

- **الشرط لأول:** أن يكون رواة هذا الإسناد قد خرّج لهم الشيخان– أو أحدهما– في **الصحيحين**، ولا يكتفى بأن يكونوا ثقات بدرجة ثقة رواة الصحيحين.
- **الشرط الثاني: أن يكون هؤلاء الرواة قد خرَّج لهم الشيخان احتجاجًا**، لا من باب المتابعات والشواهد والتعاليق أو مقرونًا.
- **الشرط الثالث: أن يكون الشيخان قد احتجا برواة هذا الحديث جميعًا على نفس الكيفية، ولا يكون على شرطيهما الاحتجاج بأحد الرواة دون الكيفية نفسها، أمثلة:**
  - **احتج الشيخان بـ "سفيان" بن حسين" في أحد الأسانيد واحتجا بـ "الزهري"** ، ولم يحتجا (بسفيان بن حسين عن الزهري) بهذه الكيفية لأن سماعه عن الزهري كان ضعيفا وليس كذلك عن بقية مشايخه.
  - **احتج مسلم بـ "سماك بن حرب"** إذا كان من رواية الثقات ولم يحتج بعكرمة ، **واحتج البخاري بـ "عكرمة"** ولم يحتج بسماك، ولكن من الخطأ الاحتجاج بحديث سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس لأنهما لم يخرِّجا للراويين اجتماعًا.
- **الشرط الرابع: أن يكون الحديث سالما من الشذوذ ومن العلة سواء في الإسناد أو في المتن:** أخرج مسلم "للعلاء بن عبد الرحمن" أحاديث لم يتفرد بها والسلسلة هي: (**العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة**) ، ولم يخرِّج له مسلم حديث (**إذا كان النصف من شعبان فلا صوم حتى رمضان**) لأنه من الأحاديث التي انفرد بها ولا يتابع عليها فلا يمكن الإتيان بنفس السلسلة السابقة والقول أنها على شرط مسلم وهي ليست كذلك.
- **الشرط الخامس: أن تقع رواية هذا الحديث في الصحيحين قصداً لا عرضا واتفاقا: مثال هذا أحاديث لم يقصد البخاري تخريجها إنما يذكرها عرضا في أثناء تخريج أحاديث عدة فيذكر أحد الرواة عرضاً مثل الحسن بن عمارة.**

ثانياً: الحديث المردود

تعريفه: كل حديث انحط عن صفة القبول، بأن اختل فيه شرط من شروط الحديث المقبول.

شروط الحديث الصحيح خمسة واختلال شرط من هذه الشروط يجعل الحديث مردوداً :

اختلال شرط عدالة الراوي أو ضبطه:	اختلال شرط اتصال السند	اختلال شرط السلامة من الشذوذ والعلة:
إذا اختل هذا الشرط يكون الحديث مردودًا.	**إذا اختل هذا الشرط صار الحديث مردودًا لوجود سقط في الإسناد.**	**اذا اختل شرط السلامة من العلة والشذوذ يكون الحديث من قسم المردود.**
يعرف هذا من خلال "علم الجرح والتعديل"، وهو علم مستقل.	يعرف من خلال "علم المراسيل" وهو علم مستقل..	ويدرك من خلال (علم العلل)، وهو علم مستقل.

موجبات رد الأحاديث

س: ما هي موجبات رد الأحاديث؟

١-السقط في الإسناد.

٢-الطعن في الراوي.

٣-الطعن في الرواية.

أولا: السقط في الإسناد

- **قد يكون السقط في:** ((أول السند/ في أثنائه/ في آخره بعد التابعي)).
- **وقد يكون بسقط** واحد أو أكثر، إما على التوالي أو بدون توالي.

أنواع السقط في الإسناد

أولا: المعلق

١. تعريفه: ما كان السقط فيه من مبادئ السند من تصرُّفِ مصنِّف سواء كان الساقط واحدًا أو أكثر.

- **والقول** (من تصرف مصنف): لأن المصنف قد سمع الحديث، وإنما علقه لغرض؛ كأن يختصر في الإسناد.

مثال توضيحي:

المصنف	شيخ المصنف	تابع التابعي	التابعي	الصحابي	النبي صلى الله عليه وسلم
	✖	✖	←	←	←

المعلقـــات موجـــودة بكثـــرة في صـــحيح البخـــاري، وموجـــودة عنـــد مســـلم بمواضـــع.

٢. من صور المعلق:

١/ حذف جميع السند، ومثاله: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٢/حذف جميع السند إلا الصحابي.

٣/ حذف جميع السند إلا الصحابي والتابعي معاً.

٤/ حذف من حدثه ويضيفه إلى من فوقه، فإن كان من فوقه شيخ المصنف، اختلف هل هذا من المعلق أم لا،:

- فإن عرف أن من حذف مدلس قضى به.
- وإن لم يكن مدلسا فهو من المعلق.

٢. حكم المعلقات في البخاري:

أ- **ما علقه بصيغة الجزم**: فإن الإسناد الذي حذفه البخاري صحيح عنده إلى من جزم بالرواية عنه.

مثال: في صحيحه قال البخاري:

- قال قتادة عن معاذ- رضي الله عنه- عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم-.

هنا الإسناد صحيح إلى قتادة، وما فوق قتادة لا يلزم أن تكون الرواية صحيحة، وهنا الرواية منقطعة لعدم سماع قتادة عن معاذ.

ب- **مـا جـاء بصـيغة التمـريض**: ولـم يجـزم بـه(مثل: رُوِيَ عـن فـلان)، فغالبًـا يكـون لأن الروايـة عنـده لـم تصـح إلـى مـن علـق الحـديث عنـه، ولا تقـوم بـه الحجـة عنـده، ولكـن هـذا الحـديث وإن كـان ضـعيفًا لا يكـون سـاقطًا بـالمرة ولا يكـون منكـرًا بـاطلًا؛ بـل غالبًـا مـا يكـون لـه أصـل أو شـاهد أو متـابع.

٣. المعلقات عند البخاري إما أن تكون من:

١- **الأحاديث المرفوعة: وهي على قسمين:**

أ/ أن تكون موصولة في موضع آخر من صحيحه: وسبب تعليقها أن البخاري لا يكرر في الإسناد، إنما يورده بالمغايرة بين رجاله؛ إما شيوخه ،أو شيوخ شيوخه في إسناد آخر، فإن كان له إسناد واحد ذكره مرة، فإن احتاج إلى تكراره ذكر الحديث، إما: باختصار متنه أو إسناده، فيورده معلقا لغرض الاختصار.

ب/ أحاديث مرفوعة لا توجد إلا معلقة، وهي على صورتين:

- **المعلق بصيغة الجزم**: هذا حكمه أنه صحيح إلى من علقه عنه، ويبقى النظر فيما أبرز من رجاله، **وهو مقسم إلى أقسام:**
  - **القسم الأول: ما كان على شرطه وعلقه لسببين:**
    - إما لأنه لم يحصل له مسموعًا، إنما أخذ عن طريق الإجازة أو المذاكرة.
    - لأنه قد خرج حديثًا آخر يقوم مقام المعلق، فاستغنى عنه ولم يورده مستوفي السياق.
  - **القسم الثاني: مالم يكن على شرطه:**
    - بعضه صحيح عند غيره، وليس على شرطه.
    - وبعضه حسن.
    - وبعضه ضعيف من جهة الانقطاع خاصة.
- **المعلق بصيغة التمريض:**
  - ما كان على شرطه، وهو موجود في مواضع يسيرة، وأوردها معلقة؛ لأنها أحاديث ذكرها بالمعنى.
  - صحيح وليس على شرطه:
    - أ- إما لأنه لم يخرج لرجاله.
    - ب- أو لوجود علة في هذا الحديث.
  - منها ما هو حسن.
  - منها ما هو ضعيف:
    - أ- منها ما ينجبر بأمر آخر.
    - ب- ومنها ما لا يرتقي عن رتبة الضعيف، وهو يبين هذا الضعف، ويصرح به.

٢. الاحاديث الموقوفة:

- إذا صح عند البخاري حديث موقوف، فإنه يجزم به حتى لو لم يكن على شرطه.
- وإذا كان في أحد الموقوفات ضعف أو انقطاع، فإنه يورده بصيغة التمريض.
- وإذا علق عن شخصين وكان لكل منهما إسناد مختلف، أحدهما صحيح والآخر ضعيف، فإنه يعبر عن هذا بصيغة التمريض.

وهناك ما لا يصرح بإضافته إلى قائل وهي: الأحاديث التي يوردها في تراجم الأبواب، ولا يصرح بأنها أحاديث، فهذه أكثرها صحيح، ومنها ضعيف، وليس أي منها ملتحق بأقسام التعليق.


المعلقات عند البخاري
الموقوفات
أ/ يجزم بما صح منها عنده حتى لو لم يبلغ شرطه.
ب/ (يمرض):
١. ما كان فيه ضعف وانقطاع.
٢. ما كان له إسنادان مختلفان أحدهما صحيح والآخر ضعيف.
المرفوعات
١.ما لا يوجد إلا معلقاً، وينقسم إلى:
٢.ما يوجد موصولا في موضع آخر من كتابه
وسبب التعليق: الاختصار
أ/إما معلق بصيغة الجزم: فهو صحيح إلى من علقه عنه، ويبقى النظر فيما ابرز من رجاله، وهو على نوعين:
ب/ وأما معلق بصيغة (التمريض) (رُوي) وهي على أقسام :
يلتحق بشرطه، وسبب التعليق:
لأن الحديث لم يحصل له مسموعا وإنما عن طريق:
١/المذاكرة.
٢/ أو الإجازة.
٣/أو لأنه قد خرج ما يقوم مقام هذا الحديث فاستغنى عن إيراد المعلق مستوفيا السياق.
مالا يلتحق شرطه، وله أنواع:
١/صحيح عند غيره.
٢/ حسن عند غيره.
٣/ضعيف من جهة الانقطاع خاصة
١/ما كان صحيحا على شرطه ورد بمواضيع يسيره وقد أوردها بهذه الصيغة لأنه ذكرها بالمعنى.
٢/ما هو صحيح على غير شرطه إما لوجود علة وإما لأنه لم (يخرج لرجاله).
٣/منها ما هو حسن.
٤/منها ما هو ضعيف وهو على قسمين :
أ- ما ينجبر بأمر آخر.
ب- مالا يرتقي عن مرتبة الضعيف وبين البخاري ضعفه ويصرح به

تنبيه:

يرد أحيانا في كتب العلل والرجال أحاديث معلقة لم ترد أسانيدها كاملة، يضعها النقاد لبيان اختلاف أو اتفاق الرواة، فيقولون: (**رواه فلان وتابعه فلان**)، فهذه الروايات مسموعة، ولم تذكر إما "لاختصار ما"، أو "لشهرته"، فلا تُرَدُّ هذه الأحكام لعدم معرفتنا بالأسانيد، إلا عند وجود حديث ضعيف بعينه هذا يرد، ولا يشكك في الباقي.

ثانيًا: المرسل

تعريفه: ما كان السقط فيه من آخره من بعد التابعي، فيرفعه التابعي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.
صورته: أن يقول التابعي: قال رسول الله كذا، أو فعل كذا، أو فُعل بحضرته كذا، أو نحو كذا.

أخطأ من قال في تعريفه (ما سقط في إسناده صحابي)، فإننا لو تحقق من أن الساقط صحابي لما كان هناك إشكال في الاحتجاج به لأن كل الصحابة عدول.

قوله (مع كونه ما سمعه) : احترازًا ممن سمع من النبي وهو كافر ثم أسلم بعد موت النبي، وحدّث عنه، فإنه تابعي اتفاقًا، وحديثه ليس بمرسل بل متصل.

مثال توضيحي:

المصنف	شيخ المصنف	تابع التابعي	التابعي	ما فوق التابعي	النبي صلى الله عليه وسلم
	←	←	←	✖	←

ثالثًا: المنقطع

تعريفه : ما سقط من إسناده قبل الصحابي واحد فقط وكذلك ما سقط منه أكثر من واحد بشرط عدم التوالي.

- **هناك من عرف المنقطع بالمقطوع وهو ما روي عن التابعي ومن دونه موقوفا عليه من قوله أو فعله.**

مثال توضيح

المصنف	شيخ المصنف	تابع التابعي	التابعي	الصحابي	النبي صلى الله عليه وسلم
	✖	←	✖	←	←

رابعًا: المعضل

تعريفه: ما سقط من إسناده قبل الصحابي اثنان فأكثر على التوالي.

مثال توضيحي:

المصنف	شيخ المصنف	تابع التابعي	التابعي	الصحابي	النبي صلى الله عليه وسلم
	←	✖	✖	←	←

صورة أخرى للمعضل:

إذا روى تابع التابعي عن التابعي حديثًا ووقفه عليه، وهو حديث متصل مسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

حديث:(يقال للرجل يوم القيامة..).	
إسناد الحديث:	الأعمش عن ⬅ الشَّعبيّ عن ⬅ أنس عن ⬅ رسول الله ﷺ قال: (يقال للرجل يوم القيامة..)
عضل الحديث:	الأعمش عن ⬅ الشعبي قال: (يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا...).

وسمي معضلا لأن الانقطاع شمل الصحابي والرسول صلى الله عليه وسلم.

- **هناك استعمال لمصطلح المعضل فيما لا علاقة له بالانقطاع في السند؛** فيقال المعضل هو (الحديث المستغلق الشديد) ، ويقال روى فلان المعضلات: أي أحاديث شديدة النكارة.

مثال :

إسناد الحديث: روى ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت: " كان رسول الله ﷺ يعتكف فيمر بالمريض فيسلم عليه ولا يقف"
قال الأئمة :حديث معضل إنما هو فعل عائشة ليس للنبي صلى الله عليه وسلم فيه ذكر والوهم فيه من ابن لهيعة.

- **جميع صور الانقطاعات يطلق عليها المتقدمون اسم (المرسل):**

فيطلق على **المعلق والمنقطع والمعضل**، يظهر هذا في كتب الرجال والعلل حيث يقولون(مرسل) ويكون الساقط تابعي أو دونه وكذا في كتاب المراسيل لابن أبي حاتم وكان كتابه في عامة الانقطاعات.

السند الموصول أو المتصل أو المؤتصل

تعريفه: هو ما سلم من السقط في كل طبقاته بأن يكون كل راو من رواته قد أخذه عمن فوقه بطريقة من طرق التحمل المعتبرة.

- قد يكون المتصل مرفوعا أو موقوفا، أما المقطوع فإنه إن كان متصلا يقيّد فيقال مثلا: متصل إلى فلان.
- وقد يكون المتصل سالما من العلل أو معلولا بعلة غير السقط من الإسناد.
- هذا الاتصال يكون بحسب الظاهر من الإسناد؛ فقد يظهر بالتتبع سقطا في الإسناد فيكون غير متصل.

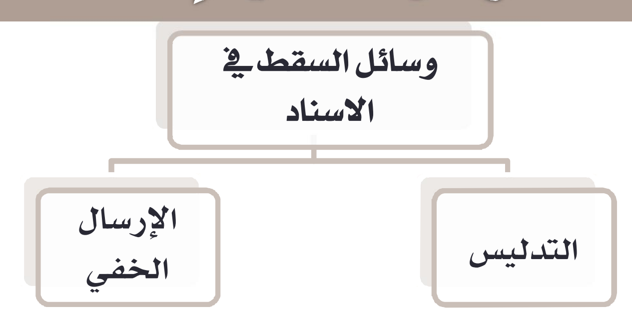
المعضل أسوأ حالا من المنقطع إذا كان الانقطاع في موضع واحد من الإسناد، ويساويه اذا كان الانقطاع في موضعين أو أكثر ، والمنقطع أسوأ حالا من المرسل. والمرسل لا تقوم به الحجة(و يرى الشيخ طارق انه تقوم به الحجة بشروط).

شروط الاحتجاج بالرواية المرسلة

وهذه الشروط أصلا للإمام الشافعي بينها في كتاب الرسالة وتبعه عليها أهل العلم وهي:

شروط قبول الرواية المرسلة:	شروط العواضد التي تعضد الخبر المرسَل:
الشرط الأول: صحة الإسناد إلى مرسلِها؛ أي يكون السند صحيحا إلى مرسلها. **الشرط الثاني:** أن لا يُعرف الراوي المرسِل برواية عن غير مقبولي الرواية من المجاهيل والضعفاء بل يكون كل شيوخه من الثقات. **الشرط الثالث:** أن يكون الراوي المرسِل ثقة في نفسه، وعلامة أنه ثقة عدم مخالفته لأحاديث الثقات بل موافقتهم. **الشرط الرابع:** أن يكون من كبار التابعين لا من صغارهم.	يشترط في الخبر المرسل أن تأتي رواية تعضده لتدل على صحته، وأن له أصلا، وأهم أنواع العواضد: عاضد١: ان يعضدها مسند صحيح: (أقوى عاضد) هو أن يسنده الحفاظ المأمونون عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه آخر، إما بمعنى أو بلفظ ذلك المرسَل، وتكون الرواية المسندة صحيحة في ذاتها. عاضد٢: وجود حديث مرسَل آخر في الباب يرسله تابعي غير مرسِل الحديث الأول: وهذا الحديث المرسَل العاضد له شروط أيضا مثل الأول: الشرط الأول:نفس شروط الرواية المرسَلة الأولى: ▪ صحة الإسناد إلى المرسِل. ▪ لا يعرف مرسِلها بالرواية عن الضعفاء والمجاهيل. ▪ الرواي المرسِل ثقة في نفسه. ▪ يكون من كبار التابعين. الشرط الثاني:أن يكون التابعي مرسِل الرواية الثانية: ❖شيوخه غير شيوخ التابعي المرسِل للرواية الأولى لنتأكد من تعدد المخارج . ❖ ومن باب أولى ألا يكون أحد التابعين قد أخذ عن التابعي الآخر ، لنتأكد من تعدد المخارج وأن الروايتين عضدت أحداهما الأخرى. عاضد٣: أن توافق الرواية المرسلة فتاوى وروايات بعض الصحابة ويشترط في رواية الصحابي: ❖أن تكون صحيحة. ❖يرويها عن الصحابي تابعي غير التابعي الذي روى الرواية المرسلة لضمان تعدد المخارج. عاضد ٤ :أن يوافق الرواية المرسلة قول عامة أهل العلم على أن تكون الرواية عنهم صحيحة.

وسائل السقط في الإسناد



١.التدليس



أولا: تدليس الإسناد أو تدليس السماع

وصورته: أن يروي الراوي الذي عُرف بالتدليس عن بعض من لقيه وسمع منه، أو لقيه ولم يسمع منه (صورة مختلف عليها)، حديثا لم يسمعه منه وإنما تحمَّله بواسطة عنه موهما أنه سمعه عنه فيورده بلفظ محتمل يوهم الاتصال ولا يقتضيه مثل: (قال/ عن/أن/حدَّث).

تنبيه: يوهم الراوي السماع ولا يصرح به وإلا صار كذابا وليس مدلسا.

الإرسال الخفي

صورته: أن يروي الراوي عن شيخ:

- عاصره ولم يسمع منه ولم يلتق به.
- أو التقي به ولم يسمع منه. (مختلف عليها): هل هي تدليس إسناد أم إرسال خفي؟

١. **رأي ابن حجر:** أنه إرسال خفي والتدليس خاص بمن سمع من شيخه سماعا في الجملة.
٢. **علماء آخرون** يسمون هذه الصورة تدليسا.
٣. **يقول الشيخ:**
   - إن اسم الإرسال يطلق على أي سقط بأي صفة.
   - والحكم واحد مع اختلاف التسمية والمصطلح.

ثانيًا: تدليس التسوية (تدليس التجويد):

تشمل التسوية صورًا :

- تدليس التسوية غرضه الإيهام و يكون دون تصريح بالسماع، وقد يكون الراوي المحذوف ثقة أو ضعيفا.
- التسوية لأغراض أخرى ليس من بينها التدليس.
- السرقة، وتشمل عدة صور.

صورته: أن يسقط الراوي المدلس شيخًا بين شيخين، قد سمع كل منهما من الآخر ويسوق الحديث بلفظ محتمل، وقد يصرح أو لا يصرح بسماعه هو من شيخه الذي سمع منه(و قد أبقاه في الإسناد).

مثاله:

رواية هُشيم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن الزهري عن عبد الله بن الحنفية عن أبيه عن علي-رضي الله عنه- في تحريم لحوم الحمر الأهلية.

الرواية الأصلية: هُشيم عــــن يحيى عــــن مــــالك عــــن الزهري

الراوي — شيخ الراوي — شيخ شيخ الراوي

أسقط هُشيم الإمام مالك وجعله عن يحيى بن سعيد عن الزهري.

وفي هذا النوع من التدليس:

- قد يكون الشيخ الأول قد سمع من الشيخ الثالث(المثال السابق فإن يحي قد سمع من الزهري غير هذا الحديث) مما يوهم في الحديث الذي فيه تدليس التسوية أنه قد سمع منه هذا الحديث أيضًا.
- قد يكون الذي أُسقِط ضعيفًا فإذا كان الإسناد كله ثقات فيُظن أنه لا يوجد فيه ما يقتضي رد الحديث.
- وتدليس التسوية غامض جدًا وأفحش أنواع التدليس مطلقًا وأشرها يقدح فيمن تعمده؛ خاصةً إذا كان من أسقط ضعيفًا. ويسمى هذا النوع عند المتقدمين(**التجويد**)؛ لأنه يذكر الأجواد ويحذف غيرهم.

هناك فرق بين التسوية وتدليس التسوية:

التسوية	تدليس التسوية
▪ لا يوجد الإيهام؛ لأن الراويين الذين بين الراوي الذي أسقط لم يلتقوا ببعضهم البعض. ▪ وتكون المخارج معروفة عند أهل الحديث.	يوجد إيهام، يكون قد سمع الشيخ من شيخ شيخه أو اجتمع به.

مثال على التسوية:

مالك بن أنس عن ثور بن زيد عن ابن عباس.
الرواية الأصلية: مالك عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس.

أسقط مالك عكرمة وليس هناك ما يوهم؛ لأن ثورا لم يلق ابن عباس، فهنا عدم ذكر الراوي لا يؤثر؛ لأنه معروف المخرج.

السرقة: وهو حذف الضعفاء وإبقاء الثقات، وإبدال رواة ضعفاء بآخرين ثقات، أو إبدال إسناد بآخر، وادعاء سماع ما لم يسمع بأن يحدث عن شيوخ لم يرهم بكتب الصحاح ، فهذا يسمى سرقة.
حكم السارق : يوجب الطعن في فاعله وترك حديثه .

الفرق بين السرقة والتدليس والإرسال:

السرقة	التدليس والإرسال
▪ هناك تصريح بالسماع (وكذب). ▪ ويبدو في رواية السارق أنه لم يتفرد وأنه يروي ما رواه غيره وأنه توبع وهذا ليس صحيحا، فهي متابعة صورية لا حقيقة. فالسارق أخذ حديث غيره ورواه مدعيا السماع.	لا يصرح بالسماع بل يأتي بصيغة محتملة.

قد يقع من الثقات ما صورته مثل السرقة و لا يكون عمدا إنما بسبب التساهل في استعمال ألفاظ الأداء في غير معناها الاصطلاحي، مثال :

- إطلاق لفظ التحديث في الإجازة و الوجادة.
- قول المصريين والشاميين حدثنا من غير صحة السماع.
- قول جرير بن حازم حدثنا الحسن، وهي عادة عنده لا ترجح إلى تحقيق.
- ومنه تصريح أصحاب بقية بن الوليد بسماعة من شيوخه من غير سماع له منهم.
- إطلاق لفظ السماع على ضرب من التأويل أو المجاز، كقول طاووس قدم علينا معاذ، ويقصد قدم اليمن.
- وقوع ألفاظ السماع خطأ ووهما لا تعمدا، كأن يسمه حديثا عن شيخه فيرويها عن شيخ شيخه مصرحا بالسماع من غير واسطة بالخطأ، **مثال:** قول عبد الله بن لهيعة أنه سمع مباشرة من عمرو بن شعيب، وهو لا يقصد إيهام السامع إنما يعتقد السماع فعلا بسوء حفظه ، فأقر له العلماء بالديانة وعدم تعمد الكذب وإن كانوا قد خطأوه بادعائه السماع، وهذه الروايات التي جاءت على صورة السرقة ولا يقصد بها السرقة لا يُتهم أصحابها بالكذب، ولكنها تعامل مثل معاملة المسروقة، من حيث عدم الاعتداد بها في باب الاعتبار ودفع التفرد.

ثالثا: تدليس أسماء الشيوخ

تدليس أسماء الشيوخ: وهو أن يروي المحدث عن شيخه الذي سمع منه فيغير اسمه أو كنيته أو نسبه باسم لا يعرف كي لا يعرف . (هنا لا يسقط أحدا من الرواة).

ومن صوره: أن يسمي شيخه الضعيف باسم شخص آخر ثقة قد روى عنه.، وهذا من أشد أنواع تدليس أسماء الشيوخ ضررا. **مثاله:** روى عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري ثم أخذ يروي عن راو متروك هو: محمد بن السائب الكلبي، فكناه أبا سعيد موهما أنه أبو سعيد وسمى بعض العلماء هذا النوع (**تدليس التجميل**).

ملاحظة: التدليس والإرسال الخفي ليسا نوعين من أنواع السقط، وإنما هما وسيلة يتبعها الراوي، فيتولد عنها السقط سواء كان انقطاعا أو إعضالا أو إرسالا.

أمور لا بد من التنبيه إليها:

الأمر الأول: يفرق علماء الحديث بين:(رواية راو معين عن شيخ ما وبين ثبوت سماع هذا الراوي من هذا الشيخ):

- **الرواية المجردة لا تدل على السماع فقد يسمع الراوي بواسطة يسقطها عند الرواية، مثال:** الحسن البصري روى عن عمران بن حصين وجابر بن عبد الله ولم يسمع منهما باتفاق العلماء.
- **ثبوت السماع لا يدل على ثبوت الرواية، مثال:** أبو شاه اليمني سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبته يوم فتح مكة ومع هذا لا تثبت لأبي شاه رواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم.



أولًا: السقط الواضح: ويعرف بعدم التلاقي بين الراوي والشيخ:

1. لأنه لم يدرك عصره.
2. أو أنه أدرك عصره ولم يجتمعا.

وهذا النوع الواضح نحتاج فيه إلى: (معرفة التاريخ):

- لنعرف تواريخ مواليد الرواة، ووفياتهم، وأوقات رحلتهم في طلب العلم؛ للتأكد من تصريح الرواة بالسماع من بعض الشيوخ.
- أحيانا لا تُذكر التواريخ صراحةً، ولكن يمكن معرفتها تقريبًا لا تحقيقًا بمعرفة بعض الرواة الذين روى عنهم، وتواريخ مواليدهم ووفياتهم، وعليه يتم تقدير الأمور.
- وإذا اختُلِفَ في تاريخ ميلاد ووفاة راو ما يتم أخذ الأقوال والترجيح بينها.
- إذا لم يتم الترجيح بينها أُخِذَ ما يدل على مجموعها.

مثال: اختلف في سنة وفاة سعد بن أبي وقاص على ستة أقوال، فأخذ العلماء بالسنة الأبعد؛ فقالوا أنه لم يعش بعد هذه السنة.

ثانيا: الإرسال الخفي:

ورواية المعاصر عمن لم يسمع منه هو الإرسال الخفي ، وإذا ثبت الإرسال الخفي فله حكم الانقطاع لسقوط واسطة من الإسناد.

س) كيف يعرف الإرسال الخفي؟

١- تصريح الراوي نفسه بعدم السماع من الشيخ، حتى لو روى عنه.

٢- نص إمام من الأئمة على عدم سماع راو ما من آخر وإن روى عنه؛ وهذا موجود في (تراجم الرجال)/ وفي كتاب (مراسيل أبي حاتم).

- **وإذا اتفق الأئمة على عدم سماع راوٍ من آخر، لا يجوز مخالفتهم، وإن كان ظاهر الرواية مخالفًا لقولهم، لأن اجتماعهم أقوى من روايةٍ منفردة.**

  ومثال هذا: أن الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئا.

  مثال آخر: أن حبيبًا بن أبي ثابت لا يثبت له السماع من عروة بن الزبير.
- **وعند اختلاف العلماء فيما بينهم على عدم سماع راو من آخر يتم الترجيح بناء على القرائن والبراهين.**

قرائن يستدل بها على عدم السماع بين راو وآخر:

القرينة الأولى: بعد المسافة بين الراوي والشيخ: وهذا يستبعد اللقاء، خاصة إن لم يكن الراوي معروفًا بطلب الرحلة، مثال: قول العلماء: الحسن البصري كان بالمدينة، وابن عباس كان بالبصرة ولم يلتقيا.

القرينة الثانية: أن يكون هذا الراوي لم يسمع ممن هو أشهر من وأقرب إليه من شيخه، وقد عاش زمنا بعد شيخه الذي لم يثبت سماعه منه؛ **مثاله:**

- توقف العلماء في سماع أبي وائل من عمر رضي الله عنه، فمن باب أولى عدم سماعه من معاذ بن جبل، ذلك أن معاذا توفي قبل عمر بن الخطاب، وان عمر كان أمير المؤمنين فيُتطلع للسماع منه.
- **مثال آخر**: عدم سماع أبي جعفر الباقر من أم سلمة، فعدم سماعه من عائشة آكد لأنها ماتت قبل أم سلمة.

القرينة الثالثة: وجود راويين أحدهما أكبر وأكثر رحلة في طلب العلم، وأقرب موطنًا إلى أحد الشيوخ لم يسمع من هذا الشيخ، والراوي الآخر لا يتمتع بهذه الصفات فمن باب أولى ألا يسمع من هذا الشيخ.

القرينة الرابعة: مجيء رواية لهذا الراوي عن وجه آخر تذكر الواسطة بينهما؛ **مثال**: عدم سماع زيد بن أسلم من أبي هريرة لوجود راوٍ بينهما في أحاديث أخرى وهو عطاء بن يسار.**مع مراعاة ما يلي:**

١. بأن من يذكر الواسطة بين الراوي والشيخ من الثقات الأثبات.
٢. عدم اشتهار هذا الراوي بالأخذ عن الشيخ.
٣. إذا كان رواة الوجه الأول والثاني ممن لا تقوم بهم الحجة أو ثبت شذوذ رواتهم فيعمل بالرواية المحفوظة فقط.

الأمر الثاني: تحقق العلماء من سماع الراوي من شيخه:

ينظر العلماء إذا وجد تصريحا بالسماع لابد أن يتحققوا منه، ولا يعتبرون هذا إلا بشروط.

ما شروط اعتبار صحة السماع بين شيخ وراوٍ ما في حديث معين؟

١. صحة الإسناد إلى الراوي المراد التحقق من سماعه من هذا الشيخ.

إن السند الضعيف لا يثبت الرواية فهو لا يثبت السماع الذي هو أخص من مجرد الرواية. وهناك أمثلة للعلماء على الاعتماد في إثبات السماع أو نفيه على صحة الإسناد وعدمه. الأمثلة ص (٢٤٥_٢٤٩)

وأحيانا لا يقبل العلماء إثبات سماع الراوي من شيخه لا للطعن في ثبوت الرواية أو بسبب الطعن في رواتها و إنما لان الرواية دلت على اللقاء و لم تدل على ما يستلزم السماع ، **مثال قول العلماء عن إبراهيم النخعي**: (انه لم يلق أحدا من الصحابة إلا عائشة التقى بها ولم يسمع منها إذ كان صغيراً).

٢. أن لا يكون ذكر السماع بين الراوي والشيخ قد زاده بعض الرواة خطأ فيكون شاذا ويكون عدم ذكر السماع محفوظا.

ويعرف أئمة الحديث أن التصريح بالسماع هو من الشاذ أو المحفوظ بطرق متعددة منها:

أ. **(مخالفة الأوثق/ والأكثر عددا) مثال** : حين يصرح راوٍ بالسماع من الزهري وسعيد بن المسيب فيخالف بذلك غيره من أصحاب الزهري وهنا ينكر عليه هذه المخالفة. **بعض الأمثلة ص(٢٥٠ _٢٥٤)**

ب. إجماع الأئمة على عدم سماع ذلك الراوي من هذا الشيخ فمن ذكر السماع فقد خالف الاتفاق واخطأ.

ت. مخالفة الواقع: **تصريح الراوي بالسماع من شيخ لم يدركه أصلا** وكان صغيرا حين توفي الشيخ، **أمثلة**:

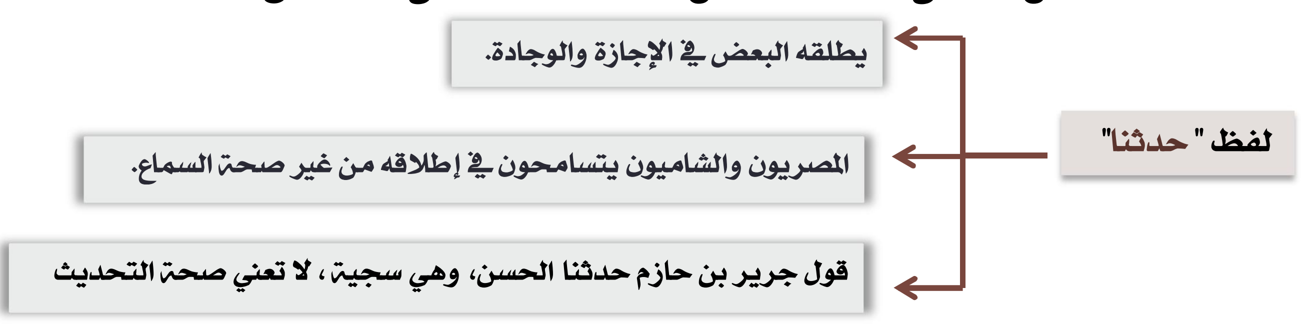
- **رواية الراوي أن الشعبي سمع من الفضل بن العباس** وهذا مخالف للتاريخ إذ ولد الشعبي بعد وفاة الفضل بسنة.
- **ومثال آخر سماع الشعبي من أسامة بن زيد وقد استدل الكاتب بعدم سماعه منه:**

أ. **لجزم العلماء بعدم سماع الشعبي من أسامة بن زيد**: وقد جزم به أبو حاتم وابن معين واحمد بن حنبل وابن المديني والحاكم.

ب. **وأدلة تاريخية تثبت عدم السماع**: كان بين ولادة الشعبي ووفاة أسامة اكثر من ثلاثين سنة وهذا يجعل السماع ممكنا **إلا انه لم يكن ممكنا**:

- لبعد المسافة بينهما أسامة كان بالمدينة والشعبي كان بالكوفة.
- أهل الكوفة لم يكن الواحد منهم يسمع الحديث إلا بعد استكماله **٢٠** عاما.
- أهل الكوفة لم يكونوا يبدأون في الرحلة لطلب العلم إلا بعد سماعهم من أهل بلدهم أولا.

٣. ألا يكون المصرح بالسماع ممن له اصطلاح خاص بألفاظ السماع يتنافى مع الاتصال.



٤. أن يكون الراوي المصرح بالسماع من شيخه ثقة في حد ذاته لا ضعيفا خوفا أن يأخذ عن هذا الشيخ بواسطة قد يسقطها ويوهم بالسماع من الشيخ أو أن يدخل حديثا في حديث، مثال عدم قبول العلماء لتصريح ابن لهيعة بالسماع من عمرو بن شعيب.

الأمر الثالث: قد يعل العلماء حديثا لأن فلانا دلسه، ولا يعني هذا أن الراوي معروفًا بالتدليس إنما المقصود أنه قد دلس هذا الحديث بعينه:

مثال: حديث في الجامع عند الترمذي: عمر بن علي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن الخراج بالضمان، روى الحديث جرير عن هشام بن عروة وقال العلماء أن جريرا دلسه لأنه ليس له سماع عن هشام.

تنبيه من الكاتب حول هذه المسألة(الحكم العام والخاص حول أحد الرواة):

حديث رواه سفيان بن عيينة عن ابن أبي عروبة	
حكم أبي حاتم (خاص)	**حكم ابن حبان (عام)**
قال أبو حاتم عن حديث رواه سفيان بن عيينة عن ابن أبي عروبة أنه دلسه وحكم بهذا لأنه ليس في مصنفات ابن أبي عروبة، ولم يذكر أن ابن عيينة قد روى هذا الحديث. وهذا حكم خاص من أبي حاتم لحديث بعينه رواه سفيان بن عيينة.	تعقب بعض المعاصرين هذا الحكم الخاص ،وذكر حكما عاما ذكره ابن حبان عن ابن عيينة أنه لا يرسل إلا عن ثقة.

رد الشيخ:

- لا تعارض بين الحكم العام الذي ذكره ابن حبان والحكم الخاص الذي ذكره أبو حاتم بل يحمل العام على الخاص.
- من أراد دفع العلة الخاصة (التدليس في هذا الحديث بعينه) لابد أن يأتي بالتصريح بالسماع بين سفيان بن عيينة وابن أبي عروبة في موضع آخر برواية محفوظة عن ابن عيينة لا شاذة.

وهذا الأمر هو ذاته في مسألة الثقة الذي يخطِّؤه إمام في حديث بعينه وهذا حكم خاص والحكم العام أنه راو ثقة وهنا يحمل العام على الخاص فيقال أنه ثقة أخطأ في حديث بعينه ومن أراد دفع الحكم الخاص عليه الإتيان بمتابعة تدل على عدم تفرده بالحديث.

- وفيما يخص قول ابن أبي حاتم أن سفيان بن عيينة لم يسمع هذا الحديث من ابن أبي عروبة و إلا لكان في مصنفات ابن أبي عروبة:
  - إن كون الحديث ليس في مصنفات ابن أبي عروبة فهو لم يحدث به من كتابه إنما من حفظه.
  - و ابن أبي عروبة كان قد اختلط، و لم يعرف أن ابن عيينة أخذ عنه قبل الاختلاط، فالظاهر انه أخذه بعد اختلاطه و هذا يعد مطعنا كافيًا وحده في الحديث.

الطعن وأنواعه

الطعن يكون في الراوي تارة، وفي المروي تارة أخرى:

الطعن في الراوي	الطعن في المروي
▪ طعن في الراوي لا يقدح مطلقًا.	– طعن في المروي لا يقدح مطلقًا.
▪ طعن في الراوي يقدح فيه فقط.	– طعن في المروي يقدح فيه فقط.
▪ طعن في الراوي يقدح فيه ويستلزم القدح في المروي.	– طعن في المروي يقدح فيه ويستلزم القدح في الراوي.

أولا: الطعن في الراوي

قال ابن حجر: "الطعن يكون بعشرة أشياء، بعضها أشد في القدح من بعض، خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط"

فهو إما أن يكون:

١– الكذب على الرسول صلى اله عليه وسلم.

٢– التهمة بالكذب:

– مخالفته القواعد المعلومة في الحديث والحديث لا يروى إلا من جهته.

– الكذب على الناس.

٣– فحش الغلط(كثرته)

٤– الغفلة عن الإتقان

٥– الفسق قولا أو فعلا (مما لا يصل حد الكفر)

٦– الوهم.

٧– أو مخالفته للثقات.

٨– الجهالة.

٩– البدعة.

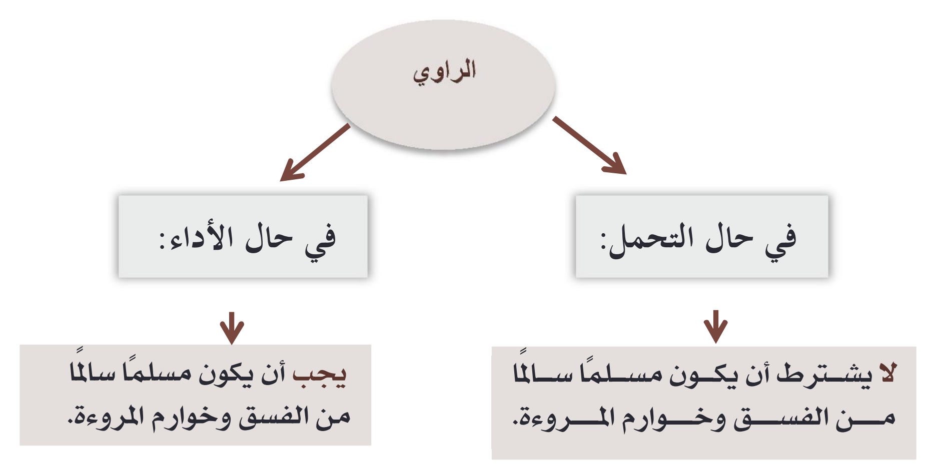
١٠– سوء الحفظ.(خطأه ليس أقل من صوابه)

العدل

العدل: من كان أكثر أحواله طاعة الله، بأن يجتنب الكبائر، ويتقي في غالب أمره الصغائر، فمن غلبت طاعته فهو العدل ومن غلبت معصيته فهو المجروح.

أمور يجب الانتباه إليها:

الأمر الأول: أن الكافر ساقط العدالة: فلا يقبل خبره حتى يسلم، ويقبل تحمله للحديث وإن كان كافرًا. وكذا الفاسق.



هل ينطبق ذلك على الضبط؟

لا، لابد أن يتصف الراوي بالضبط وقت التحمل ووقت الأداء.

الأمر الثاني: العدالة لا يطعن فيها إلا بعصيان من اتُفِق على:

- **كونه فسقًا.**
- **أو على كونه معصية.**
- **أو على كونه مما تخرم به العدالة.**

فقد يقع من الراوي ما يراه و أهل بلده مباحا، و يراه أهل بلد أخر من المعاصي، مثال: يجوّز أهل الكوفة شرب النبيذ و يعتبره أهل الحجاز هو و الخمر سواء.

الأمر الثالث: المصرّ على الخطأ نوعان:

النوع الأول:	النوع الثاني
من أخطأ و بين له احد العلماء خطأه، واصر على الخطأ وهو متيقن انه على صواب. حكمه : يجرح ويترك حديثه لأنه وجب عليه أن يخضع لأهل العلم.	من اخطأ و تيقن انه على خطأ و ظل مصرا على روايته و لم يتراجع. حكمه : في حكم الكذابين أو هو من الكذابين ممن تعمد الكذب و مثل هذا كذب صريح.

الفرق بين الرجلين:

الأول: **ليس متيقنا أنه أخطأ**: لأنه يرى الحديث في كتابه مثلا ولم يدخله عليه أحد. فجانب التوقف في تصحيح المصحح عنده قوي، غير أنه داخل في جملة المتروكين لأنه لم يخضع لأهل الشأن إذ بينوا له خطأه و عدم خضوعه لهم يوجب ترك حديثه.

الثاني: **علم فعلاً أنه أخطأ وتيقن من ذلك**: فتماديه في رواية ما يعلم هو أنه خطأ يكون كذبًا متعمدًا، لأنه يخبر بخلاف الواقع.

الضبط

الضبط نوعان :

1. **ضبط صدر:** وهو أن يثبت ما سمع لاستحضاره متى شاء، وعليه التحديث من صدره .
2. **ضبط كتاب:** و هو صيانة الراوي لكتبه و تصحيحها إلى أن يؤدي منها، وعليه التحديث من كتبه.

ومن جمع بين الضبطين فله أن يحدث من أيهما و التحديث من كتابه أولى.

ملاحظة:

الشروط التي قد وضعها العلماء في العدالة و الضبط هي شروط تخص المشتغلين في علم الحديث وهم :

- رواة الحديث.
- **و تخص أيضا الرواة الذين ينقلون أقوال أئمة الجرح و التعديل و اشتراط العدالة و الضبط في الثاني ربما اشد لأن الخطأ في تعديل راو يترتب عليه قبول عدد من احاديثه لا حديث واحد.**
- **وتخص** أئمة الجرح و التعديل **أيضا:**
  - **فاشتراط العدالة:** كي لا يتم محاباة الرواة بناء على أهواء شخصية.
  - **واشتراط الضبط:** لان الحكم على الرواة يكون بمقارنة مروياتهم بمرويات الثقات و الحكم عليها من خلال موافقة أو مخالفة الثقات و الحكم عليها قوة أو ضعفا و هذا يحتاج إلى ضبط.

كيف يعرف ضبط الرواي ؟

يُعْرَف بموافقتِهِ الثقات المتقنينَ غَالبًا، ولا تضرّ مخالفتُه النادرَةُ، فإن كَثرت مخالفته أوتفرَّدَاتُه اختل ضبطه، ولم يحتج به.

والسّبيل إلى معرفة ذلك: اعتبارُ رواياته، وذلك يتم بسبر مرويَّاتِهِ، بعرضها على روايات الثقات المتقنين فإن وافقهم – في الغالب– عرفنا أنه ثقة ، وبقدر مخالفته لهم أو تفرده عنهم بقدر ما يُعرف ضعف ضبطه.

مقارنة مرويات الراوي بروايات الثقات المعروفين بالحفظ و الإتقان للحكم على ضبط الراوي بمدى موافقته لمرويات الثقات هو القانون الذي يسير عليه أئمة الحديث و هو يسمى عندهم : الاعتبار و التتبع و السبر

س/ هل يكتفي المحدثون باعتبار الرواية والتحقق من كونها محفوظة أو لا ؟

لا ، بل يتحققون من الراوي المخطئ في الرواية هو فلان وليس غيره .

لا يحسب ضعف الراوي على حسب عدد أخطائه و إنما :

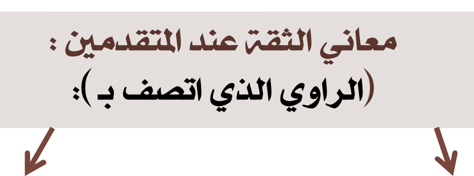
1. **بحسب النسبة بين إصاباته و أخطائه :**

يجب النظر إلى الإكثار و الإقلال من الرواية عند الراوي و حساب نسبة الصحة و الصواب عنده.

٢. نوع الخطأ الذي يقع فيه الراوي:

- أخطاء المتون اشد وطأة من أخطاء الأسانيد، وقلما يخطئ الراوي في المتون، وإن اخطأ فهذا يدل على غفلته الشديدة.
- وأخطاء الأسانيد اكثر عددا .
- وهناك خطأ واحد لفحشه قد يسقط احاديث الراوي كله حتى قال بعض العلماء عن حديث منكر انه يسقط مائة الف حديث.

الثقة



١. بالعدالة و الضبط معًا .

و هم طبقات:

- **فمنهم: الحفاظ الأثبات:** وهم أعلى مراتب الثقات؛ كالزهريّ، ومالك، وشعبة، وأمثالِهم.
- **ومنهم: الشيوخ:** وهم عند المحدثين: مَنْ دون الحفّاظ. وكلمةً «شيخ» عند المحدثين لا تستلزم التوثيق، فمِنَ الشيوخ الثقات، ومن الشيوخ الضعفاء، فإذا أُطلِق على الثقة بأنه (شيخ)، فإنَّما يُعنَى أنّه ليس من الحفّاظ الكبارِ، بل من أدنّ درجات الثقات.
- **ومن الثقات: مَنْ يُخطئ في الشيء بعد الشيء .**
- **ومنهم : من يُخطئ إذا ما روى عن بعض الشيوخ دون بعض.**
ومنهم: المقلّون في الرواية، فلم يُكثروا من السماع والرحلة.

وبما أنهم ليسوا على طبقة واحدة فكذلك ليسوا في الحكم سواء ولا أحاديثهم في الحكم سواء ، وإن جاز أن يسمى الجميع " ثقة.

٢.العدل فقط.

فهم يطلقون هذا المعنى أحياناً على العدل الذي لا يتعمد الكذب، وإن بم يكن ضابطاً .
(وإن وقع الكذب منه فهو على سبيل الخطأ لا على سبيل التعمد).

معاني الثقة عند المتأخرين فهي:

١. من كان حضوره و سماعه لمجلس السماع صحيحا.

٢. من لم يجرح، مع ارتفاع الجهالة عنه (المستور) هذا الصحيح .

ألفاظ الجرح والتعديل ، ومراتبها

مراتب التعديل :

ارفعها	الوصف بما دل على المبالغة فيه: و أصرح ذلك التعبير ب(أفعل)، كـ "أوثق الناس" "اثبت الناس" "إليه المنتهى في التثبت".
المرتبة الثانية	ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التعديل كـ "ثقة ثقة" ، "ثقة ثبت" / أو صفتين كـ " ثقة حافظ" ، " حافظ متقن" / أو أكثر كـ "ثقة حافظ متقن" ونحو ذلك .
أدناها	ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح ، كـ " شيخ"و "يروى حديثه" و"يعتبر به" ونحو ذلك .

مراتب الجرح

أسوأها	الوصف بـ(الكذب) أو (الوضع) **وأشد من ذلك قولهم**: (أكذب الناس) ، (ركن من اركان الكذب)
أسهلها	نحو قولهم : (ليس بالقوي)، (ليس بعمدة) ، (ليس بذاك) و (ليس بالمرضي) . وكذا قولهم : (لين) (سيء الحفظ) (فيه مقال) ونحو ذلك . ▪ وقولهم (ليس بقوي) أشد في الجرح، لأنه نفي لأصل القوة ، بخلاف (ليس بالقوي) فهو نفي لكمالها.

الصحابي

الصحابي : من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنًا به، ومات على الإسلام.

من لقي النبي ﷺ	مؤمنًا به	ومات على الإسلام
- المراد باللقاء : ما هو اعم من المجالسة والمماشاة ووصول أحدهما إلى الأخر ، وإن لم يكالمه . - التعبير بـ ((اللقي)) أولى من التعبير بـ ((من رأى النبي)) لأنه يخرج حينئذ ابن أم مكتوم وغيره من العميان ، وهم صحابة بلا تردد .	- ((مؤمنًا)) : يخرج من حصل له لقاء لكن في حال كونه كافرًا . -((به)) يخرج من لقيه مؤمنا لكن بغيره من الأنبياء .	-((مات مؤمنًا)) يخرج من ارتد بعد أن لقيه مؤمنًا ، ومات على الردة . كعبيدالله بن جحش ، وابن خطل . من ارتد ثم عاد إلى الإسلام فاسم الصحبة باقٍ له، سواء عاد في حياته عليه الصلاة والسلام أو بعد مماته، **والمسألة فيها خلاف:** قال ابن حجر : ((ويدل على رجحان الأول : قصة الأشعث بن قيس ، فإنه كان ممن ارتدوا ، وأتي به إلى أبي بكر أسيرًا ، فعاد إلى الإسلام ، فقبل منه ذلك ، وزوجه أخته ، ولم يتخلف احد عن ذكره في الصحابة ولا عن تخريج احاديثه في المسانيد وغيرها))

الصحابة كلهم عدول ، بإجماع من يعتد به ، و لم يخالف إلا شذوذ من المبتدعة.

التابعي

التابعي : هو من لقي الصحابي مؤمنًا بالنبي صلى الله عليه وسلم ومات على الإسلام.

وهم طبقات : ومنهم الثقات وغيرهم .

المخضرم

المخضرم: هو الذي ادرك الجاهلية والإسلام ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم .

واختلف في إلحاقهم بالصحابة أم بالتابعين :

- **قال ابن حجر**: ((والصحيح: انهم معدودون من كبار التابعين، سواء عرف أن الواحد منهم كان مسلمًا في زمن النبي كالنجاشي أم لا))

ألقاب المحدثين

١- أعلاها : (**أمير المؤمنين في الحديث**): وممن لقب بذلك شعبة بن الحجاج ، وسفيان الثوري ، وغيرهم من الأئمة الأفذاذ .

٢- يليه: (**الحافظ**): وفي تحديده أقوال كثيرة ذكرها علماء الحديث.

إلا انهم ربما اطلقوه على بعض الضعفاء و الكذابين ، على معنى الحفظ فقط دون الضبط أو العدالة.

٣- ودونه : (**المحدث**): وربما يطلق المحدث على (الحافظ) والأمر سهل .

٤- (**المسنِد**) فهو من يروي الحديث بسنده، سواء أكان عنده علم به، أم ليس له إلا مجرد الرواية.

وغالبًا ما يطلقون المسند على المكثر من الرواة ، فيقولون : (فلان مسند أهل زمانه) وهذا الاستعمال يكثر في استعمال المتأخرين.

تنبيه : (الحاكم) ليس من ألقاب الحفظ ، خلافًا لبعض من توهم من المتأخرين ؛ حيث ذهب بعضهم إلى أنه : ((هو من أحاط علمًا بجميع الأحاديث ، حتى لا يفوته منها إلا اليسير))
وهذا في غاية العجب فليس في الدنيا من أحاط علمًا بجميع الاحاديث .

ثانيا: الطعن في المرويِّ ((علل الأحاديث))

الطعن في المروي أو الطعن في الرواية: هو في رواية سالمة من الطعن في رواتها، إذ أن الرواة ثقات والرواية من حيث الظاهر صحيحة ، ويرى العلماء أن هذه الرواية قد اعتراها خطأ ، فقد اخطأ فيها الراوي الثقة.

الحديث المعلول هو حديث خطأ، وإن كان راويه سالما من الضعف سالما من القدح.

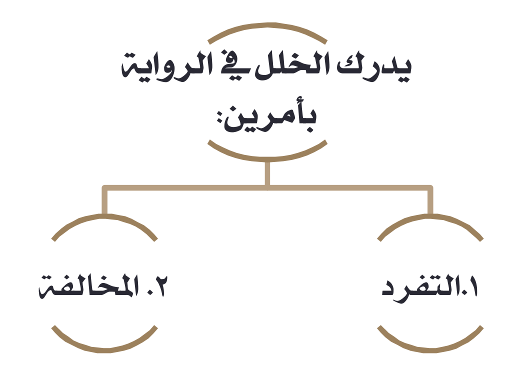
مبحث الطعن في الرواية سيكون لأحاديث رواتها ثقات أكثر مما هو لأحاديث رواتها غير ثقات، و هذا هو مبحث علم العلل (احاديث ظاهرها الصحة و رواتها ثقات).

علم علل الاحاديث من أدق مباحث الحديث ولم يتكلم فيه إلا قليلون من أئمة الحفاظ أمثال: شعبة / القطان/ابن حنبل/البخاري.... .

الطعن في المرويِّ يكون بشيئين:(الشذوذ – العلة)، الطعن يكون بأحدهما أو بهما معا، وإذا اجتمع الشذوذ والعلة في حديث لا يتولد من ذلك ثالثا، لأن:

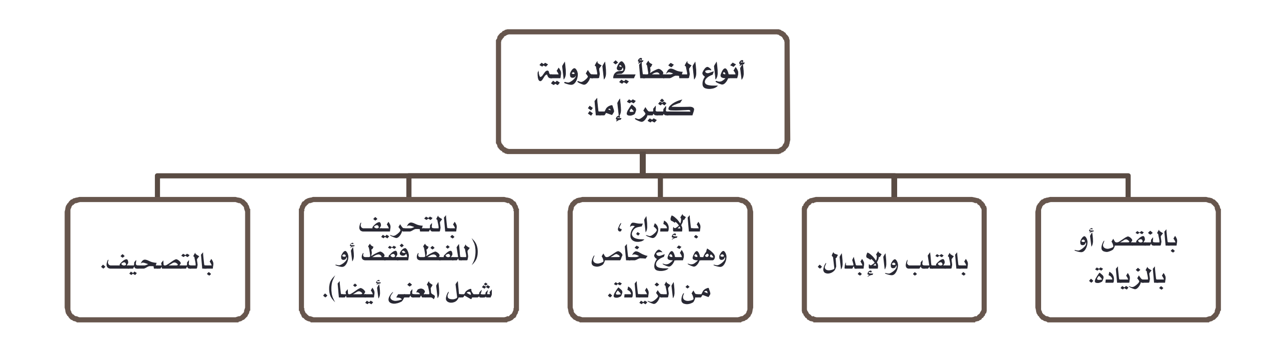
- العلة شذوذ وزيادة وتدرك بالمخالفة.
- والشذوذ يدرك بالمخالفة أحيانًا فيكون كالعلة، ويدرك بالتفرد غير المحتمل، فإذا انضم إليه المخالفة كان معلولا، فاجتماع الشذوذ والعلة لا يولد ثالثا بل يكون الحديث معلولا أيضا.

موجبات الطعن في المروي:



- **قد يكون كل من التفرد والمخالفة كافيين للدلالة على وقوع الخلل في الرواية و الحكم عليها بالعلة ،وربما لا يكون هذا كافيا فيحتاج الناقد إلى قرائن إذا انضمت تنبه العارف بهذا الشأن على وقوع الخلل في الرواية فيغلب على ظنه فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه.**

أنواع الأخطاء أو أنواع علل الأحاديث



تقع كلها :

- **في السند والمتن جميعا.**
- **من الثقات وغيرهم.**
- **عن عمد أو غير عمد.**

و أئمة الحديث يعبرون عن وقوع الخلل بالرواية بألفاظ كل منها يدل على معنى يختص به **مثل**: المنكر ، الباطل، الشاذ، الموضوع ، المعلل.

أولا : الزيادة ، قد تكون :

١–**زيادة مطلقة**: يزيد الراوي في الحديث زيادة لا أصل لها وهذا في مبحث (زيادات الثقات).

٢– **زيادة لها أصل أو أصلها مرويٌّ، لكنها ليست من قول الرسول صلى الله عليه وسلم**، بل من قول بعض رواة الحديث، فيخطئ الراوي فيرفع هذه الزيادة وينسبها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، دون فصل بين كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وكلام الراوي وهذا ما يسمى (بالإدراج).

٣– **الزيادة صحيحة النسبة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم لكن في حديث آخر**، فيخطئ الراوي حيث يجعلها في هذا الحديث فيخطئه الأئمة وهذا أيضا في باب (الإدراج).

ثانيا: الإبدال أو القلب: وهو

- إبدال شيء بشيء.
- تقديم ما حقه التأخير.
- تأخير ما حقه التقديم.

صوره:

- -إبدال في الإسناد: بإبدال راو براو نظير له في الطبقة ويسمى (قلبا).
- -إبدال في المتن: كلمة بكلمة أو جملة بجملة ويسمى (قلبا).
- -تقديم ما حقه التأخير سواء في المتن أو الإسناد وهو نوع من أنواع (الحديث المقلوب).

(زيادات الثقة / المدرج / المقلوب / المحرف ....)، كلها يمكن أن يطلق عليها العلماء ألفاظ: منكر ، شاذ ، خطأ؛ والذي يستفاد من هذه الأوصاف وقوع الخطأ:

- **عندما يطلق العلماء لفظ "مدرج" مثلا، أو "مقلوب" و غيرها من الألفاظ التي تصف مخالفة الثقات فإن هذا اللفظ يدل على وجود خطأ، وأيضا يدل على نوع الخطأ، فهو أكثر توصيفا من لفظ خطأ فقط.**
  و قول العلماء عن المدرج مثلا انه خطأ هذا وصف صحيح و لكن التعبير بالإدراج أولى.

- **بعض المصطلحات قد يختص بنوع معين من الأخطاء، مثال:** يطلق الموضوع على الكذب المتعمد على الأغلب(وقد يطلق على الخطأ غير المتعمد)، لكن الغالب هو الكذب المتعمد.
- **لذا ينبغي أن ندرك أن هذه المصطلحات كلها ألفاظ من أول الباب تجتمع ولا تتنافر بمعنى:**
- الحديث المقلوب قد يقال فيه حديث منكر، وليس وصفه بأنه منكر خطأ في الاصطلاح، إنما القصد أنه منكر أي: "خطأ"، لكن وصفه بمنكر لا يستفاد منه نوع الخطأ، بخلاف كلمة مقلوب فهي تفيد أن الحديث خطأ وأن الخطأ فيه هو قلب في الروايات.
- الحديث المنكر و المدرج والمقلوب وغيرها من صور مخالفة الثقات يمكن أن يطلق عليها نوع الخطأ ويمكن أن يقال أيضا حديث منكر فقط دون تحديد الخطأ
- و كذلك المدرج يمكن أن نطلق عليه شاذ أيضا، الشاذ ما خالف فيه الثقة الثقات و المدرج أيضا زيادة خالف فيها الثقة الثقات

فالاختلاف بين المصطلحات هو اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد؛ قد تختلف تسمية الخطأ عند الأئمة لحديث واحد و لكن التعبير المقصود به وقوع الخطأ.

مثال:

حديث (تردين عليه حديقته)
عندما سئل الإمام أحمد بن حنبل عن هذا الحديث رجح أنه مرسل وليس موصولا.
فقال السائل إن ابن أبي شيبة : قال حديث "غريب".
فقال : صدق إذا كان الحديث خطأ فهو غريب.

فالسائل ظن تعارضا حيث رجح الإمام أحمد الإرسال (يُخطِّئ الواصل) وبين قول (غريب)، فبين الإمام أنه لا تعارض فإن الحديث الخطأ حديث غريب والعكس.

الاعتبار والمتابعة والشاهد

س:ما هو الاعتبار عند أهل الحديث؟

هو هيئة التوصل إلى معرفة اتفاق الرواة أو اختلافهم أو تفرد بعضهم.

والاعتبار: هو سبر رواية الراوي وذلك بأن يأتي إلى روايته فيعتبرُها بما في الباب من روايات غيره من الرواة ليعرف:

هل شاركه في ذلك الحديث غيره فرواه عن شيخه أو لا؟

فإن لم يكن فينظر:

هل تابع أحدٌ شيخه فرواه عمن روى عنه أو لا؟

وهكذا إلى آخر الإسناد وذلك يسمى ب(المتابعة).

فإن لم يكن فينظر :

هل أتي بمعناه حديث آخر في الباب؟

وذلك (الشاهد).

فإن لم يكن: ← **فالحديث(فرد).**

المتابعة التامة (متابعة للراوي نفسه): مشاركة راو لآخر في الرواية عن شيخه وتكون مختصة بالرواية عن نفس الصحابي ويستفاد منها التقوية

المتابعة القاصرة(متابعة لشيخه فمن فوقه) : أن يتابع راو شيخ الراوي الآخر في الرواية عن نفس الصحابي ويستفاد منها التقوية.

لا اقتصار في المتابعة (تامة أو قاصرة) على اللفظ بل لو جاءت بالمعنى كفى، لكنها مختصة بكونها مختصة برواية ذلك الصحابي .

الشاهد: يكون من رواية صحابي أخر بالمعنى أو باللفظ كذلك.

وقد تطلق المتابعة على الشاهد و بالعكس.

- **الرواية إذا لم تكن لها متابعة ولا شاهد فهي ← (رواية غريبة) أي :غرابة مطلقة إسنادًا ومتنًا.**
- **إذا وُجد الشاهد ← (فالغرابة تكون نسبية) متعلقة بالإسناد الأول فقط.**
- **إذا وجدت المتابعة القاصرة ← فتوصف الرواية الأولى بأنها غريبة، أي: غريبة عن الشيخ الذي لم يقع الوفاق عليه.**

أمور ينبغي التعرف عليها:

الأمر الأول: أئمة الحديث حينما يعتبرون الرواية بغيرها لا يكتفون بالمرفوعات، بل ينظرون في الموقوفات التي تروى في هذا الباب:

- فقد يكون الوقف هو الصواب في الحديث وليس الرفع ، وكذلك المراسيل.
- بدون معرفة الموقوفات لا يتبين أخطاء الرواة.
- بدون معرفة المراسيل لا يتبين خطأ من روى الحديث موصولا والصواب أنه مرسل.

أنكر الإمام أحمد على من لا يكتب إلا المتصل ويدع كتابة المراسيل، إذ قد يكون الصحيح ليس الحديث المرفوع إنما الحديث الموقوف أو المرسل.

فائدة كتابة المراسيل والموقوفات:

١-معرفة علة الحديث (يستطيع الراوي أن يعتبر الرواية ليعرف تفرد الراوي أو مخالفته أو موافقته).

٢-تقوية الأحاديث لأنها تكون مختلفة المخرج عن الموصول والمرفوع.

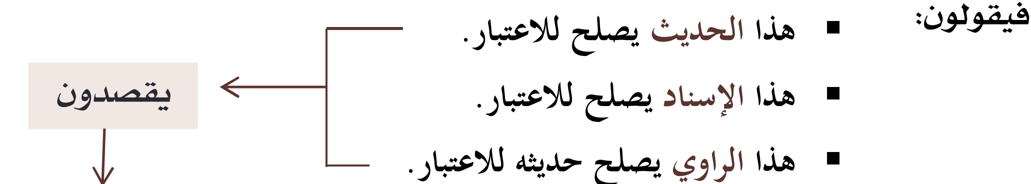
رأى أهل العلم صحة الحديث حينما يكون مرفوعا وموقوفا أو موصولا ومرسلا، فإن تعدد الأسانيد للحديث الواحد يقوِّي بعضها بعضا.

الأمر الثاني: الاعتبار عند أئمة الحديث له معنيان:

المعنى الأول(درج عليه المتأخرون): الاستشهاد والاستئناس والاعتضاد والتقوية.

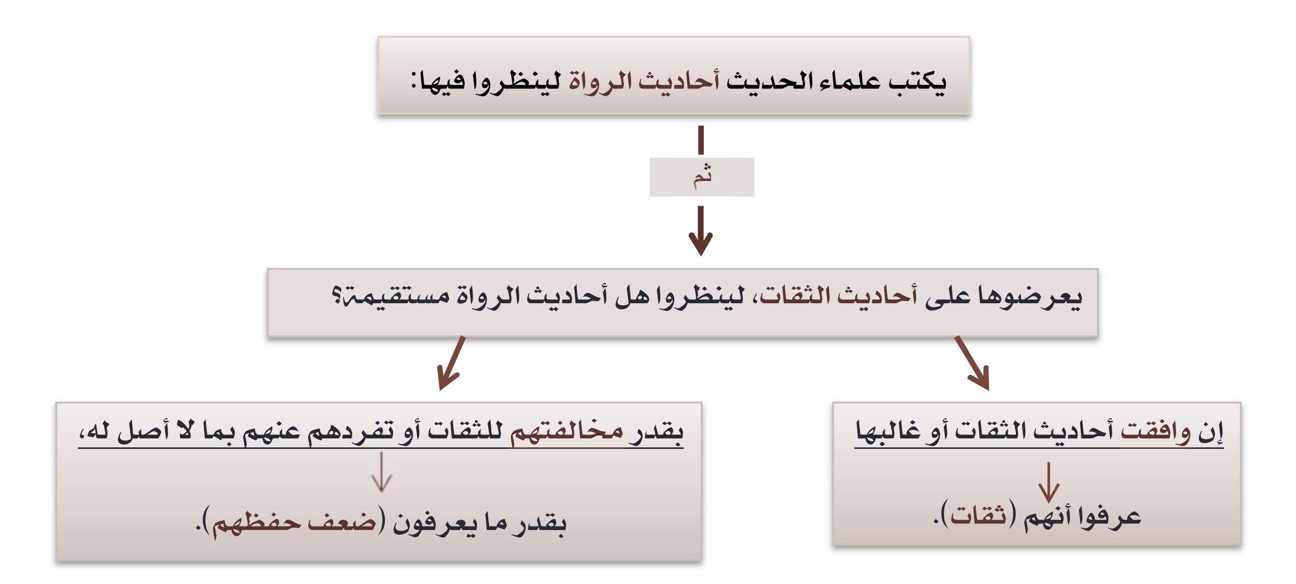
فيقولون:

- هذا الحديث يصلح للاعتبار.
- هذا الإسناد يصلح للاعتبار.
- هذا الراوي يصلح حديثه للاعتبار.



وكذلك قولهم (**فلان لا يصلح للاعتبار أو لا يعتبر به**): يريدون تضعيفه بشدة فيكون غير صالح للاستشهاد ولا للاعتضاد.

المعنى الثاني: الاعتبار: الاختبار بصرف النظر عن حال الراوي ضعفه شديد أو ضعفه هين:



وهذا الاعتبار بمعنى الاختبار.

وله صورة أخرى: يطلق على أحاديث الرواة الذين ضعفهم ضعفا شديدًا:

يكتبون أحاديثهم ليعرفوها وليعرفوا ضعف رواتها، حتى إذا ما سئلوا عنها أو عن رواتها أجابوا بما يعرفون، **ومعنى الاعتبار هنا المعرفة أو الاختبار** أي: اختبار أحاديث الراوي.

ويميَّز الأخير بالسياق: لا يدخله الحفاظ في كتبهم بل يكتبونه اعتبارا ليميزوه عن الصحيح:

- **كتب ابن معين صحيفة موضوعة عن أبان عن أبي عياش ليعرفها، حتى إذا جاء كذاب فجعل ثابتًا مكان أبان يعرف ذلك ويميزه.**

الأمر الثالث: المقصود من الاعتبار معرفة المحفوظ من غير المحفوظ من الروايات لا مجرد الوقوف على المُتَابع أو الشاهد أو معرفة التفرد من عدمه، بمعنى:

قبل النظر في تفرد الراوي من عدمه وقبل الحكم بأن هذا الحديث من أخطائه أو لا ينبغي أولا:

- أن نثبت أن الحديث حديثه وأنه قد رواه فعلا.
- أن رواية الحديث عنه ليست خطأً من أحد الرواة الذين دونه.

مثال:

حديث رواه: **حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.**
(فإن وجد عند حماد دون غيره من أصحاب أيوب):

1. **فقبل النظر في تفرد الراوي، وقبل الحكم على الحديث من أخطائه، نتثبت أولا أنه حديثه وأنه رواه فعلا وأن هذه الرواية ليست خطأً من أحد الرواة دونه: بالنظر إلى هذا الخبر ، هل رواه أصحاب حماد عنه:**
   - **إن وجد أصحاب قد رووه علم أنه حديثه.**
   - **وإن وجد ذلك من رواية ضعيف عنه الزق الخبر بذلك الراوي.**
2. **اذا ثبت انه روى هذا الحديث: الاعتبار يكون بالنظر: (أولا في المتابعة التامة ثم القاصرة إلى نهاية الإسناد فإن لم نجد ننظر هل له شاهد):**
   - هل تابعه أحد في الرواية عن أيوب.
   - ثم هل تابع أيوب أحد في الرواية عن ابن سيرين.
   - ثم هل تابع ابن سيرين أحد في الرواية عن أبي هريرة.

- فإن لم نجد ننظر هل روى الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أحد غير أبي هريرة أي: هل له شاهد من حديث صحابي آخر باللفظ أو بالمعنى ؟**فإن وجد فالخبر له أصل أي : له شاهد يُرجع إليه.**

إذا عُدِم ذلك(المتابعة التامة والقاصرة والشاهد)، والخبر نفسه يخالف الأصول الثلاثة(القرآن والسنة والإجماع) فالخبر موضوع وإن كان الراوي من الثقات:

- الحكم على الرواية أنها موضوعة ليست بمجرد تفرد الراوي بها، بل لتفرده المصحوب بالقرائن الدالة على كونه خطأ،(تفرد بالإسناد ولم نجد متابعة ولا شاهد للمتن وأيضا مخالفته للأصول الثلاثة).

يُحكم بوضع الحديث وأن ناقله الذي تفرد به الذي وضعه سواء عن قصد أو عن خطأ وإلا فحماد لا يظن به أن يتعمد وضع حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما مقصده أن الراوي إما تعمد اختلاقه أو أنه أُدخِل عليه واغتر به عن غير قصد.

الأمر الرابع: من فوائد الاعتبار معرفة أحوال الرواة ومنازلهم من حيث الحفظ والضبط ،باستقراء وتتبع مرويات الراوي وعرضها على روايات الثقات، فإن وافقتها علمنا أنه ثقة وإن خالفتها فبقدر مخالفته لهم يعرف خفة ضبطه:

- **إذا كان الراوي كثيرا ما ينفرد ويخالف أحاديث الثقات عرفنا أنه (سيء الحفظ) وليس بضابط.**
- **إذا غلب عليه وقلما أصاب في حديث فهو (متروك الحديث).**
- **إذا غلب على ظن الناقد أن هذه الأحاديث التي خالف فيها الراوي أو تفرد بها من وضعه ومما تعمد فعله فهو (متهم بالكذب).**
- **إذا وقف على ما يدل أنه يتعمد الكذب فيصرِّح الناقد حينئذ بكونه(كذابا) أو (يضع الحديث) وهي من أسوأ ألفاظ الجرح.**

من هنا يتبين الربط بين علم علل الأحاديث وعلم الجرح والتعديل:

- علم الجرح والتعديل مبني على علم علل الأحاديث؛ لأن علم علل الأحاديث يتبين فيه خطأ الرواة من خلال اعتبار أحاديثهم فإذا اعتبرت أحاديثهم وتبين الخطأ منها والصواب نستطيع أن نحكم على الرواة.

الأمر الخامس: هناك فرق بين ثبوت المتابعة والاعتداد بها، فليست كل متابعة تصلح للاعتداد ودفع التفرد، **مثل**:

- متابعة الكذاب لا تصلح للاعتداد فروايته وعدمها سواء وإن ثبتت عنه.
- متابعة الراوي الضعيف جدا المتروك الحديث، فإن ثبتت روايته ومتابعته لكنها لا تنفع لأن ضعفه شديد.

شروط ثبوت المتابعة:

يشترط للحكم بثبوت المتابعة إلى الراوي ثلاثة شروط:

١.صحة الإسناد إلى كل من الراوي المتابع والراوي المتابَع

٢. أن تكون الرواية محفوظة عن كل من الراوي المتابَع والراوي المتابع له.

٣. أن يكون كل من الراويين المتابع والمتابَع قد سمعا هذا الحديث من الشيخ الذي اتفقا على روايته عنه.

الشرط الأول: صحة الإسناد إلى كل من الراوي المتابع والراوي المتابع له:

إذ كيف تثبت المتابعة دون ثبوت الرواية ؟، وهذا أيضاً ينطبق على الحديث المرسل والاحتجاج به، اشترط العلماء لكي يتقوى المرسل بالمرسل صحة الإسناد إلى الراويين المرسلين.

الشرط الثاني: أن تكون الرواية محفوظة عن كل من الراوي المتابع والراوي المتابع له:

هناك فرق بين الرواية التي ظاهرها الصحة والرواية المحفوظة:

فالرواية المحفوظة معناها سلامة الرواية من أخطاء في الإسناد أو المتن ، ومن الأخطاء التي تجعل الرواية غير محفوظة :

- **إبدال الرواة:** كإبدال راو براو آخر مشارك لراوي الحديث في الطبقة فيصير الحديث لراويين وإنما هو لراو واحد.
- **أو إدخال حديث في حديث:** فيظهر أن للحديث أكثر من إسناد والواقع أن له إسنادًا واحدًا.

أمثلة:

- **حديث(إنما الأعمال بالنيات) فهو صحيح متفق عليه، صحيح المتن والإسناد والمعنى، تفرد به يحيى بن سعيد الأنصاري)، ولم يصح عن رسول الله إلا من هذا الوجه:**
  - جاءت متابعة ليحي على هذا الحديث **بإسناد حسن من حيث الظاهر**، ومع ذلك لم يعتد بها أهل العلم وأنكروها **لأن هذا الراوي يغرب ويخطئ**.
  - أنكروا المتابعة **رغم أن أصل الحديث صحيح** فكيف إن كان إسناده غير صحيح أو حسن ؟!

- **مثال آخر(إبدال الرواة):** كإبدال الرواة في الإسناد بل وإبدال اسم الصحابي، فيوهم أن الحديث له شاهد من حديث صحابي آخر وهو خطأ من الراوي الذي قد غير إسناد المتن فرواه بإسناد آخر:
  - **حديث:** (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني)، **حديث صحيح متفق عليه وله إسناد محفوظ** فإذا ببعض الرواة –**وهو جرير بن حازم**– يغير إسناده و يدخل إسنادا في إسناد وهذا خطأ، فهي رواية خطأ ليست محفوظة فلا نستطيع أن نقول أنها شاهد للرواية الأولى لأن الشاهد لابد وأن يكون معروفا أو محفوظا ولا يكون معلولا أو شاذا أو منكرا.

الشرط الثالث: أن يكون كل من الراويين المتابع والمتابَع له قد سمعا هذا الحديث من الشيخ الذي اتفقا على روايته عنه:

- **لا تثبت المتابعة إلا بثبوت سماع الراويين.**
- **إن لم يثبت للراوي سماع ثم تابعه غيره على رواية الحديث عن الشيخ:**
  - لم تكن المتابعة حينئذ للراوي الأول بل للواسطة التي أسقطها بينه وبين شيخه.
  - قد يكون الراوي الذي سقط هو نفسه ذلك الراوي المتابع عن شيخه وأسقطه الأول وارتقى إلى شيخه وعليه يعود الحديث إلى ذلك الراوي المتابع ويبقى حديثا فردا لا تعدد فيه ولا متابعة.

مثال:

حديث رواه **ابن جريج** عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو بن العاص. ← **تابعه على روايته: المثنى بن الصباح.**	
المثنى ضعيف	**وابن جريج مدلس**

- **فمن الممكن أن يكون ابن جريج لم يسمع الحديث من عمرو وإنما أخذه من المثنى ثم أسقطه، وبذلك يرجع الحديث إلى كونه من رواية راو ضعيف.**
- **ولا تكون رواية المثنى متابعة لرواية ابن جريج بل تكون رواية ابن جريج نفسها هي رواية المثنى غير أن ابن جريج أسقطه وارتقى بالحديث إلى شيخه عمرو بن شعيب.**
- **ويقوي هذا الاحتمال: ورود الحديث– في مصنف عبد الرزاق– من طريق ابن جريج عن المثنى عن عمرو؛ وهذا يقوي فرضية إسقاطه للمثنى، وروايته مباشرة عن عمرو بن شعيب.**

التفرد

يعبر الأئمة الكبار عن الإعلال بالإفراد بالقول: "تفرد به فلان " " لا يتابع عليه ".

آراء وأقوال العلماء في التفرد:

- عده العلماء علة توجب ضعف الحديث.
- وقالوا إن الغرائب والأفراد هى مظنة الخطأ والوهم، بعكس الأحاديث المشاهير فهى أبعد عن الخطأ.
- وعدوا الغرائب و الأفراد من المناكير و أن رواتها هم من الضعفاء.
- عاب **الخطيب البغدادي** على طلاب الحديث في زمانه إقبالهم على كتب الأحاديث الغريبة والمنكر من الحديث دون الصحيح والمشهور من الحديث، لعدم معرفتهم بأحوال الرواة، وذكر أن هذا خلاف ما كان عليه الأئمة المحدثين ، و أيده ابن رجب في أن بعضا من المشتغلين في الحديث لا يعتنون بالكتب الستة و نحوها و يقبلون على مظان احاديث الغرائب و المناكير مثل مسند البزار و معاجم الطبراني وأفراد الدارقطني.

س: ما هو حكم العلماء على التفرد ؟

- نقاد الحديث يُعِلُّون الحديث بالتفرد إذا انضمت إليه قرينة تدل على خطأ المتفرد.
- إما إذا انضم إلى الراوي ما يؤكد حفظه لما تفرد به، فإن النقاد يقبلون الحديث ويأخذون به.

حين يرد العلماء الحديث الذى تفرد به الراوي، فإنهم قلما يذكرون السبب الذي أنضم إلى التفرد، فدل بانضمامه على خطأ المتفرد وعدم ذكر العلماء للسبب يرجع إلى:

١. أما لأن العلة أو السبب كان غامضًا خفيًا.
٢. أو لأنه كان مفهومًا لدى العالم المتخصص بعلم العلل .

قال الإمام أحمد: "إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون هذا حديث (غريب أو فائدة)، فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث أو خطأ من المحدث أو حديث ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة وسفيان ".

القرائن التي تنضم إلى الحديث الفرد فتجعل التفرد غير مقبول عند علماء العلل :

هذه القرائن كثيرة لا تنحصر، وكل حديث تقوم به قرائن خاصة به لا تخفى على عالم العلل الذي أكثر من دراسة هذا العلم.

س: فماهي أشهر القرائن التي تنضم إلى الحديث الفرد فتجعل التفرد غير مقبول؟

القرينة الأولى : طبقة الراوي: فإذا كان المنفرد بالحديث من أهل الطبقات النازلة وهي ما دون عصر التابعين لا يقبل تفرده، وسبب عدم قبول التفرد بعد عصر التابعين:

- لاستقرار الرواية.
- لأن الروايات والأحاديث قد عرفت مخارجها.
- تم جمع أحاديث الشيوخ وعرفت مخارجها.

قال الذهبي: الحفاظ الثقات إذا انفرد الرجل منهم:

الطبقة	إذا كان من: التابعين	اذا كان من: اتباع التابعين.	إذا كان من: بعد اتباع التابعين (أصحاب اتباع التابعين) وهؤلاء يندر تفردهم الإمام منهم عنده مئتا ألف حديث لا يكاد ينفرد بحديثين أو ثلاثة ما كان بعد أصحاب أتباع التابعين صعب أن يكون هناك ما ينفرد به.	طبقة شيوخ الأئمة أمثال: (عثمان بن أبي شيبة، أبو سلمة التبوزكي)
حكم حديثه	صحيح	صحيح غريب	غريب فرد	ما ينفردون به يعد منكرا

- **كلما علت الطبقة صح التفرد، وكلما نزلت ضعف.**
- **التفرد في طبقة أصحاب أتباع التابعين أي ما بعد أتباع التابعين خلاف الأصل.**
- **التفرد في طبقة أصحاب الأتباع ومن بعدهم لا يكاد يوجد من الحفاظ الثقات، وذلك يدل على أن أسبابه تكاد تكون منعدمة فلا يقبل التفرد منهم حتى تنتفي هذه الموانع.**

القرينة الثانية: أن يكون الراوي المتفرد ممن هم دون أهل الحفظ والتثبت:

فإن تفردهم غير محتمل في الجملة لأنهم يخطئون في رواياتهم، أما تفرد الحافظ المشهور أو الإمام من الحفاظ فهو صحيح.

فإن تفرد من دونهم سمي تفردهم: شذوذًا.

س: في ضوء ما سبق ما معنى قول أبي دَاوُدَ (لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك أو يحيى بن سعيد ....) ؟

قوله هذا محمول على ما انضم إليه مما دل من خطأ هذا الثقة الحافظ وليس مجرد التفرد.

قرينة(٣): أن يكون التفرد من راوٍ مقلٍّ؛ لم يرو إلا أحاديث قليلة- ولم يعرف بمجالسة العلماء- ولم يشتهر بكثرة الطلب ولا بكثرة الرحلة في الحديث.

قرينة(٤): أن يكون الراوي قد تفرد بالحديث عن أحد الحفاظ المكثرين حديثًا وله أصحاب كثر قد جمعوا حديث هذا الحافظ، وأكثروا من ملازمته/ أو ممن كانت له كتب مشهورة متداولة حرص عليها طلاب العلم.

ما سار عليه الأئمة الحفاظ فيما يخص هذه القرينة:

ذكر الإمام مسلم ما يعني:

"أن من يعمد إلى مثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ لحديثه، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، فيروي عن أحدهما حديثاً لا يعرفه أحد من أصحابهما فغير جائز قبول هذه الأحاديث"

قول الإمام مسلم : متعلق بحكم التفرد عن الحفاظ المكثرين دون النظر إلى حال الراوي المتفرد هل هو ثقة أم لا.

أعمل الإمام مسلم قاعدته في رواة ثقات ولم يقبل تفردهم عن الحفاظ المكثرين، **مثال** هذا: "**المعافي بن عمران**" من الحفاظ المكثرين حديثًا وأصحابًا، روى عنه أحد الرواة الثقات "**هشام بن بهرام**" وتفرد به عن بقية أصحاب المعافى، فأعلّ مسلم الحديث لهذا، لأن الراوي لا يحتمل تفرده .

أعمل الإمام ابن حجر هذه القاعدة في رواة ثقات أو صدوقين وقال إن كلام الإمام مسلم يتنزل عليها مما يعنى أن قاعدة الإمام مسلم- في عدم قبول التفرد عن الحفاظ المكثرين- تتنزل على الراوي الثقة أو الضعيف.

أمثلة: الحفاظ المكثرين أصحابا وحديثا:

الحفاظ المكثرون أصحابا وحديثا	الراوي المتفرد	حكم الأئمة (أو تعليق الشيخ)
ثابت البناني	حماد بن يحيى.	لا يحتمل التفرد
سفيان الثوري أصحابه المكثرون: (ابن المبارك، يحيى القطان، وكيع، عبد الرحمن بن مهدي، أبو نعيم)، فهؤلاء يُعتبر بحديثهم إذا تفردوا	يحيى بن آدم: تفرد في رواية عن سفيان الثوري	حديثه منكر، مع أنه ثقة في سفيان، ولكن ليس من أصحاب الثوري المكثرين. فلا يحتمل التفرد
سفيان بن عيينة أصحابه المكثرون: (الحميدي، علي بن المدينى).	ابن أبي عمر العدني: تفرد عن سفيان.	يقول أبو حاتم: لا يحتمل تفرده عن أصحاب سفيان بن عيينة، وهو عنده صدوق(ابن أبي عمر)
سُهيل	ربيعة: روى عن سهيل برواية وتفرد بها	ربيعة ثقة، وروى عن سهيل جماعة كثيرة ليس عند أحدهم هذا الحديث.
شعبة	أبو داود الطيالسي	تفرد به الطيالسي وليس عند أصحاب شعبة.
أيوب	حماد بن سلمة	لم يثبت الحديث أصلًا عند ابن حبان، مع أنه وثّق حمادًا، إلا أنه ليس من حفاظ حديث أيوب ولا من العارفين به.
قتادة أصحابه المكثرون عنه والعارفون بحديثه: (هشام الدستوائي، ابن أبي عروبة، شعبة)	حماد بن سلمة- أبان – همام- الأوزاعي. هؤلاء لا يقبل تفردهم عن قتادة لأن له أصحابًا قد أكثروا عنه وعرفوا حديثه.	▪ لا يقبل تفردهم، ويعد الحديث منكرًا. ▪ وينظر إذا كان للحديث طريق آخر عن النبي- صلى الله عليه وسلم-، وعن أنس بن مالك من غير طريق هؤلاء.

قرينة(٥): أن يكون الخبر المتفرد به مستنكرًا: (من قبل إسناده/ من قبل متنه/ من قبل متنه وإسناده معًا):

مستنكرٌ من قبل إسناده	مستنكرٌ من قبل متنه	مستنكرٌ من قبلهما معًا(سندًا ومتنًا)
١- أن يشتمل الإسناد على رواية راو عن شيخ من الشيوخ لا يعرف هذا الرّاوي بالأخذ عنه، فيقول النقاد في إعلال الإسناد: (فلان عن فلان لا يجيء) ويقال: (فلان لا يُعرف عنه الأخذ عن فلان). ٢- ويقوى الإعلال؛ إذا كان الشيخ معروفًا بكثرة الأصحاب والأحاديث؛ ثم تجيء رواية الراوي عن هذا الشيخ من طرق غريبة تفرد بها وهو ليس معروفا بكثرة الحفظ. ٣-الأئمة لا يقصدون في هذه المواضع وأمثالها إعلال الحديث بالانقطاع بين الراوي وشيخه، وإنما العلة عندهم ممن دون الراوي الذي ذكروا أنه لا يُعرف بالأخذ عمن فوقه، فهو لم يثبت عنه حتى يعلّ بعدم سماعه من شيخه. **والأمثلة التي أوردها الكاتب لقول النقاد:** كانت عند قولهم أن هذا الراوي لا يروي عن هذا الشيخ، وأنهم لم يسمعوا أو يعرفوا هذا الإسناد من قبل؛ فيقولون فلان عن فلان ليس له نظام. **ومن أمثلته:** ▪ قول **يحيى بن معين**(بما معناه) أنه لم يسمع من رواية **عبد الله بن دينار** عن **أنس إلا ما رواه محمد بن إسحاق** في حديث الروبيضة ▪ **قول الأئمة:** لا نعلم عبد الملك ابن أبي سليمان روى عن نافع شيئًا ▪ قول العلماء في حديث(المنتزعات والمختلعات من المنافقات)، الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئًا.[الأمثلة: ص٣٤٢- ٣٤٦] واتفاق أهل الحديث على عدم ثبوت سماع راوٍ من "شيخ ما "هو حجة؛ فاتفاقهم على شيءٍ يكون حجة.	١-حديث الرجل الذي سأل؛ **أحجُّ عن أبي؟ فقال النبي- صلى الله عليه وسلم-: ((نعم؛ إن لم تزده خيرًا، لم تزده شرًا)).** تفرّد بالحديث عبد الرزاق عن باقي أصحاب الثوري. وفيه لفظ منكر؛ فالحديث لا تشبه ألفاظه ألفاظ رسول الله- صلى الله عليه وسلم-؛ فهو لا يأمر بما لا يدري أينفع أم لا! **٢. حديث عكرمة بن عمار عن أبي زميل عن ابن عباس مرفوعًا، فيه قول أبي سفيان(عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها..)** أخرجه مسلم في صحيحه وقد استنكر متنه جماعة من العلماء(ابن حزم، الذهبي، ابن الجوزي، وغيرهم). وذلك لأن الحديث في فتح مكة سـ٨هـ، والرسول- صلى الله عليه وسلم- تزوج بأم حبيبة- رضي الله عنها- سـ٧هـ وفي الحديث- أيضًا- (**وتؤمرني أن أقاتل الكفار**) ، ولا يعرف أنه- صلى الله عليه وسلم- قد أمر أبا سفيان بهذا -واتهم في هذا الحديث عكرمة بن عمّار.	١- حديث : (قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد عن يزيد ابن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن النبي- صلى الله عليه وسلم- كان في غزوة تبوك؛ إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخّر الظهر حتى يجمعها إلى العصر..) -**قول العلماء:** قول الحاكم أن رواته أئمة ثقات، وهو شاذ السند والمتن، **والسبب:** - **شذوذ السند:** لأنه لا يوجد ليزيد ابن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية. - **شذوذ المتن:** فهذا المتن لا يوجد بهذا السياق عن أحد من أصحاب أبي الطفيل، ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ عن أبي الطفيل.

القرينة٦: أن يكون الحديث المتفرد مما جرت العادة باشتهار مثله:

يقول الخطيب البغدادي (بما معناه):

" أن الثقة المأمون إذا أورد خبرًا متصل الإسناد قد تفرد به وأن هذا الخبر مما جرت العادة أن ينقله أهل التواتر فهذا الخبر لا يقبل تفرده".

أمثلة على خبر قد جرت العادة باشتهاره (أوردها الخطيب البغدادي):

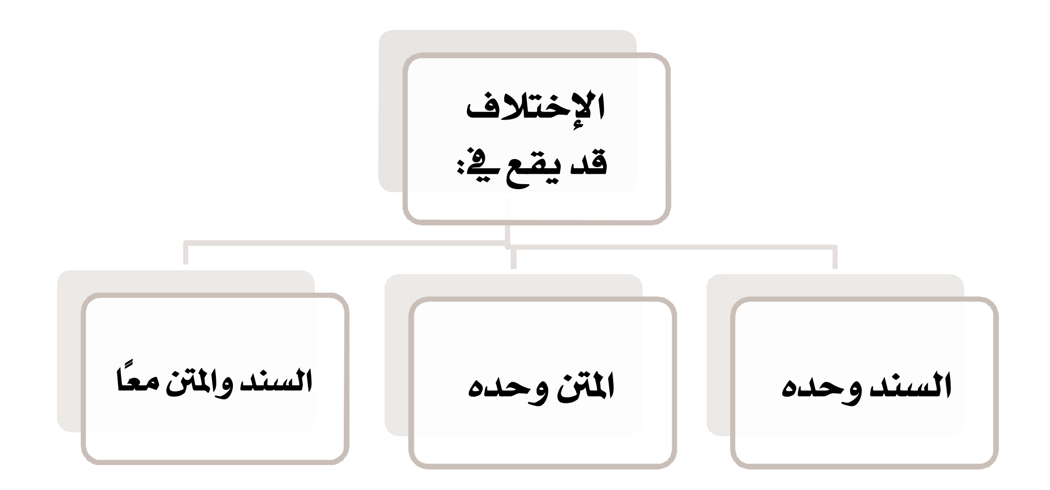
- خروج أهل إقليم بأسرهم على الإمام.
- حصر العدو لأهل الموسم عند البيت الحرام.

أحاديث لا يصح تفردها لأن فيها ما جرت العادة على اشتهاره:

- **حديث رد الشمس لعلي بن أبي طالب**: وفيه أن الشمس قد ردت وهذا حصل في النهار ولم يشتهر ولم ينقله أهل العلم ولم ينقله إلا الواحد والاثنان فهذا يبين كذب ناقله فاشتقاق القمر كان بالليل واشتهر فكيف برد الشمس في النهار.

تنبيه: هذا غير ما تعم به البلوى، فإن الراجح من أقوال العلماء أن التفرد فيما تعم به البلوى لا يرد به الخبر.

القرينة ٧ : أن يقع في الحديث المتفرد به اختلاف في الإسناد أو المتن يقدح في صحته ويدل على خطأ المتفرد به:



الاختلاف



الصورة الأولى: راو واحد و مخرج واحد:

عند وجود راو واحد يروي الحديث بأكثر من وجه هذا له حالتان :

الحالة الأولى: إذا كان الشيخ من الحفاظ المكثرين الذين يعرف عنهم التوسع في الرواية، ويعرف عنهم قوة الحفظ، أو أن يحتمل الحديث من عدة طرق، مثل: (الزهري/ الثوري/ شعبة/ الأعمش.. وأمثالهم)؛ هنا يقبل منه أن يروي على أكثر من وجه ودل هذا على سعة حفظه.

الحالة الثانية : إذا كان ليس من الحفاظ: دل على اضطرابه، وهذا اكثر نوع يطلق على الاختلاف فيه اضطراباً. (اتحاد المخرج وراو واحد)،

الترجيح عند الاختلاف :

هنا لا ينظر للمرجحات المتعلقة بالرواة ممن هم دون الراوي الذي في حديثه الاختلاف، لأن الخلاف منه لا منهم، فهؤلاء الرواة إنما رووا حديثه هو فربما أخذ الحفاظ حديثه الخطأ وربما أخذ الأدنى حفظا أو الأقل عددًا حديثه الصحيح، **إنما** المرجح هنا:

- **النظر فيما إذا تابعه أحد من الثقات على أحد الوجوه التي رواها، فإن كان ذلك كان هذا هو الوجه هو المحفوظ وهو الصواب وما تفرد به ولم يتابع عليه هو خطأ غير محفوظ.**
- **من الممكن ترجيح الرواية التي ثبت أن الراوي رواها في مجالس متعددة على الرواية التي رواها في مجلس واحد، حتى لو كان الراوي الذي روي عنه في المجلس الواحد أحفظ وأتقن، لأن الصواب واحد والخطأ يتعدد، وتحديث الراوي بنفس الحديث في مجالس متعددة وخاصة في فترات متباعدة دليل على حفظه لها.**



و إذا أمكن الترجيح إذا كان الاختلاف من راو واحد، فهذا لا يعني أن الحديث ليس مضطربًا، لأن الترجيح لا ينفي وقوع الاضطراب فعلا واختلاف الحديث نفسه.

الاضطراب أكثر ما يكون في هذا النوع: إذا كان الخلاف مع اتحاد المخرج، وفيما كان الاختلاف من راو واحد.

الصورة الثانية: تعدد الرواة واتحاد المخرج:

هنا الاختلاف من عدد من الرواة و قد اتحد المخرج و يقع الخلاف بينهم على شيخ واحد هو مخرج هذا الحديث.

حكم الاختلاف هنا : يضر ويعتبر علة.

الترجيح عند الاختلاف إذا كان من عدد من الرواة:

إذا تعددت الروايات، تقدم الرواية الأقوى على الرواية الأقل قوة وذلك:

الرواية الأقوى: **١**- نظرًا لدرجة حفظ الرواة. **٢**- نظرًا لعدد الرواة. **٣**- من ناحية ما احتفت بها من قرائن، مثل: (أحد الرواة أكثر صحبة للشيخ المروي عنه)، أو غيرها من وجوه الترجيحات المعتمدة.

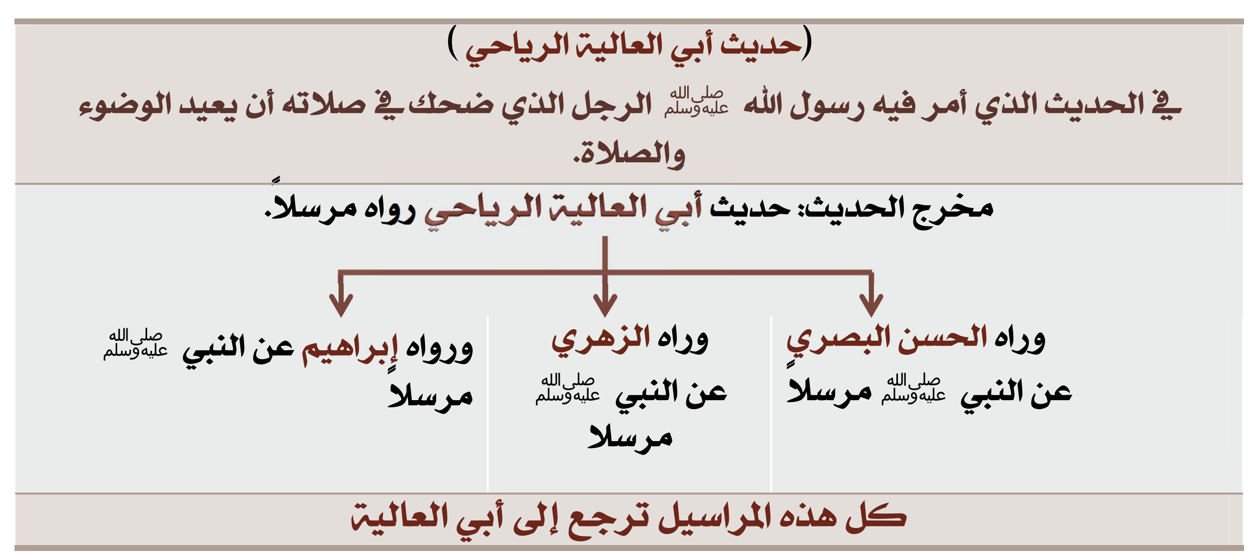
الحكم: يكون للرواية الراجحة ولا يوصف الاختلاف هنا بالمضطرب ولا يأخذ حكمه.

وقد مثل الإمام مسلم لهذا: إذا روى الحفاظ حديثا عن الزهري (أو غيره من الأئمة) بإسناد واحد -وبمتن واحد. -ولا يختلفون فيه في معنى، وجاء راو آخر فخالفهم إما في الإسناد أو بقلب المتن، **فالصحيح ما رواه الجماعة من الحفاظ دون ما انفرد به الراوي ولو كان حافظًا.**

الصورة الثالثة: تعدد الرواة واختلاف المخرج (تعدد المخارج)

كل راو يروي الحديث بإسناد مختلف هذا ليس خلافاً، فللحديث عدة أسانيد، فإذا كان الراوي ممن يحتمل تفرده، فإن الوجهين صحيحان؛ هذا خلاف لا يضر، وهو تقوية للحديث وليس علة. لان تعدد المخارج حقيقي، أما اذا كان تعدد المخارج ليس حقيقيا إنما بالظاهر فقط و الأصل أن المخرج واحد هنا تأخذ حكم الصورة الثانية و تعد علة و مثالها :

مثال(١)



مثال(٢)

حديث : (لساني هذا أوردني الموارد)
رواه زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب أنه اطّلع على أبي بكر وهو آخذ بلسانه فقال (لساني هذا أوردني الموارد)
رواه الرواة عن زيد بن أسلم ولم يختلفوا أنه من حديثه.
رواه أحد الرواة بإسناد آخر عن أبي بكر وعده العلماء حديثًا منكرًا، وقالوا إنما هذا حديث زيد بن أسلم.
الرواية الخطأ: رواه النضر بن إسماعيل عن إسماعيل عن قيس بن حازم عن أبي بكر.

الصورة الرابعة: مختلف الحديث:

وهو عبارة عن حديثين متغايرين، لكل منهما مخرج مختلف عن الآخر، وهما متعارضان ظاهرا في المعاني.



أولاً: عند تعدد المخارج نتبع الخطوات التالية بالتدريج:



التفصيل:

١. الجمع:

هذا الاختلاف الذي فيه تعدد المخارج لا يُلجأ إلى الترجيح بين الروايتين إلا بعد بذل الجهد في الجمع أولا بينهما.

-ينظر إلى إمكانية الجمع بين مدلولي الحديثين، واللجوء للتأويل حلا للإشكال، ولنفي الاختلاف بين الحديثين دون التكلف والتعسف في الجمع، فكلما كان احتمال استعمال الحديثين يُستعملا معًا ولا يُعطِّل أحدهما الآخر.

وهناك قواعد مهمة في الجمع بين الحديثين:

قاعدة مطردة وهي:
"إذا وجدنا حديثا صحيحًا صريحًا في حكم من الأحكام فإنه لا يرد باستنباط من نص آخر لم يسق لذلك المعنى بالكلية".

الأمثلة: أحاديث صحيحة صريحة في حكم من الأحكام، لا تُرد بأحاديث لم تسق لذلك المعنى بالكلية:

- **أحاديث تحريم صيد المدينة:** لا ترد بسبب استنباط من حديث النغير.
- **أحاديث توقيت صلاة العصر الصريحة:** لا ترد بحديث: (مثلكم فيما خلا قبلكم من الأمم كمثل رجل واحد استأجر أجراء).
- **حديث (ليس فيما دون خمسة أوسُق صدقة):** لا يرد بحديث(فيما سقت السماء العشر)، وهذا الحديث قال فيه الشافعي ليس لبيان ما يجب من الزكاة إنما لبيان قدر الزكاة.

قواعد مهمة عند الجمع:
قول الإمام أحمد (أذهب إلى الخبرين جميعا ولا أرد أحدهما بالآخر) .

(أمثلة على ذلك):

١-حديث الثوب تصيبه الجنابة: هناك حديث فيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسله، وحديث أنه صلى الله عليه وسلم فركه.

٢ –**حديث لا تبع ما ليس عندك: ثم حديث أجاز السَّلَم** (وهو بيع ما ليس في ملك البائع) وإنما على صفة.

٣ –**حديث الشاه المصرَّاه إذا اشتراها مشتر فحلبها ثم ردها فيرد معها صاع تمر**، وحديث (الخراج بالضمان) فيكون اللبن للمشتري لأنه ضامن.

٤–**حديث (لا يصلى بعد العصر) وحديث (من نام عن صلاة فنسيها فليصلها إذا ذكرها ولا تطوع بعد العصر)** فيستعمل الخبرين.

٥–**أحاديث سجود الرسول صلى الله عليه وسلم قبل السلام في سجود السهو**، وأحاديث سجوده بعد السلام في سجود السهو، فتستعمل كل الأحاديث، فيسجد المصلي قبل وبعد في المواضع التي سجد فيها صلى الله عليه وسلم قبل السلام وكذلك بعد السلام.

والقاعدة في الأمثلة السابقة أن لا يرد حديث بآخر بل يستعمل الحديثين.

٢. النسخ: لابد من الاحتراز في الشرع بالقول في النسخ مع إمكانية الجمع.

كان الإمام أحمد شديد الورع في النسخ، ففي الحديث الذي نسخه بعض أهل العلم (إذا صلى جالسًا فصلوا جلوسًا أجمعون): لم يأخذ الإمام أحمد بحكم النسخ، لأن:

- أربعة من الصحابة فعلوه (أسيد بن حضير/ قيس بن قهد/ جابر/ أبو هريرة).
- وروي عن خمسة.

وذلك من علم الإمام وورعه كما قال ابن رجب.

وورع الإمام أحمد في إطلاق النسخ بسبب عدم جواز إبطال الأحكام الثابتة مع إمكان الجمع بينها وبين ما يعارضها بمجرد الاحتمال، بل من الواجب الجمع والعمل بها كلها.

٣. الترجيح:

وأما الوجه الآخر عند الاختلاف وعدم إمكان الجمع، ولا يوجد دلالة على أيهما ناسخ وأيهما منسوخ، فلا يرجح أحدهما دون الحديث الآخر إلا بسبب يدل على أن الذي ذهبنا إليه أقوى من الذي تركناه.



٤. التوقف:

إذا لم يمكن الجمع ولا النسخ ولا الترجيح بين الحديثين وجب التوقف عن العمل بأحد الحديثين، وقال علماء بل يحكم باضطراب الحديثين وتساقطهما.

رأي ابن حجر: التعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط لأن الحكم برجحان أحد الحديثين يخفى لعالم ويظهر لعالم آخر بعده.

قول الشيخ طارق: إذا غلب على نظر الباحث بعد السبر(أي جمع الطرق) أن الحديثين مضطربان، وعدم إمكان الجمع أو الترجيح فيمكن التعبير بالتساقط أو الاضطراب، خاصة إذا كان مسبوقًا في ذلك من إمام مجتهد.

ثانيا: إذا كان المخرج واحدًا في مختلف الحديث:

في حالة المخرج الواحد لا يمكن الجمع بين الروايات المختلفة، إنما نلجأ إلى الترجيح بتقديم رواية على أخرى، لأن هنا المخرج واحد وليس متعدد المخارج ،وعند تعدد المخارج نقوم بالجمع للتأكد من تغاير الوقائع وأنها ليست واقعة واحدة.

أمثلة على المخرج الواحد:

(حديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين)

اختلاف في روايات الحديث:	**اختلاف آخر في روايات الحديث:**
▪ روايات ذكرت أنها صلاة الظهر. ▪ وروايات ذكرت أنها العصر. ▪ وأكثر الروايات ذكرت أنها إحدى صلاتي العشي إما الظهر أو العصر. **وكل الروايات في قصة واحدة والدليل:** إحدى الروايات فيها تردد هل هي الظهر أو العصر أي أن الراوي قد شك في أيهما.	**وكذلك وقع في بعض الروايات اختلاف من الرواة في التعبير عن الجواب لما سأل الرسول ﷺ ما يقول ذو اليدين:** ▪ ففي رواية قالوا: صدق. ▪ وفي رواية قالوا: نعم. ▪ وفي رواية أومؤوا أن نعم. وكلها اختلاف من الرواة والواقعة واحدة.

(حديث صلاة الخوف)

- قال أبو داوود أن له مخارج متعددة أحد الوجوه أن العدو بين المسلمين وبين القبلة، ووجه آخر أن الخوف أشد
- ولكن رأى الإمام أحمد أن المخرج واحد وأن حديث جابر يروى عنه وحده وجوه.

اللجوء إلى الجمع بين الروايات المختلفة ينظر لحال الشيخ و حال الرواة:

- **فأما الشيخ الذي وقع عليه الخلاف: لابد أن يكون من الحفاظ المكثرين، الذين عرفوا بالتوسع في الرواية مثل الزهري.**
- **و أما الرواة الذين وقع الخلاف بينهم : فلابد أن يكونوا من حفاظ حديث الشيخ العارفين به فإن لم يكن بعضهم كذلك فلا يعتبر بالخلاف و لا يعرج عليه.**

مخرج الحديث

ما هو مخرج الحديث: هو مدار الحديث إلى الراوي الذي يدور عليه الإسناد ويرجع إليه وكذلك أصله الذي يتم الاعتبار به ويعرف به هل الحديث معروف ومحفوظ أم ليس كذلك فيوزن به حديث آخر بحسب الواقعة والمخالفة.

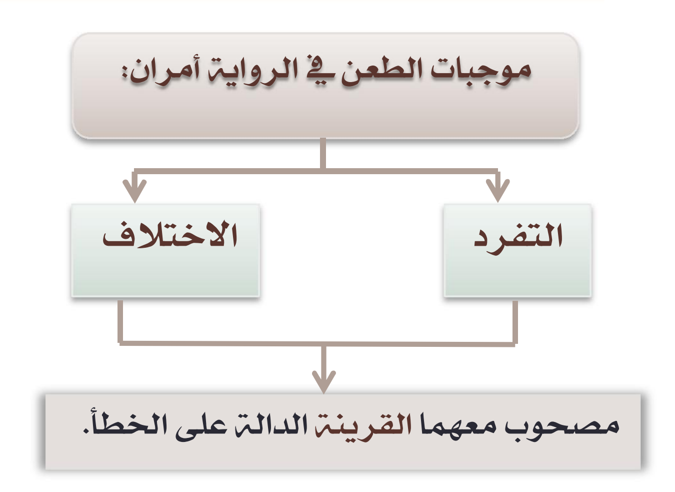
ما معنى قول المحدثين (هذا الحديث لا أصل له)؟ أي لا مخرج أو مدار يرجع إليه فيقارن به.

تفسير العلماء لمخرج الحديث (أبو بكر بن العربي/وابن حجر):

مخرج الحديث بأن يكون الحديث معروفا في أهل بلد الراوي ويرونه عنه.

حديث أهل البصرة	مخرجه	عن قتادة، فإذا كان مخرجه معروفا وإذا جاء عن غير قتادة ونحوه كان شاذا.
حديث أهل الكوفة:	مخرجه	عن أبي اسحق السبيعي.
حديث أهل المدينة:	مخرجه	عن ابن شهاب الزهري.
حديث أهل مكة:	مخرجه	عن عطاء.

القرائن المصاحبة للتفرد والاختلاف



- **المتفرد المصحوب بالقرينة دال على علة في الحديث.**
- **والاختلاف المصحوب بالقرينة دال على علة في الحديث.**
- **وإذا لم يصحبهما قرينة لا يعد ذلك علة.**
- **وهناك تفرد يكون مصحوبًا بقرينة دالة على حفظه وإصابته فيستدعي هذا قبول الحديث، وكذلك الاختلاف قد يكون مصحوبًا بقرينة دالة على صحته بكل الأوجه المختلفة، وكان هذا دليلا على صحة الرواية.**

أمثلة على أحاديث تفرد بها أصحابها وعدها العلماء صحيحة:

- **حديث** (**أنما الأعمال بالنيات**): تفرد به يحي الأنصاري عن محمد التيمي عن علقمة عن عمر بن الخطاب عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو حديث صحيح متفق عليه تلقته الأمة بالقبول.
- **وأحاديث وقع فيها اختلاف بين الرواة وصححها الأئمة وكانت في الصحيحين. وأسباب تصحيح الأئمة لها:**
  - لأن الخلاف الواقع بها ليس من النوع الذي يضر بالرواية.
  - وإن كان بعضها من النوع الذي يضر بالرواية فإن العلماء تجنبوه وخرجوا الصحيح من الروايات حتى لو خالفهم غيرهم من الرواة وتجنبوا روايات أخطأ فيها أصحابها.

القرائن التي يستدل بها وقوع الخطأ في الرواية:

(غير منحصرة ولا ضابط لها، بل لكل رواية ترجيح خاص بها يميزها العالم المتخصص في العلل).

هذه القرائن يميزها النقاد من الأئمة المتقدمين، ولسعة علمهم بهذا الأمر لابد من التسليم لهم وتقليدهم، ولذا كان الرواة يتراجعون من الغلط عندما ينبههم هؤلاء الحفاظ ومن أصر من الرواة على الخطأ طعنوا به.

القرائن تنقسم إلى أنواع منها:

- **قرائن إسنادية متعلقة بالإسناد**: وهذه لا يميزها إلا المحدثون النقاد، فلا يؤخذ رأي غيرهم بها فهي من أخص علوم الحديث وأدق مباحث الإسناد، والنقاد لا يكتفون بالحكم على الإسناد بالظاهر من الاتصال وثقة الرواة، إنما لهم نظر ثاقب مبني على معان وقرائن في الإسناد متى وجدوها حكموا على السند بالنكارة، ومتى لم توجد تلك القرائن حكموا عليه بالاستقامة والصحة.
- **ومنها قرائن متنية:** وهذه يتكلم فيها المحدثون والفقهاء.

العلة

العلة: سبب خفي غامض قادح في صحة ما عساه أن يصحح من حيث الظاهر.

الخفاء: أمر نسبي فقد يخفى على البعض أمر لا يخفى على غيرهم، وعلماء العلل قل أن تخفى عليهم علة الأحاديث المعلولة.

تكون في صحة الوجه الذي ثبت فيه العلة حتى لو كان الحديث محفوظًا من وجه آخر أو غير محفوظ.

أي أن حكم الأئمة على الحديث بالصحة من حيث الظاهر لعدم الوقوف على علة أمر غير مطرد، فقد يحكم الأئمة على حديث بالنكارة وإن لم يجدوا علة له.

مثال على حديث حكم عليه الأئمة بالضعف، واستنكروه وإن لم يجدوا له علة (ثم وجدوا بعد ذلك):

حديث: (.....أحسن الأسماء عبدالله وعبدالرحمن وأصدقهما حارث وهمام...)
رواه أحمد وسنده عن محمد بن مهاجر عن عقيل بن شبيب عن أبي وهب الجشمي (صحابي) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

- هذه الرواية بالوصل وكان أبو حاتم يقول (فيها شيء) ولا يجد لها علة، حتى وقع على رواية لها بالإرسال .
- والرواية مرسلة: عن محمد بن مهاجر عن عقيل بن شبيب عن أبي وهب الكلاعي.
- أبو وهب الكلاعي دون التابعين يروي عن التابعين.

فكان أبو حاتم يعجب عن أنها خفيت على الإمام أحمد وأنه رأى أبو حاتم حكم بنكارتها قبل أن يعرف علتها.

قول الشيخ طارق قد يحكم الأئمة على حديث بالشذوذ والنكارة وإن لم يجدوا له علة يعلونه بها .

رأي آخر:
هناك بعض الأئمة المتقدمين وبعض أهل العلم منهم: الحاكم النيسابوري والدارقطنى، يفرقون بين الشاذ والمعلول فلا يسمون الشاذ معلولا .

التفصيل :

هؤلاء الأئمة يطلقون العلة على الحديث الذى ثبت خطأه.

١. الحكم بالعلة في الحديث في الأخطاء التالية :
- وصل الحديث المرسل.
- رفع الحديث الموقوف.
- دخول حديث في حديث.
- ما وهم فيه أحد الرواة بالصور السابقة أو غيرها.

وكل هذه الأخطاء هي أخطاء مخالفة لا تفرد فيسمونه حديثا معلولا.

إذن العلماء الذين يفرقون بين الشاذ و المعلول :

- يطلقون على الحديث انه معلول اذا تبين نوع خطئه.
- و يطلقون على الحديث انه شاذ أو منكر اذا كان الحديث عندهم خطأ ولا دليل على الخطأ سوى التفرد الذي لا يحتمل لنكارة إسناد أو متن، و لم يقع في إسناده مخالفة تبين نوع الخطأ.

٢. **الحكم على شذوذ الحديث في أخطاء:**

يتفرد بها ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة،- كما يقول النيسابوري .

أي خطأ تفرد: أي حديث فرد لا يحتمل لنكارة في إسناده أو متنه، ولم يقع في الحديث مخالفة تبين هذا الخطأ، **فيسميه هؤلاء العلماء**: (شاذا ، منكرا ، باطل ، لا أصل له ، موضوعا)، ولا يسمونه معلولًا.

فحكم الأئمة على حديث بقولهم (لا نعلم له علة) ليس تصحيحا للحديث: فقد يكون الحديث شاذا أو موضوعا أو غير محفوظ .

أمثلة على أحاديث قال عنها الناقد (لا أعلم لها علة) وعنى به الشذوذ لا التصحيح:

- **حديث عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ (فبذلك فليفرحوا)**: قال عنه الدارقطني: (ليس بمحفوظ ولا أعرف له علة)، أي أنه شاذ .
- **حديث عن أبى بكر قوله (لساني هذا أوردنى الموارد)**: هذا الحديث عند العلماء من طريق زيد بن أسلم، تفرد به راوٍ ليس بالقوى بل ضعيف وهو أبو المغيرة فأورده عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر .

  حتى لو كان أبو المغيرة ثقة لما تُحمل منه هذا التفرد عن إسماعيل بن أبي خالد .

أنواع علل الحديث (أنواع الأخطاء):

وهي صور الأخطاء التي يقع فيها الرواة عندما يخطئون في الرواية.



١- من صور الزيادة:

أن تكون "الرواية مرسلة"فيوصلها الراوي، فبهذا يكون قد أخطأ وزاد في الرواية ما ليس فيها على سبيل الوهم والخطأ، وصورة الخطأ هنا ب(الزيادة).

٢- من صور القلب:

أن تكون الرواية- مثلا- عن نافع عن ابن عمر ، فيخطئ الراوي فيقع في القلب أو الإبدال فيرويها عن سالم عن ابن عمر.

٣- من صور الإدراج:

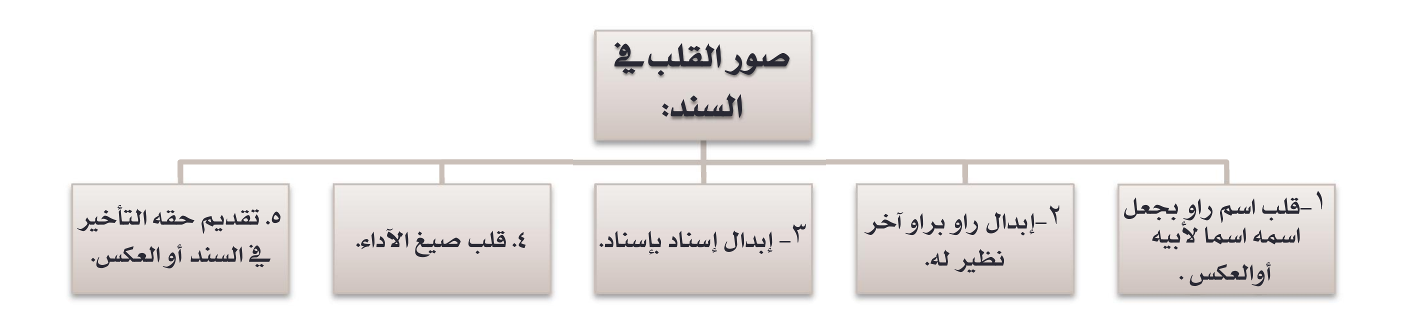
أن يروي الراوي حديثا مرفوعا وزاد فيه كلام لبعض رواته على سبيل الشرح أو التفصيل وألصق كلام الراوي بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم دون تمييز أو فصل فقد أخطأ وأدرج في الرواية ما ليس فيها.

القلب

القلب هو:

- **تغيير شيء بإبداله بآخر في السند أو في المتن أو فيهما جميعًا .**
- **وكذلك تقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم خطأ أو عمدًا.**

أولا: القلب في السند:



١. قلب اسم راو بجعل اسمه اسما لأبيه أو العكس:

مثال: (مرة بن كعب) قلبه بعضهم فصار(كعب بن مرة).

٢. إبدال راو براو آخر نظير له:

كخبر مشهور عن مالك- مثلا- يبدله الراوي فيجعله عن عبيد الله بن عمر، وخبر مشهور عن سالم يبدله الراوي فيصير عن نافع.

مثال الإبدال:

حديث(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته).		
الإسناد الصحيح:	عن عبد الله بن دينار	عن ابن عمر.
الإسناد مقلوبا:	عن نافع	عن ابن عمر .

قال العلماء: أن الحديث لا علاقة لنافع به، والصواب أنه حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

٣. إبدال إسناد بإسناد، وهذا له صورتان :

الصورة الأولى: أن يخطئ الراوي في الحديث على شيخ فيروى الحديث بإسناد غير الإسناد المعروف والمحفوظ، وهذا الشيخ يعد مخرج الحديث، فيبقي الشيخ في الإسناد ويغير من فوقه.

صورته :

حديث مداره الزهري.

وإسناده المعروف:	الزهري	عن سعيد بن المسيب	عن أبي هريره	عن الرسول صلى الله عليه وسلم
فيجعله الراوي:	عن الزهري	عن سالم	عن ابن عمر.	

مثال:

حديث "إنما الأعمال بالنيات"

الرواية الصحيحة: رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن التيمي عن علقمه عن عمر عن الرسول صلى الله عليه وسلم .

ورواه عن مالك مجموعه من الثقات، وخالفهم أحد الرواة:

- **الرواية التي وقع فيها الإبدال :**

عبدالمجيد بن رواد عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسارعن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد خطأ الأئمة هذا الراوي .

الصورة الثانية : أن يأتي الراوي إلى حديث معروف بإسناداً معروف فيرويه الراوي متن الحديث ويركب له إسناد آخر برواة اخرين .

يقول العلماء في هذا الخطأ:(دخل عليه حديث في حديث) (دخل عليه إسناد في إسناد).

مثاله :

حديث يحيى بن أبي كثير عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبي قتادة الأنصاري أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "اذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني".
ابدل إسناده جرير بن حازم خطأ ووهما، فرواه عن ثابت البناني عن أنس عن الرسول صلى الله عليه وسلم .

سبب الوقوع في هذا الخطأ :

تشابه المتون بين حديثين أو في بعض المتن، فيروي الراوي خطأ أحد الحديثين بإسناد المتن الآخر، (خطأ منه ووهما).

مثاله :

حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال:(ما على أهل هذه لو انتفعوا بإهابها ..)
إسناد الحديث الصحيح: الأوزاعي عن الزهري عن عبيد الله بن عتبة عن ابن عباس.
وجه الخطأ : **أن هذا الإسناد يروى به متن آخر، يشتبه مع متن الحديث الصحيح، فقام احد الرواة وهو محمد بن مصعب القرقساني فجعل بقية متن الحديث مرويا بإسناد المتن الآخر ،واتفقت الأئمة على تخطئة هذا الراوي.**

٤. قلب صيغ الأداء:

بأن يكون الحديث معروفا عن رواية لراوي الحديث عن شيخه بصيغة محتملة، مثل:(أن/عن/قال)، فيأتي راو فيرويه خطأ بصيغة صريحة تدل على السماع مثل(حدثنا/أخبرنا/سمعت) ونحوها.

٥. **تقديم ما حقه التأخير في السند والعكس:** بأن يجعل الشيخ تلميذا والتلميذ شيخا .

مثاله: إسناد (عن سفيان عن عمران عن حكيم)

سفيان	عن عمران	عن حكيم

فيقلب الراوي إسناده إلى:

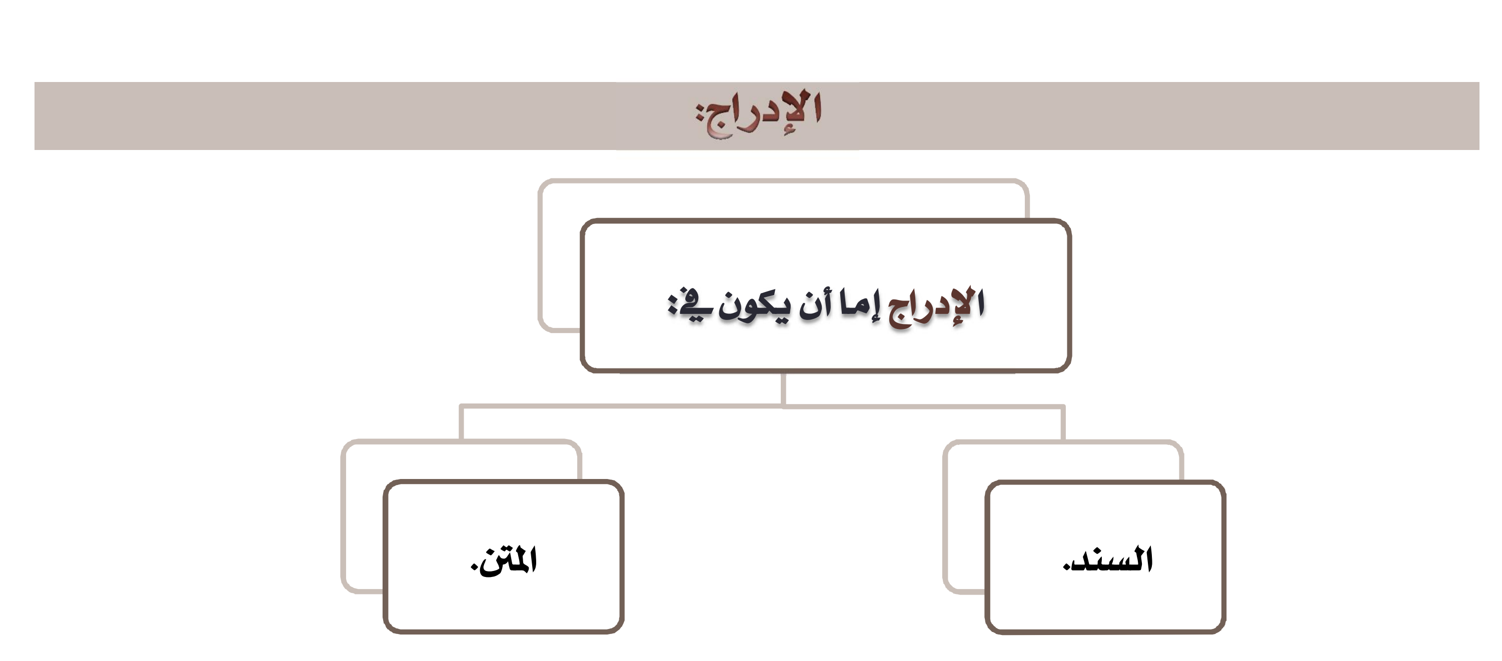
سفيان	عن حكيم	عن عمران

ثانياً: القلب في المتن:

وأمثلته كثيرة، مثل :

- قلب كلمة بكلمة أو جملة بجملة.
- تقديم ما حقه التأخير والعكس، مثل:
  - **حديث** (**سبعة يظلهم الله بظله يوم لا ظل إلا ظله**): تم قلب متن الحديث عن بعض الرواة فقال خطأ: (حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله)، والصحيح (حتى لا تعلم شماله....).
  - **حديث(إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم)**: قلبه بعض الرواة فبدأ بابن أم مكتوم وانتهى ببلال.

الإدراج:



أولا: مدرج المتن:

أن يقول الراوي كلاما من قبله أول الحديث أو أثنائه أو نهايته، فيخطئ بعض الرواة فيروي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم مدمجا بكلام الراوي من غير فصل يميز بينهما.

س: كيف يعرف مدرج المتن؟

1. **استحالة إضافة القول إلى النبي صلى الله عليه وسلم:**

ومثال هذا: حديث(**للعبد المملوك أجران والذي نفسي بيده لولا الجهاد والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك**)، المدرج يبدأ من (والذي نفسي بيده) يستحيل أن يقوله صلى الله عليه وسلم بأن يتمنى أن يكون مملوكا، وكذلك لم يكن له أم حتى يبرها.

2. **تصريح الصحابي بأنه لم يسمع هذه الجملة من رسول الله صلى الله عليه وسلم :**

مثال: قول ابن مسعود : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول(**من جعل لله عز وجل ندا دخل النار**)، وأخرى أقولها ولم أسمعها منه صلى الله عليه وسلم(**من مات لا يجعل لله ندا أدخل الجنة**).

3. **التصريح من قبل بعض رواة الحديث أن كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ينتهي عند كذا وأن بقية الكلام منسوب للصحابي.**

وقد يحكم على لفظ أنه مدرج في حديث ما حتى لو كان هذا اللفظ ثابتا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث آخر فكأن الخطأ من الراوي إذ أدخل حديثا في حديث أو متنا في متن.

مثال:

صفة تلبية الرسول صلى الله عليه وسلم في الحج.
في رواية عائشة: لا يوجد فيها (والملك لا شريك لك). **في رواية ابن عمر: فيها هذا اللفظ،**
فلما روى محمد بن فضيل الحديث عن عائشة وزاد اللفظ الذي في غير روايتها ، قال الإمام أحمد: أنه أخطأ، وأن هذا اللفظ في رواية ابن عمر ،فليس النزاع في ثبوتها وصحتها إنما في أي رواية هي.

ثانيا: مدرج الإسناد: (أمثلته دقيقة لا يدركها إلا أئمة النقاد).

أقسامه:

١-الجمع والتوفيق بين الروايات المختلفة دون تمييز:

يروي أحد الرواة حديثًا عن رواة اختلفوا في حديث بينهم فبعضهم زاد في الحديث وبعضهم زاد في الرواية –إسنادا أو متنا– غيره من الرواة، فيأتي هذا الراوي برواية بجمع بين الروايات جميعا على الاتفاق دون تمييز هذا الاختلاف فيوهم أن الرواة متفقون وفي الواقع أنهم مختلفون.

مثال(الرواية التي فيها مدرج الإسناد):

أ.رواية أبي إسحاق السبيعي عن أبي عبد الرحمن السلمي وعبد الله بن حلام، كلاهما عن عبد الله بن مسعود قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيت سودة....):

- قال ابن حجر: هناك رواية مرسلة أن أبا إسحاق السبيعي رواه عن أبي عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم.
- رواية متصلة عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الله بن حلام عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم

والرواية التي بها مدرج الإسناد **لم تميز أن هناك روايتين متصلة ومرسلة إنما أوهم اتفاق الرواة وأن الروايتين متصلتين وفيهما عبد الله بن مسعود.**

ب. في روايات حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه و سلم (أي الذنب اعظم ...) فقد قرن بين الرواة من غير بيان للخلاف الواقع بينهم، فجاءت الرواية موهمة الاتفاق و الواقع أن الرواة مختلفون:

- **الرواية**: عن منصور و الأعمش و واصل الأحدب ثلاثتهم عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود (الحديث).
- فرواية واصل الأحدب لم تذكر عمرو بن شرحبيل بين أبي وائل و عبد الله بن مسعود.

٢ –وجود حديثين أحدهما ناقص جزء منه والآخر تام، فيروي الراوي الحديثين بإسناد واحد:

أن يكون المتن عند راو إلا جزءا منه والجزء الناقص موجود بإسناد آخر فيروي الراوي الرواية تامة بالإسناد الأول، **مثال:**

- **وردت رواية وائل بن حجر عن صفة صلاة الرسول صلى الله عليه و سلم و فيها انه جاء في الشتاء فرآهم يرفعون أيديهم من تحت الثياب:**
  - إسنادها عاصم بن كليب عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل بن حجر.
  - وهناك رواية أخرى عن عاصم بن كليب ليس فيها هذه الزيادة إنما فيه ذكر الصلاة خاصة.

فجاءت رواية مدرجة جمعت الصفتين بإسناد واحد دون الفصل و إظهار الاختلاف هذا الجزء موجود بإسناد آخر، روى الراوي الحديث كاملا بإسناد الأول .

وهناك صورة أخرى لهذا النوع وهي أن يسمع الراوي الحديث من شيخه إلا جزءا منه، هذا الجزء سمعه عن شيخه بواسطة لكنه يروي الحديث تاما بلا واسطة، مثال: (حديث العرنيين):

(لو خرجتم إلى إبلنا فشربتم من ألبانها وأبوالها)، لفظ "وأبوالها" سمعها الراوي عن شيخه بواسطة فأسقطها وروى الحديث كاملًا.(راجع ص ٣٨٦-٣٨٧)

٣- إدخال متن حديث في آخر و يجمعهما على إسناد واحد .

وجود حديثين بمتنين مختلفين بإسنادين مختلفين فيروي راو الحديثين بإسناد واحد، أو يروي حديثا منهما بإسناده الخاص و يدخل من المتن الثاني ما ليس في الأول.

مثال:

حديث (لا تباغضوا ولا تحاسدوا).
رواه ابن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس عن رسول الله ﷺ ، وأدخل فيه لفظ (لا تنافسوا) وليس فيه.
واللفظة المدرجة موجودة في حديث عن أبي هريرة (لا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا).

٤-أن يسوق الراوي الإسناد فيعرض له عارض فيقول كلاما خاصا به فيظن السامع أنه هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك، من ذلك: أن شريكًا كان يروي حديثًا عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم نظر لثابت بن موسى فقال: (من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار)، فروى ثابت هذا المدرج بإسناد حديث جابر.

أسباب الخطأ في الروايات

1. **التصحيف والتحريف**
2. **الرواية بالمعنى.**

التصحيف

من أهم الأسباب الخطأ الروايات الاعتماد على كتاب غير مصحح، فيحدث التصحيف والتحريف.

١.التصحيف والتحريف

التصحيف والتحريف قد يقع في: (الإسناد أو في المتن).

سببه:

- القراءة في الصحف دون أفواه الرجال، فيقع الخطأ لرداءة الخط.
- وقد يكون أيضا من السماع لاشتباه الكلام على السامع.

عند ابن حجر: فرق بين التصحيف والتحريف:

- **التصحيف**: تغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط.
- **التحريف**: تغيير الشكل.

أما عند المتقدمين: الكل يسمى بالاسمين.

أولا: التصحيف والتحريف في الإسناد:

أشد ما يكون التصحيف والتحريف في أسماء الأعلام والكنى والأنساب والألقاب.

أثر التصحيف أو التحريف:

- الخلط بين الراوي الضعيف والراوي الثقة.
- الإيهام بكثرة الرواة وتعددهم وهم حقيقة واحد.

أمثلة التصحيف الذي أدى إلى الخلط بين الراوي الضعيف والراوي الثقة:

عبد الله بن عمر العمري	و	عبيد الله بن عمر العمري
كان يتم الخلط بين الاسمين خاصة مع اشتراك الراويين بنفس الشيوخ والرواة.		
وأثر هذا الخلط خطير لأن:		
عبد الله ضعيف		وعبيد الله ثقة.

مثال:

الخلط بين شعبة وسعيد في الرواية عن قتادة، وكان يتم التصحيف بينهما:
▪ سعيد بن أبي عروبة وشعبة كانا يرويان عن قتادة. ▪ وهناك راو آخر اسمه سعيد بن بشر، وهو ضعيف.
▪ كان يتم الخلط بين سعيد بن أبي عروبة و سعيد بن بشر. ▪ وأحيانا يخلط فيصحف سعيد الراوي الضعيف إلى شعبة فيكون التصحيف ذا أثر كبير. ▪ وإذا خلط بين اسم سعيد بن أبي عروبة وصحف إلى شعبة، فهذا أيضا خطره كبير؛ لأن ابن أبي عروبة مع أنه ثقة حافظ إلا أنه اختلط في آخر حياته.

أمثلة التصحيف الذي أدى إلى الإيهام بوجود راويين اثنين لا واحد: (وتأثير هذا إذا كان أحد الراويين كذابا أو ضعيف والآخر ثقة):

الحديث: "الولاء لُحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب"، رواه عبيد بن القاسم وهو كذاب، وتفرد بإسناد لا يصح، وللحديث أسانيد أخرى.

ورد إسناد هذا باسم راو ثقة من باب التصحيف هو عبثر بن القاسم تصحيفا لاسم عبيد، فصحح العلماء من المتأخرين الحديث بناء على وجود راو آخر ثقة يرويه وهو في الحقيقة واحد.

ثانياً: التصحيف والتحريف في المتن:

تأثيره:

- قلب المعنى.
- إدخال حديث في باب غير الباب الذي يُعرف به.

مثال١:

الحديث:	"العجماء جبار... والنار جبار وفي الركاز الخمس".
الصواب:	"البئر جبار"، صحفت "البئر" إلى" نار"، وأدى هذا إلى تغيير المعنى.

مثال٢:

حديث أبي سعيد الخدري: "كنا نورَّثه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يعني الجد.

وقد وقع في هذه الرواية سببان من أسباب الوقوع في الخطأ:

١. التصحيف، فالصواب: كنا نؤديه لا نورثه.
٢. الرواية بالمعنى إذ أن الراوي صحف اللفظ إلى نورثه وفسره من عنده، فقال: يعني الجد، والمقصود صدقة الفطر، والراوي الذي أخطأ هو قبيصة بن عقبة.

مثال٣:

الحديث عن ابن عمر مرفوعا: "إذا زار أحدكم أخاه فلا يقومن حتى يستأذنه".

الصواب:

- يقرنن: أي إقران التمر بالطعام، صحفت إلى يقومن.
- وتأكد المعنى الصحيح من روايات أخرى في صحيحي البخاري ومسلم من حديث ابن عمر تدل على المعنى الصحيح، فهنا نهى عن الإقران في أكل التمر.

مثال٤:

الحديث: "احتجر رسول الله صلى الله عليه وسلم حجرة من حصير في رمضان"، وهي لفظة صحيحة بمعنى اتخذ حجرة.

صحفها الراوي إلى احتجم، فتغير المعنى وتغير فقه الحديث.

الرواية بالمعنى

من أسباب الخطأ "الرواية بالمعنى"، لأن الراوي إذا روى باللفظ فهذا أدعى للصواب، وإذا روى بالمعنى فربما يحدث بما يفهم مما يكون المعنى لا يدل على لفظ الحديث.

الرواية بالمعنى قد تكون في السند، وقد تكون في المتن:

أولاً: الرواية بالمعنى في الإسناد:

مثاله:

- **حديث رواه حسان بن إبراهيم الكرماني، وهو رجل صدوق، رواه مرتين:**

الأولى: عن أبي سفيان عن أبي نضرة عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم-: ((مفتاح الصلاة الوضوء..))

الثانية: عن سعيد بن مسروق عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

حسان بن إبراهيم لما ذكر أحد الرواة بكنيته؛ وهو أبو سفيان ظن حسان أنه والد سفيان الثوري، فاجتهد من عنده وروى الإسناد بالمعنى؛ فقال: عن سعيد بن مسروق(والد سفيان الثوري) وصار يحدث به هكذا، والراوي الحقيقي رجل ضعيفٍ واهٍ. والظاهر أن الحديث يرويه حسان عن أبي سفيان، وعن سعيد بن مسروق، والصحيح أنه راوٍ واحد فقط.

- **مثال آخر: حديث ((لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار)):**

- رواه حماد بن سلمة عن قتادة عن محمد بن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة عن الرسول صلى الله عليه وسلم.
- وقد تفرد بهذا الحديث حماد بن سلمة، والظاهر أنه في أحد الروايات كان اسم حماد غير منسوب، فظنه أحد الرواة- خطأً- حماد بن زيد؛ فصار للحديث روايتين، وكأن حماد بن زيد تابع حماد بن سلمة في الرواية، وهذا ليس صحيحًا، ومما يثبت هذا؛ عدم إدراك حماد بن زيد لقتادة.

ملاحظة: هذا الحديث تفرد به حماد بن سلمة، واختلف العلماء على وصله وإرساله، ورجّح الدارقطني الإرسال فيه.

ثانيا: الرواية بالمعنى في المتن:

أمثلته كثيرة، منها:

- **حديث جابر بن سمرة عن نهي رسول الله- صلى الله عليه وسلم- لهم عن رفع أيديهم عند التشهد حال السلام من الصلاة؛ يشيرون بها إلى الجانبين. والحديث في الصحيحين في جزء رفع اليدين:**
  - جاء الحديث برواية **مختصرة وصحيحة** أيضًا، أطلق فيها النهي عن رفع اليدين دون التقيد فيها بحالة السلام، فاحتج فيها الكوفيون لمذهبهم بالمنع عن رفع اليدين عند الركوع، وحال القيام منه، وقد رد الإمام البخاري عليهم أن الحديث في النهي عن رفع اليدين حال التشهد لا القيام، وأنه لا يحتج به على مذهب الكوفيين.
  - الصحيح هنا كي لا تتعارض الأحاديث حَمْلُ الرواية المختصرة على المبينة المفصلة.
- **الحديث الصحيح: حديث عن ابن جريج عن ابن المنكدر عن جابر، فيه أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- أكل، ثم دعا بوضوء، ثم صلى، ثم أكل ما بقي منه من طعامه، وصلى دون وضوء:**
  - **الرواية المختصرة التي جاءت بالمعنى في حديث يرويه على بن عياش عن شعيب عن محمد بن المنكدر عن جابر: كان آخر الأمرين من رسول الله– صلى الله عليه وسلم– ترك الوضوء مما مست النار**، فهو مختصر من الرواية الأولى.
  - هذا الحديث فهمه بعض الرواة على وجه، فاختصره من الرواية الأولى، ولكن جاء اختصاره على غير المراد من الرواية الأصل.
  - قوله (أخر الأمرين) لا يقصد بها ما يدل على معنى النسخ، إنما المقصود منها ، فعله صلى الله عليه وسلم في هذه الواقعة تحديدا ،عمله الأول الوضوء بعد أكل ما مست النار، و عمله الثاني انه صلى بعد أكل ما مست النار دون وضوء ، و لا يوجد دلالة على النسخ ،ذكر أبو دَاوُدَ : (أن المراد بالأمر هنا القصة أو الشأن لا مقابل النهي)
  - وقد يكون وضوءه- صلى الله عليه وسلم- في أول القصة من حدث لا بسبب الأكل، ويؤكد هذا رواية أخرى للحديث في مسند أحمد، وإن كان في هذه الرواية بعض الضعف.

- **الحديث الصحيح: أن النبي- صلى الله عليه وسلم- نهى أن يتزعفر الرجل، وهذا الحديث لم يروه شعبة بهذا اللفظ.**
  - الرواية التي رواها شعبة عن إسماعيل بن علية أن النبي- صلى الله عليه وسلم- نهى عن التزعفر، وهنا جعله نهيًا عامًا يشمل النساء، وقد أنكر إسماعيل بن علية هذه الرواية على شعبة.
- **حديث رواه أصحاب الزهري عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- شرب لبنا فمضمض وقال: ((إن له دسمًا)). وهذا الذي أخرجه البخاري ومسلم:**
  - والرواية الخطأ التي جاءت بلفظ الأمر:(**مضمضوا من اللبن..**).
  - الرواية الصحيحة **من فعله**- صلى الله عليه وسلم- لا من قوله.

الزيادة

١. تقع الزيادة في الأسانيد وأمثلتها :
- زيادة رجل في أثنائها .
- رفع الموقوف.
- وصل المرسل.

٢. الزيادة في المتون :
- زيادة ألفاظ أثناء المتن.
- قد تؤثر في معنى الحديث فنريد فيه معنى وقد لا تؤثر في معنى الحديث.
- والنقص عكس الزيادة تماما.

الزيادات بجميع أنواعها : تقبل من الحفاظ الأثبات وهذا مذهب أهل الحديث فيها.

تفصيل القول في مذهب أهل الحديث في قبول الزيادة :

١. اشتهر عن بعض العلماء قبول الزيادة مطلقا ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون عدم الشذوذ في صحة الحديث.
٢. أئمة الحديث المتقدمين كـ (عبد الرحمن المهدى ، يحيي القطان ، أحمد بن حنبل ، يحيي بن معين ، على بن المديني ...) لا يطلقون قبول الزيادة إنما يعتبرون الترجيح في الزيادة .

٣. الحديث الذى اتحد مخرجه لا يقبل المحدثين الزيادة فيها من غير الحفاظ، ومثاله تفرد راو دون بعض الرواه بزيادة في حديث رواه عن الشيخ جماعة من تلاميذه الحفاظ الأثبات العارفين لحديثه فهذا التفرد يتوقف العلماء فى قبوله
٤. قد يقبل النقاد أحيانًا زيادة غير الحافظ بقرينة، وقد يردون زيادة الحافظ لقرينة، أما إذا كانت الزيادة عارية من القرائن، فلا تقبل من غير الحفاظ.

المنكر

أكثر أهل العلم على أن المنكر هو:

الحديث الذي يتفرد به الراوي الذي ليس أهلا للتفردبمثل هذه الرواية.

المعنى:

- **أن الراوي المتفرد قد يكون أهلًا للتفرد ولكن ليس بهذه الرواية وإنما بغيرها.**
- **والمنفرد قد يكون ضعيفًا أو ثقةً:**
  - الراوي الضعيف: الأصل في تفرده أنه منكر
  - الراوي الثقة أو الصدوق قد يكون متفردًا عن شيوخ لم يُتقن حديثهم، ولم يُعرَف بملازمتهم، ولا التخصص بهؤلاء الشيوخ، فيكون تفرده عنهم منكرًا؛ لا لضعفه، ولكن لأنه ليس من الملازمين لهذا الشيخ.

س) هل نكارة الحديث ترجع إلى صفة الراوي فقط، أم ترجع إلى الرواية أيضًا؟

ترجع إلى الراوي والرواية جميعًا وإلى مدى أهلية الراوي للتفرد بها.

المنكر عند ابن حجر:

يطلق على حديث جمع بين وصفين:

- ضعف الراوي؛ فلا يكون صدوقًا أو ثقة.
- مخالفة الراوي الضعيف للثقات أو أهل الصدق.

وصنيع المتقدمين في التعبير عن المنكر لا يطابق قول ابن حجر.

المنكر عند المتقدمين:

هو لفظ معبر عن الخطأ في الرواية؛ سواء كان الخطأ بالتفرد أو بالمخالفة، وسواء كان الخطأ من راوٍ ضعيف أو ثقة، وسواء كان في المتن أو الإسناد أو فيهما معًا.

أمثلة على استعمال لفظ المنكر عند المتقدمين:

الحديث	الراوي	درجة الراوي	صنيع الراوي	تعليق الأئمة المتقدمين تعليق المؤلف
١-(كان النبي، إذا دخل الخلاء وضع خاتمه)	همام بن يحيى	ثقة	التفرد	**قال أبو دواد**: هذا حديث منكر، الرواية الصحيحة: أنه ﷺ اتخذ خاتما من ورق ثم ألقاه. والوهم من همام **تعليق المؤلف**: أن الراوي ثقة، ومع هذا حُكِمَ على الحديث بالنكارة. **النسائي**: حديث غير محفوظ.. **تعليق المؤلف**: فيُستدل أن المنكر والشاذ عند الأئمة مترادفان.
٢-(اشربوا في الظروف، ولا تسكروا)	أبو الأحوص	ثقة	التفرد؛ خالف شريك في الإسناد واللفظ	**قال النسائي عنه**: منكر، غلط فيه أبو الأحوص سلام بن سليم، لا نعلم أن أحداً تابعه عليه من أصحاب سماك بن حرب.
٣-حديث عمر بن الخطاب: قبلت وأنا صائم.			التفرد	**قال النسائي**: حديث منكر.. ولا ندري ممن هذا.
٤.حديث في الاستخارة	ابن أبي الموال	ثقة	التفرد	**قال أحمد**: هو منكر؛ ليس يرويه غيره/ وابن أبي الموال لا بأس به. حكم عليه الإمام أحمد بأن حديثه منكر مع أنه ثقة.
٥.حديث: متى كنت نبيًا؟ قال ﷺ: وآدم بين الروح والجسد.	الأوزاعي	ثقة	خطأ عن أبي يحيى ابن كثير	**قال أحمد**: حديث منكر.
٦.حديث كِلاب الحوْأب	قيس ابن أبي حازم		تفرد ولم يخالف أحداً	

قول الأئمة في المنكر وقواعدهم:

- الإمام أحمد: **حكم على رواة ثقات بأن أحاديثهم منكرة مع إمامتهم وحفظهم؛ كالأوزاعي:**
  - فالخطأ إذا تحقق توصف الرواية بأنها منكرة، ولو كان الخطأ من الثقات.
  - إذا تفرد الثقة بحديث – خاصة إذا لم يكن من أهل الحفظ والإتقان– يتوقف فيه حتى يُتابَع عليه، فإن توبع زالت النكارة، خصوصًا إذا كان الثقة ليس بمشتهر بالضبط والإتقان، وهي قاعدة: الإمام أحمد، ويحيى القطان، وابن المديني.
- **الحديث الفرد إذا ثبت خطأ المتفرد به يسمى: منكرًا، وإذا لم يثبت الخطأ لا يسمونه منكرًا.**
- **الراوي إذا أكثر المناكير يسمونه: ضعيفاً، وإذا لم يكثر المناكير، وجاء بالخطأ بعد الخطأ سمي حديثه بعينه منكرًا؛ وإن لم يُضعّف من أجله.**

- **قال الذهبي: الحديث الذي ينفرد به مثل هُشيم وحفص بن غيّاث يُسمى منكراً، وإذا كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة (مثل: عثمان ابن أبي شيبة) فيطلقون النكارة على ما تفرد به.**
- **قال أبو حاتم: يعرف نكارة الحديث بتفرد من لم تصح عدالته بروايته.**
- **قال المعلمي اليماني: الأئمة يطلقون على الخبر الذي تمتنع أو يُستبعد صحته بأنه منكر أو باطل.**

خلاصة القول: المنكر عند المتقدمين هو الخطأ وليس مطلق التفرد:

- وإنما إذا ترجح أن الحديث الفرد قد أخطأ فيه صاحبه.
- وفي هذا يقول البرديجيُّ أن الثقة إذا روى حديثًا صحيحًا عن أحد أصحاب رسول الله ﷺ وتفرد به وكان متن الحديث معروفًا؛ فلا يكون الحديث منكرًا.

صنيع الأئمة المتقدمين: الاستدلال على حال الراوي من حال المروي:

- بمعنى: أن النظر في روايات الراوي يسبق الحكم على الراوي جرحًا أو تعديلًا.

س : فكيف يُحكم على ثقة الراوي أو ضعفه؟

بالنظر إلى مروياته؛

- فإذا كانت أغلبها مستقيمة موافقة لما يرويه الثقات الأثبات، حكموا عليه بالثقة.
- وإن كان أغلبها مخالفًا لروايات الثقات الأثبات أو ليس لها أصل، حكموا على الراوي بالضعف؛ فهم عرفوا نكارة الراوي قبل الحكم عليه بأنه ضعيف، فالحكم على أحاديث الراوي سابق للحكم عليه.

ودليل على صنيع الأئمة هذا:

- حكم يحي بن معين على إسماعيل بن علية بأنه مستقيم الحديث كان بعدما قارن أحاديثه بالأحاديث الأخرى فوجد أحاديثه مستقيمة.
- كما أن يحي بن معين حكم على أحد الرواة بأنه ثقة في البداية، فلما رأى نكارة في أسانيده (ولم تكن في متونه) حكم عليه بالضعف، بل بالكذب/ والراوي هو محمد بن كثير الكوفي.

ملاحظات:

- الخطأ في حديث واحد أو الأخطاء المتباعدة للراوي الثقة يحكم على هذا الحديث بعينه بالنكارة ولا يحكم عليه بالضعف.
- الراوي إذا أكثر المناكير يُترك حديثه.
- لا فرق بين خطأ الثقة وغير الثقة إذا تحقق الخطأ؛ فالخطأ هو أن لا يروي كما سمع من شيخه، وبعض أمثلته إدخال حديث في حديث، القلب؛ بإبدال راوٍ مكان آخر، وغيره.
- الثقة قلما يقع منه الخطأ بخلاف الضعيف، ولذلك ضعّفوا الضعيف ولم يضعفوا الثقة، وإن حكموا على روايته بالنكارة إذا أخطأ.
- صنيع الأئمة المتقدمين بالنظر إلى مرويات الراوي أولا، والحكم عليها إن كان بها نكارة ، ثم الحكم على الراوي ثانيًا بالثقة أو الضعف يدلل على: عدم اشتراط الضعف في الراوي في تعريف المنكر (كما عرّفه ابن حجر وبعض المتأخرين).

الشاذ

أولا: مصطلح الشاذ عند الخليلي: ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ، ثقة أو غير ثقة.

- فإن كان التفرد من غير ثقة لا يقبل وهو متروك.
- وإن كان من ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به (ويقصد هنا تفرد الشيوخ الذين هم دون الأئمة الحفاظ)
- فإن كان الإفراد من حافظ مشهور ثقة، أو إمام من الأئمة الحفاظ فهو صحيح متفق عليه

ملاحظة: تعقب البعض على الخليلي قوله: إن كان التفرد من الثقة يتوقف فيه، واستدلوا بحديث (إنما الأعمال بالنيات) تفرد به راو عن آخر وهو حديث صحيح:

الرد:

- إن التفرد الذي قصده الخليلي الذي يتوقف فيه ما كان من ثقة شيخ أي أقل من الحفاظ الأئمة، لم يبلغوا من الحفظ وسعة الرواية درجة الحفاظ الأئمة.
- فالتفرد المقبول هو: من المكثرين الذين سمعوا من أهل بلدهم، و رحلوا للسماع من غير أهل بلدهم.

تعليق الشيخ طارق على تعريف الخليلي للشاذ:

أن الشاذ يصدق على ما يرويه الثقة أو الضعيف، إذا ترجح للناقد خطأ الرواية، سواء كان الترجيح مبنيا على تفرد الراوي وهو ليس أهلا للتفرد، أو مخالفته غيره من الرواة.

ثانيا: قول الإمام النيسابوري في الشاذ: تعريفه للشاذ قريب من تعريف الخليلي، حيث فرّق بين الشاذ والمعلول:

- **المعلول هو**: الذي يتبين فيه الاختلاف بين الرواة من وصل حديث مرسل والصحيح الإرسال، أو رفع حديث موقوف والصحيح الوقف. أو دخول حديث في حديث، ووهم الراوي، فالمعلول ما يتوقف على علته من الأمثال السابقة.
- **أما الشاذ**: فهو ما يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لهذا الثقة.

تعليق الشيخ طارق على الشاذ عند النيسابوري:

- **تعريف النيسابوري**: الشاذ هو تفرد الثقة وليس له أصل متابع.
- والثقة (الثقة هنا الذي لا يعد من كبار الحفاظ)، ثم انضم إلى التفرد قرائن رجحت وقوع الخطأ وليس لمجرد تفرد الثقة.

ثالثا: الشاذ عند الإمام الترمذي: الشاذ عنده يقع في أحاديث الضعفاء كما يقع في أحاديث الثقات سواء بسواء، وقد تبين هذا في تعريفه للحسن الذي يعده الترمذي حجة عنده:

وقد اشترط الترمذي ثلاثة شروط للحديث الحسن:

الشرط الأول: أن يكون راويه سالمًا من التهمة بالكذب.

الشرط الثاني: أن يكون الحديث نفسه سالمًا من الشذوذ.

الشرط الثالث: أن يروى نحوه من غير وجه.

تعليق الشيخ طارق على الحسن عند الترمذي:

- **الشرط الأول** اشتراط أن يكون راويه سالمًا من الكذب، وهذا يشمل: (الراوي الثقة، والضعيف الذي لم يبلغ فيه حد الضعف إلى الكذب).
- وبالإضافة للشرط الأول السلامة من الكذب **اشترط ألا يكون الحديث شاذًا**، وبما أن الراوي الثقة قد يكون سالما من الكذب أيضا فهذا يعني أن الشذوذ يقع في أحاديث الثقات، وكذلك إن كان الراوي سالما من الكذب فهذا يشمل أحاديث الضعفاء إذ لو كان الشذوذ لا يقع في أحاديث الضعفاء لما اشترط الشرط الثاني "السلامة من الشذوذ".

رابعا: الشاذ والمنكر عند ابن حجر:

المنكر عند ابن حجر: اشترط فيه أن يكون الراوي ضعيفًا وقد خالف الثقات وأهل الصدق، أي مخالفة الضعيف للثقات.

الشاذ عند ابن حجر: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه أو أولى بالحفظ والإتقان أو أن يكون من خالفوه أكثر عددًا منه.

المحصلة : الشاذ والمنكر عند ابن حجر:

- مشتركان في اشتراط المخالفة.
- ويختلفان في حال الراوي عند ابن حجر ففي المنكر الراوي ضعيف، وفي الشاذ الراوي ثقة.

وربما اعتمد ابن حجر على قول الشافعي في تعريف الشاذ:(ليس الشاذ في الحديث أن يروي الثقة حديثًا لا يرويه غيره، إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثًا فيخالف فيه الناس).

تعليق الشيخ طارق على تعريف الشاذ عند الشافعي:

- لم يرد الشافعي في تعريفه هذا وضع قاعدة كلية إنما أراد رد شبهة أثيرت أمامه في مجلس.
- ليس في كلام الشافعي في تعريف الشاذ، أنه فقط مخالفة الثقة فقد يدخل أيضا في الشاذ الضعيف، فإذا كان الشاذ ما خالف الراوي ما روى الناس، فإن هذا لا يمنع من إطلاق الشذوذ أيضا على مخالفة الضعفاء وهذا الظاهر من صنيعه.

المصطلحات الدالة على الخطأ

يغلب على الأئمة المتقدمين: استعمال أحدهم مصطلح (للدلالة على الخطأ) أكثر من استعماله لمصطلح آخر هو نفس معنى المصطلح الدارج على لسان الإمام، أمثلة على هذا:

- **الإمام أحمد:**
  - يغلب عليه استعمال لفظ (منكر) ولا يستعمل لفظ (الشاذ) إلا نادرًا جدًا.
  - ويستعمل الإمام أحمد لفظ (المنكر) للدلالة على الخطأ الذي وقع في الرواية سواء كان في الإسناد أو في المتن، وسواء كان الخطأ بسبب تفرد الراوي وهو ليس أهلا للتفرد أو مخالفة غيره سواء كان من ثقة أو من غير ثقة.
  - **هل معنى هذا أنه لا يوجد حديث يمكن أن يوصف بالشاذ عند الإمام أحمد؟** لابد أن يكون هناك أحاديث ينطبق عليها وصف الشاذ ولكنه لا يستعمله بل يقول حديث منكر.
- **الإمام الشافعي:** نفس الخطأ الذي يصفه الإمام أحمد بالنكارة يستعمل فيه الشافعي لفظ شاذ، وقلما يستعمل الشافعي لفظ المنكر.
- **الإمام الترمذي:** استعمل لفظ الشاذ، وقلما استعمل لفظ المنكر

الخلاصة العامة: الشاذ والمنكر عند المتقدمين كلاهما حين الاستعمال أرادوا به معنى واحد وهو الخطأ، مهما كان حال الراوي ضعيف أو ثقة، وأيا كانت الطريقة التي استدل بها على الخطأ تفرد أم مخالفة، إلا أن أحد الأئمة يغلب عليه استعمال لفظ المنكر في التعبير عن الخطأ في الراوية وبعضهم يغلب عليه استعمال لفظ الشاذ.

الألفاظ الدالة على الضعف الشديد

١. **الحديث الباطل:** هو الحديث المنكر، وربما أطلق على الكذب الموضوع.

٢. **المطرح:** هو ما انحط عن رتبة الضعيف.

٣. **المعضل:** وهو المنكر المستغلق الشديد، وهو غير المعضل الذي من مباحث السقط في الإسناد.

٤. **لا أصل له** : يقصد نفي أن يكون للحديث أصل يرجع إليه أي مخرج صحيح أو إسناد صحيح تقوم به الحجة، وليس النفي لنفي جنس الإسناد، ويطلق هذا اللفظ على الحديث الذي يخطئ فيه الثقة أو غير الثقة، سواء كان الخطأ في الإسناد أو المتن.

٥. **لا إسناد له:** مثل قولهم لا أصل له وهو لا يعني نفي جنس الإسناد، إنما لا يوجد إسناد صالح للحجة يعتمد عليه، مثل قول الإمام أحمد عن حديث (ما بين المشرق والمغرب قبلة) فقال: ليس له إسناد.

٦. **لا مدار له:** مدار الحديث هو مخرج الحديث وأصله، أي ليس للخبر مدار يرجع إليه، وهو شبيه بلا أصل له ولا إسناد له.

٧. **المتروك:** يستخدم المحدثون المصطلح على الراوي لا على الرواية، فيقولون فلان متروك الحديث، وفي الحديث لا يستعملونه إلا نادرا، ومع ذلك لا يحصرونه على رواية المتهم بالكذب.فالحديث المتروك هو ما قامت الدلائل على ضعفه، أو لم تقم على صحته، وإن لم يكن ذلك موجبا ترك الراوي الذي رواه، فالراوي يترك اذا كثر خطؤه، ولو أخطأ قليلا ترك الحديث الذي أخطأ فيه، (وقد يطلق المتروك على المنسوخ بقصد ترك العمل به لا ترك الرواية).

٨. **الساقط:** حديث ساقط مطرح لا يجسر العلماء على تسميته بالموضوع.

س: متى تطلق هذه الألفاظ الدالة على الضعف الشديد على الحديث؟

تطلق هذه الألفاظ على الحديث الذي ترجح للعلماء خطؤه سواء كان الراوي ثقة أو غير ثقة، ولا يتقيدون بحال الراوي المخطئ في الحكم على الحديث، فالحديث الخطأ يوصف بأنه منكر أو ضعيف جدا أو باطل أو لا أصل له، **ومثاله:**

- **قول يحي بن معين عن راو ثقة وهو نعيم بن حماد:** أن حديثه باطل لا أصل له؛ وذلك لشدة الخطأ الذي وقع فيه، وقال: أنه شبه له، أي لم يتعمد الخطأ، إذ دخل عليه إسناد في إسناد.
- **قال الإمام أحمد عن حديث (لُوَيْن) وهو ثقة** ؛ قال: أن حديثه لا أصل له وهو منكر نكارة شديدة، وذلك أن الراوي أورد الحديث متصلا وهو محفوظ عن سفيان بن عيينة ،غير أنه مرسل عن إبراهيم بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم أسنده من غير وجه عن سفيان بن عيينة مرسلا.

الاحاديث التي يقال عنها ضعيفة جدا / لا أصل لها /منكرة :

-**أمثلة الخطأ:** إدخال حديث بحديث / وقلب راو براوي فنبدل الراوي الكذاب باخر.

-**الفرق بين الراوي الضعيف والثقة:**

- أن الضعيف أو المتروك يكثر من الخطأ.
- والثقة فقلما يقع منه الخطأ، وحتى هذا القليل يحكم النقاد على روايته بسببه بالنكارة والبطلان وان لم يكن لهذا الراوي منكر سواه

-واذا اكثر الراوي من رواية المناكير بان يخالف الثقات فحينها يتهمون الراوي أيضا (وليس الرواية فحسب)بان حديثه لا يعرج عليه.

- ان الحديث المنكر هو الحديث الذي ثبت خطأ الراوي فيه ، إما بمخالفته لأهل الحفظ أو بعدم موافقته لهم

-فالحكم على الرواية بالضعف الشديد لا يتوقف على حال الراوي فحسب بل على مدى استقامة الرواية إسنادا أو متنا ونوع الخطأ الذي وقع فيه الراوي.

يستعمل المحدثون مصطلح (حديث صحيح إلا أنه منكر)، ويقصدون بالصحة: ظاهر السند، والنكارة: أي المتن، فلا تلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن، فقد يكون الراوي ثقة إلا انه أخطأ في حديث عن غير عمد.

الموضوع

قول الإمام الذهبي في الموضوع :هو ما كان متنه مخالفا للقواعد وراويه كذابا.

مراتب الموضوع عند الذهبي:

- منه ما اتفق الأئمة على أنه كذب.
- ومنه ما أكثر الأئمة على أنه موضوع، وآخرون يقولون ساقط ولا يجسرون على تسميته بأنه موضوع.
- ومنه ما اتفق الجمهور على وهنه وسقوطه والبعض على أنه كذب.

وللنقاد في معرفة الموضوعات طرق متعددة، وإدراك قوي تضيق عنه عباراتهم، فلكثرة ممارسة العلماء للأحاديث صاروا يميزون ركاكة اللفظ ومخالفة القواعد.

دلالات وضع الحديث :

١. الحديث الذي يتفرد به راو كذاب.
٢. الحديث الذي يخالف القواعد.
٣. الحديث الذي يباين المعقول.
٤. أو يخالف المنقول.
٥. ويناقض الأصول، والمقصود بهذا أن يكون خارجا عن دواوين الإسلام من المسانيد و الكتب المشهورة.

قال الشيخ المعلمي اليماني: (إذا ثبت عند الناقد من الأدلة يغلب على ظنه بطلان نسبه الخبر إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فقد يقول باطل أو موضوع وكلا اللفظين يقتضي أن الخبر مكذوب عمدا أو خطأ).

قول ابن أبي حاتم أن علماء الحديث يميزون الأحاديث الباطلة والكذب والصحيحة كما يميز الجوهري البصير الزجاج من الياقوت.



الخاتمة

الخاتمة

مهمات علم الحديث

من مهمات علم الحديث:

- **معرفة تواريخ مواليد الرواة ووفياتهم**/ والسماع والرحلة في طلب العلم/ والتصدر للحديث.

وأهمية معرفة التواريخ ليُعرف اتصال الحديث وانقطاعه، فقد يدّعي راوي الرواية عن راوٍ آخر فيتضح ادعاءه بسبب معرفة تاريخ وفاة الراوي الآخر.

- **طرق تحمل الحديث وهي ثمانية:**

السماع -العرض -الإجازة -المناولة -المكاتبة -الإعلام - الوصية -الوجادة

طرق التحمل

١.السماع	**يكون من لفظ الشيخ .** **ينقسم إلى: أولا:** تحديث من غير إملاء **ثانيا:** بالإملاء	❖سواء كان من حفظ الشيخ أو من كتابه، فهو أرفع الطرق عند الجمهور	**أعلى العبارات:** سمعت- حدثنا- حدثني.
٢.العرض	**وهو القراءة على الشيخ** **صوره: الأول:** أن يقرأ الراوي على الشيخ من كتابه، أو من حفظه. **الثاني:** أن يقرأ التلميذ على الشيخ والراوي يسمع، وسواء كان الشيخ يحفظ ما يُقرأ عليه أو يمسك بالأصل.	هذا أحد وجوه التحمل عند الجمهور. -رفض أهل العراق أن يكون أحد طرق التحمل وأنكر عليهم الإمام مالك. -بعضهم رجحها على السماع. -ذهب البخاري وغيره إلى أن السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه في الصحة واحد.	**اللفظ المستعمل:** قرأت على فلان- قُرِئَ عليه وأنا أسمع فأقرّ به. استعمال حدثنا وأخبرنا بشكل مطلق دون تقييد القراءة اختُلِف فيه: قال ابن حجر: التحديث(حدثنا) خاص بالسماع. رأي ثان: حدثنا وأخبرنا لغةً شيء واحد، ولكن في الاصطلاح مختلفان. عند المغاربة: يرى أن حدثنا وأخبرنا شيء واحد.
٣.الإجازة	**وهي أنواع:** - **أرفعها:** الإجازة لراوٍ معين في كتاب معين أو حديث معين؛ فيرويه دون أن يسمعه منه الشيخ أو يقرأه عليه، هذا النوع معتبر عند المتأخرين. مختلف في صحته اختلافا قويا عند المتقدمين مع كونها أقوى أنواع الإجازة . - **الثاني:** الإجازة لراوٍ معين في شيء غير معين(كمسموعات الشيخ) - **الثالث:** الإجازة لغير معين بوصف العموم.(مثل: أجزت للمسلمين أو لكل أحد) - **الرابع:** الإجازة للمجهول أو بالمجهول(كأن يحمل عدة رواة اسم راوٍ قال أجزته، وكذلك الكتب)، هذا النوع غير صحيح حتى لو أجازه إلى معدوم وعطفه على موجود، فالأقرب عدم صحته. - **الخامس:** الإجازة للمعدوم(مثل: أجزت لمن يولد لفلان)، قال **ابن عبد البر**: الإجازة لا تجوز إلا: ١.لماهر حاذق بها يعرف كيف يتناولها. ٢.ويكون في شيء معروف معين لا يشكل إسناده. **التوسع في أنواع الإجازة غير مرضي؛ لأن الإجازة المعينة مختلف في صحتها اختلافا قويا عند المتقدمين، وإن استقر العمل عليها عند المتأخرين؛ فالإجازة أقل من السماع، فكيف إذا أضيف إليها هذه الأنواع، فإنها تزداد ضعفا.**		

٤المناولة	صورتها: أن يدفع الشيخ أصل كتابه أو ما قام مقامه إلى الطالب. أو أن يحضر الطالب الأصل للشيخ، ويقول له الشيخ: ارْوِهِ عني.	شروطها: ١.الاقتران بالإذن بالرواية. ٢.التمكين من الأصل إما تمليكًا أو عارية ليقابل عليه.	المناولة إذا اقترنت بالإذن بالرواية هي أرفع أنواع الإجازة. -إن خلت المناولة عن الإذن لم يعتبر بها عند الجمهور.
٥ المكاتبة	وهي أن يكتب الشيخ إلى الطالب بعض أحاديثه بخط يده	وهي إما: ١.مقرونة بالإجازة، ٢. مجردة.	ذهب جماعة من الأئمة إلى صحة المكاتبة المجردة ولو لم تقرن بإذن، مكتفين بالقرينة.
٦ الإعلام	إعلام الشيخ أحد الطلبة بأنه يروي الكتاب الفلاني عن فلان.	حكمه: ١. إن جاء الإذن بالرواية مع الإعلام، كانت معتبرة ٢.إذا لم يأت الإذن فهي غير معتبرة.	
٧الوصية	وصية المحدث عند موت أو سفر لراو معين بأصله أو بأصوله.	اشترط الجمهور: الإجازة في الوصية.	
٨ الوجادة	أن يجد الراوي كتابا بخط يد من يعرف كاتبه، فيقول: وجدت بخط فلان.	لا يجوز فيه قول أخبرني إلا إذا كان له إذن منه بالرواية.	

- **معرفة صفة كتابة الحديث وضبطه**، أن يكتب الكتاب مبينًا مفسرًا، يقوم بتشكيله ونقطه:
  - **صفة عرضه**؛ بمقابلته مع الشيخ المسمع، أو ثقة غيره، أو مع نفسه.
  - **صفة الإسماع**، ويكون من أصله الذي سمع فيه كتابه، أو من فرع قوبل بالأصل، فإن تعذّر فليجبر هذا بالإجازة.
  - **صفة الرحلة**، يسمع من أهل بلده أولًا، ثم يرحل ليسمع ما ليس عنده، ويهتم بتكثير المسموع أكثر من تكثير الشيوخ.
  - **صفة تصنيف كتاب الحديث**: يصنفه على:
    - **المسانيد**: أي يجمع مسند كل صحابي على حدة، ويرتبه حسب أسبقية الصحابي، أو حسب حروف المعجم وهذا أسهل.
    - **الأبواب الفقهية**، بجمع أحاديث تدل على الحكم نفيًا أو إثباتًا. والأولى الاقتصار على الصحيح والحسن، وإن أورد أحاديث ضعيفة بيّن حكمها.
    - **العلل**؛ فيبين اختلاف نقلة الحديث، ويذكر المتن وطرقه.
    - **أطراف الحديث**: فيذكر طرف الحديث الدالة على بقيته.

    ويجمع أسانيده متقيدًا مستوعبًا لكتب مخصوصة.

- **معرفة آداب الشيخ والطالب:**

آداب مشتركة بين الراوي والشيخ:	آداب الشيخ:	آداب الطالب:
١. تصحيح النية. ٢. التطهير من أعراض الدنيا وتحسين الخلق.	١. التسميع إذا احتيج إليه. ٢. لا يحدث في بلد فيه من هو أولى منه. ٣. لا يترك إسماع أحد لنية فاسدة. ٤. التطهر والجلوس بوقار. ٥. لا يحدث قائما أو في عجالة أو في الطريق إلا مضطرا. ٦. الإمساك عن التحديث عند الخوف من التغير والنسيان. ٧. إذا اتخذ مجلس الإملاء أن يكون من يملي له ويكون يقظا.	١. توقير الشيخ وألا يضجره. ٢. يرشد غيره من الطلاب لما سمع. ٣. لا يترك الاستفادة حياء أو تكبرا. ٤. يكتب ما سمعه تاما. ٥. العناية بالتقييد والضبط. ٦. أن يذاكر محفوظاته.

- **معرفة الأسماء والألقاب والأسماء والكنى:**
  - معرفة كنى المسمين، ممن اشتهر باسمه وله كنية لا يؤمن أن يأتي في بعض الروايات مكنيا ،لئلا يظن أنه آخر.
  - معرفة أسماء المكنيين (عكس الأول).
  - معرفة من اسمه كنيته (وهم قليل).
  - معرفة من اختلف في كنيته (وهم كثير).
  - معرفة من كثرت كناه.
  - معرفة من كثرت نعوته وألقابه.
  - معرفة من وافقت كنيته اسم أبيه، مثل: أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق، حتى لا يقع الغلط في الراويين ويقع التصحيف.
  - معرفة من وافقت كنيته كنية زوجته، كأبي أيوب وأم أيوب.
  - معرفة من وافق اسم شيخه اسم أبيه، كالربيع بن أنس عن أنس، يظن أنه والده- وهو ليس كذلك- إذ هو الصحابي أنس بن مالك.
  - معرفة من نسب إلى غير أبيه، كالمقداد بن الأسود.

- معرفة من نسب إلى أمه، كإسماعيل بن علية.
- معرفة من نسب إلى غير ما يسبق إلى الفهم، كالحذاء، ظاهره النسبة إلى الصنعة وهو كان يجالسهم. وكسليمان التيمي، لم يكن من بني تيم.
- معرفة من وافق اسمه اسم أبيه وجده، كالحسن بن الحسن ابن الحسن ابن علي بن أبي طالب.
- معرفة اتفاق اسم الراوي مع شيخه وشيخ شيخه، : كعمران عن عمران.
- معرفة من اتفق اسم شيخه والراوي عنه، البخاري تلميذه مسلم بن الحجاج، وشيخه مسلم بن إبراهيم.

و فائدته رفع اللبس عمن يظن أن فيه تكرارا أو انقلابا.

معرفة الأسماء المجردة:

و هي الأسماء المجردة عن الكنى والأنساب والألقاب.

طريقة الكتب في تقسيم هذا النوع:

١-جمع الأسماء المجردة بغير قيد:(تاريخ البخاري / كتاب الطبقات لابن سعد / كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم).

٢-إفراد الثقات في كتاب: (العجلي / ابن حبان / ابن شاهين)

٣-إفراد المجروحين في كتاب: (كتاب المجروحين لابن حبان / الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي.)0

٤-التقيد برجال كتاب مخصوص:

- رجال البخاري/ أبو نصر الكلاباذي.
- رجال مسلم / أبو بكر بن منجويه.
- رجال البخاري ومسلم / أبو الفضل بن طاهر.
- رجال أبي داود/ أبو علي الجياني.
- رجال الستة / الكمال في أسماء الرجال عبد الغني المقدسي، هذبه المزي في تهذيب الكمال:
  لخصه ابن حجر وزاد عليه أشياء كثيرة، اسمه تهذيب التهذيب وجاء مع ما اشتمل عليه من الزيادات قدر ثلث الأصل.

- **معرفة الأسماء المفردة:** وهي التي تسمى أصحابها بها ولم يتسمى غيرهم بها، مثل:سَندر.
- **معرفة الكنى المجردة والمفردة ومعرفة الألقاب.**
- **معرفة الأنساب، ينسب إلى: (القبائل/ الأوطان/الصنائع)**
- **وقد تقع الأنساب ألقابا.**

- **المؤتلف والمختلف:**

ما اتفق من الأسماء خطاً واختلف نطقا، سواء كان الاختلاف بسبب النقط، مثل: حزِام وحَرام.

أو بسبب الشكل، مثل: عُبيدة وعَبيدة، ومثل: عُمارة وعِمارة.

- **المتفق والمفترق:** اتفاق أسمائهم وأسماء آبائهم فصاعدا واختلاف أشخاصهم، مثل: الخليل بن أحمد، منه ستة رواة.

وأيضا: أحمد بن جعفر، أربعة رواة.

- **المتشابه:**

المتشابه يتكون من النوعين السابقين، و هو: قد يقع الاتفاق في الأسماء خطا و نطقا و يقع الاختلاف في الآباء نطقا مع ائتلافها خطا، أو العكس.

صور المتشابه:

١.أسماء الرواة متفقة والائتلاف والاختلاف في اسم الأب:	٢.أسماء الرواة بها ائتلاف واختلاف وأسماء الآباء متفقة.	٣-اتفاق في الاسم واسم الأب والاختلاف في النسبة.
مثال: محمد بن عَقيل. ومحمد بن عُقيل.	مثال: شُريح بن النعمان. سُريج بن النعمان.	مثال: محمد بن عبد الله المَخرَمي. محمد بن عبد الله المُخرّمي.

٤. أنواع مكونة من المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه:

أ.الاتفاق في الاسم واسم الأب إلا في حرف أو حرفين:		ب.الاتفاق في الأسماء مع حصول التقديم والتأخير:	
١.الاختلاف بالتغيير وعدد الحروف ثابتة:	٢.بالاختلاف بالتغيير مع نقصان في بعض الأسماء عن بعض:	١.القلب مع تقديم وتأخير في الأسماء:	٢.تقديم وتأخير في الحروف:
مثال: (١) محمد بن سنان. محمد بن سيّار. (٢) معرِّف بن واصل. مطرِّف بن واصل.	مثال: عبد الله بن زيد. عبد الله بن يزيد .	مثال: يزيد بن الأسود. الأسود بن يزيد.	مثال: أيوب بن سيّار. أيوب بن يَسار.

- **معرفة بلدان الرواة و أوطانهم و شيوخهم وتلاميذهم و طبقتهم :**

فائدة معرفته:

- **الأمن من تداخل المشتبهين.**
- **و إمكان الاطلاع على تبيين التدليس.**
- **و الوقوف على حقيقة المراد من العنعنة.**

س: ماهي "الطبقة" في اصطلاح المحدثين؟

عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ..

س: هل يمكن أن يكون الشخص الواحد من طبقتين مختلفتين؟

نعم، مثال ذلك: (أنس بن مالك):

- **من ناحية ثبوت الصحبة** :فهو صحابي، يعد في طبقة العشرة
- **من ناحية صغر السن:** فهو يعد في طبقة بعد الصحابة.

س) ما هي طريقة تقسيم الكتب لطبقات الصحابة ؟

١.كتب اعتمدت الصحبة من ناحية الإجمال فكان كل الصحابة في طبقة واحدة، كما صنع ابن حبان.

٢.كتب اعتمدت التقسيم في الطبقات مثل: السبق إلى الإسلام / شهود المشاهد الفاضلة **فكان الصحابة في طبقات، مثال:** كتاب الطبقات/ **أبوعبدالله محمد بن سعد البغدادي** (وكتابه أجمع الكتب في هذا).

طريقة الكتب في تقسيم التابعين:

١.كتب جعلت التابعين طبقة واحدة باعتبار الأخذ عن الصحابة كتعريف مجمل، مثل كتاب ابن حبان.

٢.كتب قامت بتقسيمهم إلى طبقات باعتبار اللقاء- (حسب مرتبتهم الزمنية وشيوخ التابعين)- مثل كتاب الطبقات لابن سعد، ولكل منهما وجه.

- **معرفة أحوال الرواة تعديلًا وتجريحًا وجهالة:**

- **تعديلًا:** أن يعرف عدالته.
- **تجريحًا:** يعرف فسقه.
- **جهالته:** لا يعرف فيه عدالة أو فسق.

ينبغي معرفة صحة وضعف الحديث وفقه ومعاني الحديث ولغة وإعراب الحديث وأسماء رجاله ولا يقتصر على سماع الحديث وقراءة الكتب دون معرفة وصفهم.

- **معرفة كتب الحديث ومصنفات الأئمة:**

كل مصنف حديثي له شرط التزم به، وإخراج الحديث في مصنف هو إشارة لحال الحديث عند المصنف:

- فالأحاديث التي في الصحيحين: دليل على صحتها وتلقي الأمة لها بالقبول (إلا ما تعقبه بعض الحفاظ)، ولا تعامل أحاديث الصحيحين كغيرها.

إخراج الحديث في كتب الأصول كالسنن الأربعة والموطأ والمسند لأحمد. لها دلالة أيضا، حتى أن بعض أهل العلم يرى أن إذا كان الحديث ليس في أحد هذه الكتب فهو من علامات الضعف.

- إخراج حديث في كتب مثل الكامل لابن عدي/ الضعفاء للعقيلي/ المجروحين لابن حبان، دلالة واضحة على ضعف الحديث.

فهذه الكتب يخرج فيها الأئمة في ترجمة الراوي بعض أحاديثه المنكرة فيستدلون بذلك على ضعفه.

شروط الأئمة في الجرح والتعديل، والتشدد والتساهل فيه عند الأئمة:

لكل إمام من الأئمة طريقته ومنهجه واصطلاحاته في جرح وتعديل الرواة، ولابد لطالب الحديث من أن يعرفها:

١. قد يسمع إمام في الجرح والتعديل مغمزًا بسيطًا في الراوي فلا يحتج بخبره وإن لم يكن ما سمع موجبًا لرد حديث الراوي أو إسقاط عدالته، وإنما يفعل الأئمة هذا حتى إذا كان الراوي من الأحياء حفظ نفسه من الغميزة وإن كان من الأموات عرف من أخذ عن هذا الراوي هذه الغميزة.
٢. وهناك من يسمع أمرًا مكروهًا عن أحد الرواة لا يوجب إسقاط العدالة إذا كان أمرًا منفردًا حتى ينظر هل له من نظائر.
٣. لا يقتصر أئمة الحديث على تعديل وتجريح من تمكنوا من معرفتهم من الرواة بل حتى من لقوه مرة واحدة أو من عاصروه ولم يلقوه بل بلغهم حديثه، بل قد يقال من كان قبلهم من الرواة بمئات السنين إذا بلغهم شيء من أحاديثه.
٤. ولا يوثق الأئمة الرواة ممن تقدموهم حتى يطلعوا على عدة أحاديث لهم ويجدوها مستقيمة، ويجدوا أن الاستقامة كانت ملكة لهؤلاء الرواة.
٥. وقد يوثق الأئمة المجاهيل من الرواة الذي تقدموهم إذا وجد حديث الراوي مستقيمًا ولو كان حديثًا واحدًا لم يروه عن ذلك المجهول إلا واحد.
٦. تقسيم الأئمة في الجرح والتعديل (تقسيم الإمام الذهبي)

أئمة الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام:

- قسم تكلموا في أكثر الرواة، مثل: ابن معين- أبو حاتم الرازي.
- قسم تكلموا في كثير من الرواة، مثل: مالك وشعبة.
- قسم تكلموا في الرجل بعد الرجل، مثل: ابن عيينة والشافعي.

الأئمة في الجرح والتعديل من حيث التشدد والتساهل على ثلاثة أقسام:

القسم الأول متعنت في الجرح/متثبت في التعديل.	القسم الثاني المتساهلون، وهم:	القسم الثالث المعتدلون المنصفون، وهم:
يغمز حديث الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين حديثه. **موقف طالب الحديث من تجريحهم وتعديلهم:** ▪ إذا وثق راويا تمسك بتوثيقه. ▪ وإذا ضعف راويًا فينظر: - هل وافقه أئمة آخرون في تضعيفه، إذا وافقه فالراوي ضعيف. - إن وثقه إمام آخر فهذا لا يقبل تجريحه إلا مفسرا، أي لابد من توضيح سبب التضعيف، وهذا الراوي يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب. **الأئمة المتعنتون هم:** أبو حاتم/ ابن معين/ الجوزجاني.	▪ أبو عبدالله الحاكم. ▪ أبو عيسى الترمذي. ▪ أبو بكر البيهقي.	▪ البخاري. ▪ أحمد بن حنبل. ▪ أبو زرعة. ▪ ابن عدي.

س: ما الذي يترتب عليه اختلاف النقاد في الحكم على الرواة جرحًا وتعديلاً؟
يترتب عليه اختلاف الحكم على مروياتهم تصحيحًا وتعديلاً.

دور طالب الحديث:

- إدراك مناهج أئمة الحديث.
- العلم بمصطلحات أئمة الحديث.
- تمييز مذاهب الأئمة حتى يفهم أقوالهم وألفاظهم على النحو الذي قصدوه.

تم بحمد الله
وأفضل الصلاة والسلام على النبي صفوة الأنامِ
وآلِهِ، وصحبه والتّابعين والعلماء وعموم المسلمين.